مجلة شهـرية تصـدر عن مركز الخليج للأبحاث - العدد 88 - ينـايــر - 2012

آراء
حـــول الـخـلـيـــج

منتدى «الخليج والعالم» يناقش أهم التحولات العالمية والإقليمية

تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق.. هل يمثل بداية مرحلة جديدة؟

تحليل الأداء الاستثماري للسوق المالية السعودية

ملف العدد:

دول مجلس التعاون الخليجي والتحولات الإقليمية والدولية

آراء
حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
فالح شمخي العنزي
faleh@grc.net

التصميم الفني
فيصل بن منصور آل سعود

الهيئة الاستشارية

أ.د. صالح عبد الرحمن المانع
عميد كلية العلوم الادارية - جامعة الملك سعود
saleh@grc.net

أ. د.حسين العمري
أستاذ التاريخ في جامعة صنعاء
alamri@grc.net

د. معصومة المبارك
أستاذ العلاقات الدولية
maasouma@grc.net

د. عصام الرواس
عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
alrawas@grc.net

ناصر محمد العثمان
أمين عام اتحاد الصحافة الخليجية
naser@grc.net

د. فؤاد شهاب
رئيس قسم العلوم الاجتماعية - جامعة البحرين
fuad@grc.net

د. محمد عبدالله الركن
أستاذ مشارك - كلية الشريعة والقانون - جامعة الإمارات
roken@grc.net

د. ظافر العاني
مدير برنامج دراسات عراقية - مركز الخليج للأبحاث
dhafer@grc.net

أ. د. حسنين توفيق إبراهيم
أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة
hasanain@grc.net

محمد صادق الحسيني
أمين عام منتدى الحوار العربي - الإيراني
husaini@grc.net

افتتاحية العدد 4

عبدالعزيز بن عثمان بن صقر

الاتحاد الخليجي.. اقتناص الفرصة قبل الندم على ضياعها

الخليج في الصحافة العالمية 6

الخليج في شهر 10

مؤتمرات وندوات 14

منتدى «الخليج والعالم» يناقش أهم التحولات العالمية والإقليمية

مقـــالات

نظرة عامة على المنطقة في 2012م 66

ثورات التغيير العربي: سقوط للعظمة والسلطان (2-2) 68

تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق 72

هل كان بإمكان العرب أن يحلّوا محل «الناتو» في حماية الشعب الليبي؟ 75

تحليل الأداء الاستثماري للسوق المالية السعودية 78

تـرجمـــة 86

متى يكون الوقت مناسباً لشن الحرب؟ (2-3)

الاشتراك السنوي:

الدول العربيـــة : ٥٠ دولاراً
الدول الأوروبية : ٦٠ دولاراً
باقي دول العالم : ٧٠ دولاراً

يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك بإسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة الإلكترونية :

الإمارات : ١٥ درهماً، السعودية : ١٥ ريالاً
البحرين : ١,٥ دينار، قطر :١٥ ريالاً
الكويت:١,٥ دينار، عُمان : ١,٥ ريال
الأردن: ديناران، سوريا : ١٤٠ ليرة

د. عبدالله الفقيه 20
أحمد محمد أبوزيد 23
د.عبدالحفيظ محبوب 30
د. كريستيان كوخ 35
د. عامر هاشم عواد 37
أشرف عبدالعزيز عبدالقادر 41
د. عبدالواحد مشعل 45
عطا السيد الشعراوي 49
محمد عبدالله محمد 52
علاء عبدالرزاق 55
د. قاسم شاكر الفلاحي 58
أ.د. أحمد سليم البرصان 60
نائل شحادة 62

قراءة في كتاب 84

العنوان: العرقية والسياسات الانتخابية
تأليف: جوهانا كريستن بيرنر

هذا العدد

يصدر هذا العدد بملف خاص بعنوان «دول مجلس التعاون الخليجي والتحولات الإقليمية والدولية»، وهو محاولة لرصد وتحليل أهم التحولات التي يشهدها العالم والمنطقة ومدى تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على دول مجلس للتعاون.

وخارج الملف يضم العدد مقالات وتقارير تستعرض عدداً من القضايا السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج. يمكن الاطلاع على «آراء» عبر موقعها على شبكة الإنترنت www.araa.net، والإطلالة على نشاطات مركز الخليج للأبحاث من خلال موقعه www.grc.net.

دعوة إلى الكتابة في العدد المقبل

ملف العدد المقبل:

«العراق بعد الانسحاب الأمريكي.. إلى أين؟»

١- المشهد السياسي العراقي بعد الانسحاب الأمريكي.

٢- آمال الوحدة ومخاوف التقسيم في عراق ما بعد الانسحاب.

٣- تأثيرات الانسحاب الأمريكي على الفصائل العراقية المتناحرة.

٤- طبيعة ودور الوجود الأمريكي في العراق بعد الانسحاب.

٥- مستقبل النفوذ الإيراني في عراق ما بعد الانسحاب الأمريكي.

٦- الدور التركي المحتمل في العراق بعد الانسحاب الأمريكي.

٧- العلاقات العراقية - الخليجية في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي.

٨- مستقبل الدور العراقي الإقليمي في المرحلة المقبلة.

٩- التحولات الإقليمية وأثرها في مستقبل العراق السياسي.

١٠- تأثير الانسحاب الأمريكي على الأمن في منطقة الخليج.

الإسهامات :

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر
❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : info@grc.net

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : araasec@grc.net
جدة٢١٤٤٣، المملكة العربية السعودية، ص.ب : ١٠٥٠١
١٩ شارع راية الاتحاد
هاتف : ٦٥١٨٨٨٨ ٩٦٦٢+ فاكس : ٦٥٣٠٩٥٣ ٩٦٦٢+

الاتحاد الخليجي.. اقتناص الفرصة قبل الندم على ضياعها

د.عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*
sager@grc.net

دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لزعماء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في كيان واحد يحقق الخير ويدفع الشر، التي وجهها في الجلسة الافتتاحية لقمة دول مجلس التعاون الثانية والثلاثين يوم الاثنين ١٩ ديسمبر ٢٠١١م، وجدت تأييداً كبيراً من جميع الأوساط الخليجية سواء من السياسيين، الاقتصاديين، العلماء، النخب المثقفة، والمواطن الخليجي بصفة عامة لأنها أصبحت ضرورة وليست ترفاً، وحاجةً ملحةً وليست مجرد هبة أو رغبة عاطفية أو حلم يداعب خيال الحالمين بقيام هذا الاتحاد، لأسباب كثيرة واستجابة لتحديات خطيرة ومتنوعة، وانطلاقاً من أسس ومعطيات قائمة.

المطلوب الآن، تسريع ظهوره وليس إحالة الفكرة إلى دهاليز اللجان للدراسة والبحث والتدقيق ووضع التصورات، لذلك نحث اللجنة التي يجري تشكيلها من دول المجلس المنوط بها وضع التصورات ورفعها إلى القمة التشاورية المقبلة بشأن قيام هذا الاتحاد وطبيعته على أن تلتئم سريعاً وتضع نصب أعينها النظام الأساسي لمجلس التعاون والذي تضمن قيام الوحدة، وكذلك رغبات وطموحات الشعوب، إضافة إلى المستجدات المملوءة بالتحديات الكثيرة والكبيرة والتي أوجزها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في أنها تستهدف دول المجلس في أمنها واستقرارها، وأكد أن ذلك يستوجب أن يكون جميع القادة على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقهم تجاه دينهم وأوطانهم، موضحاً - حفظه الله - أنه تعلمنا من التاريخ والتجارب أننا لا نقف عند واقعنا ونقول اكتفينا، ومن يفعل ذلك سيجد نفسه في آخر القافلة ويواجه الضياع وحقيقة الضعف.

إن دعوة الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى التحول من التعاون إلى الاتحاد أمام القمة الخليجية الأخيرة كانت مختصرة ودقيقة جداً في الطرح والاستنتاج، واعية لما يدور حولنا ويحاك لنا، ومدركة لما هو متوقع، ومن ثم بدأت بالتذكير بالمعطيات، وخلصت إلى عرض النتائج المتوقعة في إيجاز شديد البلاغة والإحكام وبرؤية واضحة لا تقبل اللبس أو التأويل، فاعتبر خادم الحرمين الشريفين قيام الاتحاد هدف الدول الخليجية من إنشاء المجلس قبل ٣٠ عاماً، والآن جاء وقت تنفيذ الهدف بعد أن اكتملت البنية التحتية تقريباً المهدة لقيامه خاصة في جانبها الاقتصادي، حيث قطعت دول الخليج شوطاً بعيداً في التكامل الاقتصادي بما تم في اتجاه الجمارك، التملك، العمل، التنقل، والعملة الموحدة وغيرها.

ثم تطرق خادم الحرمين الشريفين إلى الضرورات الملحة لقيام

araa@araa.net

الاتحاد فقال «ولا شك أنكم جميعاً تعلمون بأننا جميعاً مستهدفون في أمننا واستقرارنا، لذلك علينا أن نكون على قدر المسؤولية». فالتطورات السريعة والسلبية على مستوى المنطقة العربية عامة والخليج خاصة تدعو إلى اتخاذ خطوات جادة وسريعة لتأمين المنطقة، فالوضع الأمني العربي هش نظراً لما ترتب ومازال على الأحداث التي تمخضت عن «الربيع العربي» والتغيرات الكبيرة في خريطة الحكم في الدول العربية وعدم استقرار أكثرها حتى الآن، ولم يتبلور نظام عربي واضح المعالم حتى هذه اللحظة، بل يتبلور في المدى المنظور - وإن كنا نأمل ونتوقع ظهور نظام عربي أكثر قوة وإدراكاً للتحديات أكثر من ذي قبل - إضافة إلى التراجع أو الضعف المتوقع - والذي بدأ - للدور الأمريكي في الخليج وما سيتركه تأثير انحسار هذا الدور من فراغ أمني وخلل في التوازن الإقليمي سواء على المدى القريب أو البعيد، لذلك فمن الضروري ملء هذا الفراغ وإصلاح الخلل حتى لا تستأثر إيران بالمنطقة خاصة في حال امتلاكها سلاحاً نووياً وتعزيز قدراتها الهجومية. وأرى أن يكون ذلك من خلال تعزيز القدرات الأمنية والعسكرية الخليجية المشتركة بالتعاون مع القوى الدولية التقليدية والناشئة، ولن يأتي ذلك إلا بتفعيل قوة (درع الجزيرة) كماً وكيفاً لتكون جيشاً خليجياً قوياً يستطيع الدفاع عن السيادة ويحفظ الحقوق ويواجه أي تهديدات محتملة لدول المنظومة الخليجية مجتمعة وتحت شرعية الوحدة وغطاء الاتحاد، كما أن الانسحاب الأمريكي من العراق فتح الباب مباشرة لتمدد النفوذ الإيراني بصورة أكبر وأخطر من ذي قبل بما يؤدي إلى سياسة التطويق الإقليمي، وتهميش قوى الاعتدال وتغييب الدور السني في العراق والذي بدأ بمحاولات إقصاء طارق الهاشمي وصالح المطلق من دائرة الحكم في بغداد فور الانسحاب الأمريكي وتزايد النفوذ الإيراني الموجود أصلاً وبقوة هناك، وقد يؤدي هذا الإقصاء إلى مخاطر لا تحمد عقباها، حيث يبدو إقصاءً للوجود السني من تركيبة نظام الحكم في بغداد ما قد تترتب عليه أشياء أخرى.

إن سياسة إيران تجاه دول الخليج العربية واضحة ومحاولاتها الدائمة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج مستمرة ومتصاعدة، بل في كثير من الأحيان معلنة، فهي تستخدم الورقة الطائفية لإيقاظ الفتن الداخلية في هذه الدول، وتعمل على إشعال حروب داخل الدولة الخليجية الواحدة، وإراقة دماء أبناء الوطن الواحد تحت شعارات طائفية هي المستفيد الأول منها، كما أن استعراض قوة إيران في الخليج عبر المناورات العسكرية التي تهدد من خلالها بإغلاق مضيق هرمز، إضافة إلى مناوراتها الإعلامية المستمرة بلا هوادة عبر أجهزة إعلام إيرانية ناطقة بالعربية أو وسائل إعلام عربية موالية لها وممولة منها بغرض التعبئة الداخلية والخارجية ضد دول الخليج والزج بها في أتون حروب طائفية، كل ذلك يؤكد أن البعد الأمني في الاتحاد الخليجي واضح وهو ضرورة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن الاتحاد الخليجي سيكون كتلة اقتصادية مهمة في اقتصادات المنطقة والعالم بما يملك من احتياطيات نفطية ضخمة، واقتصاد قوي، حيث تجاوز الناتج الإجمالي لدول المجلس أكثر من ١,٣٥ تريليون دولار العام الماضي، وحجم تجارة خارجية بلغ ٩٠٠ مليار دولار، وبعدد سكان يبلغ ٤٥ مليون نسمة، ما يجعلها قوة اقتصادية ضخمة في التعاملات الدولية من مختلف زواياها، خاصة أن العالم في الوقت الحالي لا يحترم إلا التكتلات الكبيرة والقوى الاقتصادية الضخمة.

إن الاتحاد الخليجي، سيكون إضافة جيدة للمنطقة والعالم، ولن يخيف أحداً ولن تكون لديه مطامع خارجية أو حتى داخلية، وأعتقد أنه سوف يتضمن صيغة وحدوية تحافظ على هوية كل دولة عبر الفيدراليات، كما أنه ليست له أطماع خارجية، فليست لديه أيديولوجيات يريد تصديرها، وكذلك ليست لديه أزمات أو ثورات أو أوهام يريد أن يغزو بها أية دولة أو تجمعاً إقليمياً، فهو يمثل مجموعة دول متجانسة، متلاصقة، ومتقاربة إلى حد التطابق في كثير من الأحيان. إضافة إلى ذلك فإن هذا الاتحاد سيسعى إلى تثبيت الأمن، وتحقيق الاستقرار والتنمية، وسيكون نموذجاً يُحتذى به وليس شبحاً مخيفاً.

عود على بدء إن هذا الاتحاد الخليجي ضرورة تفرضها الظروف والمتغيرات، ويستند إلى إرث ومعطيات ومقومات، وطرحه جاء في الوقت المناسب، ونأمل ألا تضيع الفرصة، ونندم عليها بعد فوات الأوان أو تتباكى عليها الأجيال القادمة ●

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

الانسحاب الأمريكي من العراق ليس النهاية

استحوذ إعلان الرئيس الأمريكي باراك أوباما بانتهاء الحرب في العراق، على اهتمام بالغ من قبل الصحف العالمية في شهر ديسمبر الماضي، حيث أفرد العديد منها تغطيات وتحليلات مطولة حول حصاد سنوات الحرب العجاف في هذا البلد، وحول تداعياتها على الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط، فيما رأى البعض أنها ليست نهاية المطاف، وأن الولايات المتحدة لن تترك العراق بصورة تراجيدية نهائية كما يظن الكثيرون. كما تناولت الصحف العالمية العديد من القضايا العالمية الحساسة التي تلقي بظلالها على منطقة الخليج والشرق الأوسط والتي سنحاول فيما يلي تسليط الضوء على جانب منها.

نهاية الحرب الأمريكية في العراق

نشرت صحيفة (**واشنطن بوست**) مقالاً بعنوان «الانسحاب الأمريكي من العراق ليس النهاية بل بداية التعاون بين البلدين» للكاتب برت ماكجورك الذي خدم في فريق الأمن الوطني في عهد الرئيسين جورج بوش وباراك أوباما، وعمل مستشاراً لثلاثة سفراء أمريكيين في بغداد. واستهل الكاتب مقاله بالقول: عندما أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما انتهاء حرب العراق، كان يتطلع إلى بدء مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين. وإذا لعبت الولايات المتحدة ما في حوزتها من أوراق بشكل جيد، سوف تثبت للجميع أن المرحلة الجديدة أكثر أهمية من انسحاب القوات الأمريكية. ويرى النقاد أن انسحاب القوات الأمريكية من العراق يمثل هزيمة للولايات المتحدة وانتصاراً لإيران، كما أنه يجعل العراق عرضة لاندلاع حرب أهلية جديدة. وقد لا يكونون مخطئين في ذلك.

ويضيف الكاتب، لقد عملت في السياسة العراقية حوالي ثماني سنوات، وكنت من المدافعين عن زيادة القوات الأمريكية في العراق، وساعدت على التفاوض بشأن اتفاقية عام ٢٠٠٨ التي حددت شروط انسحاب القوات الأمريكية بنهاية العام الحالي، كما ساعدت مؤخراً على إدارة المحادثات مع الجانب العراقي بشأن تمديد الموعد النهائي للانسحاب.

لم يكن قرار إكمال الانسحاب نتيجة لفشل المفاوضات، لكنه كان ناتجاً ثانوياً لعراق مستقل يتمتع بنظام سياسي مفتوح وبرلمان يبلغ عدد أعضائه ٣٢٥ عضواً، وتتم إذاعة أعماله على الهواء مباشرة يومياً. وقد خلص الخبراء القانونيون الأمريكيون والعراقيون إلى أن أي اتفاق جديد يحتاج إلى موافقة برلمانية لمنح القوات الأمريكية حصانة من القوانين العراقية. ولم يحظ هذا الطلب بتأييد أي تكتل في البرلمان العراقي باستثناء الأكراد. وبناء على ذلك، فإن أي محاولة لفرض أي اتفاق على البرلمان العراقي سيكون مآلها الفشل. وليس لهذا أي علاقة بإيران، لكن بكبرياء العراق وتاريخه وقوميته. حتى أكثر المسؤولين العراقيين معارضة لإيران رفضوا إعلان تأييدهم لبقاء القوات الأمريكية، وجاء قرارهم في نهاية المطاف بتأييد الانسحاب. ومما لا شك فيه أن إيران تتمتع بنفوذ كبير في بغداد.

ولا شك أيضاً في أن الولايات المتحدة تتمتع بنفوذ كبير في العراق. وطوال محادثاتنا التي استمرت في الصيف، قامت الحكومة العراقية بتفكيك الميليشيات التي تحظى بدعم إيران في محافظة ميسان على الحدود الإيرانية، كما أنها بعثت رسائل إلى طهران مفادها أن أي هجوم على القوات الأمريكية سوف يكون بمثابة هجوم على الدولة العراقية. كما أكملت الحكومة العراقية شراء ١٨ من طائرات (إف-١٦)، وأصبحت بذلك تاسع أكبر مشتر للمعدات العسكرية الأمريكية على مستوى العالم، ورابع أكبر مشتر في المنطقة بعد إسرائيل ومصر والمملكة العربية السعودية. وهذه لبنات بناء شراكة دفاعية حقيقية بين البلدين، ولا تحتاج إلى وجود القوات الأمريكية هناك.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من المعارضة الشديدة من جانب إيران، وجهت العراق الدعوة إلى شركات النفط الدولية للمساعدة على تطوير بنيتها الأساسية. وبدأ النفط يتدفق من جديد، حيث وصل الإنتاج إلى حوالي ٣ ملايين برميل يومياً للمرة الأولى منذ عقود. ومن المتوقع أن يتفوق العراق على إيران من حيث حجم صادرات النفط اليومية، كما أنها ستضاعف إجمالي الإنتاج خلال خمس سنوات.

أما القول بأنه ينبغي علي الولايات المتحدة الاحتفاظ بقواتها في العراق لموازنة إيران فلم يلق أي صدى لدى العراقيين، حيث إن معظمهم لا يريد الانجرار في صراع بين الولايات المتحدة وإيران. كما لم يكن واضحاً أن الإبقاء على عدد صغير من القوات الأمريكية يمكن أن يردع إيران، بل ربما يكون له تأثير عكسي، يتمثل في زيادة معدلات الانضمام إلى الجماعات المتطرفة التي تحظى بتأييد إيران.

ماذا عن الأمن؟ يصل متوسط الحوادث الأمنية التي تقع في العراق بين صفر إلى سبعة يومياً، بالمقارنة بحوالي ١٨٠ حادثاً يومياً منذ أربع سنوات. وبعد رحيل القوات الأمريكية عن المدن العراقية في يونيو ٢٠٠٩، تحسن الوضع الأمني بدرجة كبيرة. بمعنى أن انسحاب القوات الأمريكية أدى إلى تعزيز القوات العراقية وأثر سلباً في شرعية الجماعات المتطرفة التي تقاتل القوات الأمريكية والعراقية. وقد تولى العراقيون أمن بلادهم بمفردهم. لكن انسحاب القوات الأمريكية سوف يؤدي بلا شك إلى زيادة المخاطر على المدى القصير، لكن المخاطر سوف تزداد إذا أجبرنا العراقيين على الموافقة على بقاء القوات الأمريكية، مع فشل التصويت في البرلمان، فضلاً عن حدوث انهيار في العلاقات الأمريكية-العراقية على المدى الطويل.

يعاني العراق من العديد من المشكلات، بما فيها التمرد المسلح، بالإضافة إلى نظام سياسي راكد. ولا شك في أن هذه المشكلات سوف تستمر. بيد أن الدبلوماسية الأمريكية النشطة، وليس تمركز القوات الأمريكية في العراق، في غاية الضرورة لمساعدة العراقيين على التعامل مع هذه المشكلات.

وطلب العراقيون من الولايات المتحدة التركيز من جديد على الاتفاقية الإطارية الاستراتيجية، التي تم تمريرها في عام ٢٠٠٨، والتي تنص على توسيع العلاقات في مجالات التعليم والتجارة والأمن. وبالنسبة لمجال الأمن بمفرده، توفر الاتفاقية الإطارية الاستراتيجية أساساً لإجراء مناورات مشتركة، والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب فضلاً عن الدفاع الجوي والبحري.

وبالتالي، فإن انسحاب القوات الأمريكية من العراق لا يمثل نهاية التعاون العسكري، بل إنه يمكن الولايات المتحدة من تعميق علاقاتها مع القوات العراقية. وبالمثل، في مجالي التجارة والتعليم، فإن الاتفاقية الإطارية الاستراتيجية تساعد على إدماج العراق في الاقتصاد العالمي أكثر وأكثر. إن المهمة الرئيسية بالنسبة للولايات المتحدة الآن تتمثل في التأكيد على أن انسحاب القوات الأمريكية من العراق يغلق صفحة ويفتح صفحة أخرى. فهناك جيل كامل من العراقيين لا يعرفون عن الولايات المتحدة أكثر مما يسمى الحرب الأمريكية. فحوالي ٢٥ في المائة من سكان العراق، أي حوالي ٨ ملايين نسمة، ولدوا بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، كما أن نصف تعداد السكان تقريباً تقل أعمارهم عن ١٩ عاماً.

إن هذا الجيل الجديد سوف يشاهد القوات الأمريكية وهي تغادر العراق بموجب الاتفاقية التي وقعها رئيس أمريكي ونفذها رئيس آخر، وستكون نهاية مشرفة لحرب تعد الأولى من نوعها في التاريخ. بيد أنه ومع التركيز على الاتفاقية الإطارية

الاستراتيجية، هذا الانسحاب يمكن أن يكون بمثابة بداية لشراكة جديدة ودائمة بين الولايات المتحدة والعراق.

غضب عارم ضد النخبة في كل أنحاء العالم

حول تداعيات الثورات الشعبية التي تشهدها المنطقة العربية وانتقال تأثيراتها على المستوى العالمي، نشرت صحيفة (**واشنطن بوست**) أيضاً مقالا للكاتب ديفيد اغناتيوس بعنوان «غضب عارم ضد النخبة في كل أنحاء العالم» ذكر فيه أن الشيء المحير بشأن اندلاع تظاهرات «احتلوا وول ستريت» هو أنها تتشابه كثيراً مع غيرها من الحركات الشعبوية التي تطالب بالتغيير في كل أنحاء العالم تقريباً. ولا يسع المرء إلا أن يتساءل ما إذا كان ما يحدث هو رد فعل متأخر للأزمة المالية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ وأنه نوع من ربيع عالمي من السخط؟

الواضح أن الظروف تختلف من مكان إلى آخر: فالناشطون المناوئون للشركات الذين تجمعوا في مانهاتن لديهم أجندة تختلف عن أجندة المتظاهرين الذين تجمعوا في ميدان التحرير في القاهرة، وتختلف أيضاً عن أجندة المتظاهرين الذين قاموا بأعمال شغب في بريطانيا واليونان خلال الصيف الماضي، وتختلف أيضاً عن أجندة المحتجين ضد الفساد في نيودلهي. لكن كل هذه الحركات تفتقر إلى القادة، كما أنها تفتقر إلى أيديولوجيات واضحة، وبالتالي يصعب تصنيفها.

بيد أن المحتجين يشتركون في بعض الأمور الأساسية: رفض النخب السياسية التقليدية، واعتقاد بأن العولمة تفيد الأثرياء أكثر من القاعدة العريضة من الشعب، والغضب بشأن تداخل الفساد السياسي والتجاري، والتواصل والتمكين اللذان عززتهما مواقع التواصل الاجتماعي مثل «الفيسبوك» وغيره.

ويضيف الكاتب، هذه الحركة والغضبة الشعبوية الجديدة هي الأكثر إثارة، حيث يبدو أنها تتجاوز الحدود السياسية التقليدية. ربما ترتدي حركة «حزب الشاي» ألواناً محافظة، لكنها ظهرت كحركة احتجاجية ضد النخب في واشنطن وفي وول ستريت على اعتبار أنهم يحققون أرباحاً طائلةً على حساب المواطن العادي. أما حركة «احتلوا وول ستريت» فقد قامت على القضايا نفسها من اليسار، لكن الحركتين تشتركان في أشياء كثيرة.

أما «الربيع العربي» فهو أكثر الحركات الشعبوية قوة في العالم؛ لأنها استطاعت الإطاحة بحكومات في تونس ومصر وليبيا. وقد بدأت هذه الانتفاضات كانفجار لحالات الغضب والسخط، لكن لم تكن لأي منها قيادة واضحة، مما أدى إلى حدوث نوع من الضبابية في الخطوط المعتادة بين الرأسمالية والاشتراكية، والمسلم والمسيحي. وقد عادت هذه التقسيمات مرة أخرى إلى مصر، لكن جوهر الثورة المصرية تمثل في الغضب الشعبي من النخب التقليدية.

كما أن للاحتجاجات التي اجتاحت أوروبا سمة الغضب الشعبي نفسها. ففي اليونان وفرنسا، رأينا أن هناك غضب الطبقة الوسطى، لأن حكوماتهم المثقلة بالديون لا تستطيع تحقيق دولة الرفاهية التي وعدت بها. علاوة على ذلك، حدثت قلاقل وأعمال شغب في بعض الدول، مثل بريطانيا وألمانيا فيما بين السكان المهاجرين غير المرتبطين بقواعد وطنية أو ثقافية أو سياسية.

وحتى في البلدان المزدهرة مثل الصين والهند، هناك قلاقل تصاحب التطلعات المتزايدة. ووفقاً لإحصائيات وزارة الأمن العام في الصين، حدثت ٨٧ ألف حالة شغب في عام ٢٠٠٥، أي ما يعادل ٢٣٨ تظاهرة احتجاج في اليوم الواحد.

ما ينقذ اليورو يقتل الاتحاد الأوروبي

في موضوع اقتصادي يتعلق بأزمة اليورو نشرت صحيفة (**فاينانشيال تايمز**) مقالاً للكاتب ولفغانغ مونشو بعنوان «ما ينقذ اليورو يقتل الاتحاد الأوروبي» ذكر في مستهله أن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل قالت منذ فترة إنه عندما تفشل العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» ستفشل أوروبا برمتها. ولا شك في أن المستشارة الألمانية على صواب فيما قالت: لكنني أود أن أضيف شيئاً: إذا نجحت منطقة اليورو، فمن المحتمل أيضاً أن تسقط

araa@araa.net

أوروبا. والسبب هو أن السياسات اللازمة لحل أزمة منطقة اليورو ستدمر الاتحاد الأوروبي الذي نعرفه. كما أن تلك السياسات بوجه خاص سوف تكون لها آثار عميقة على دول مثل المملكة المتحدة والسويد والدنمارك.

ويضيف الكاتب، لقد تم تطبيق العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» على خلفية أكذوبتين ولم تهتم السياسة التي اتبعتها بروكسل في النظر فيهما ولا التحقق منهما: الأكذوبة الأولى باتت معروفة بشكل جيد حالياً وهي أن الاتحاد النقدي يمكن أن يتواجد من دون التكامل السياسي. والثانية مستمدة من الأولى، وهي أن يورو الاتحاد الأوروبي والدول غير الأعضاء في اليورو يمكنهما التعايش باستمرار. وفكرة اليورو هذه هي فكرة «نادي الأندية». نحن جميعاً نشترك في سوق موحدة، لكننا نتعايش في إطار بيئة مرنة ومتغيرة.

إن حل أزمة منطقة اليورو بدأ يكشف عن ديناميكية لا تتفق مع كل هذا. ومما لا شك فيه أن القرار الذي اتخذه أعضاء منطقة اليورو لدعم مرفق الاستقرار المالي الأوروبي سوف يدفع منطقة اليورو في طريق متباعد عن بقية دول الاتحاد الأوروبي. وهذا الإجراء غير كاف كسابقه «خطط شاملة» للتعامل مع الأزمة. لكن رد الفعل المتشكك من المستثمرين العالميين سوف يستوجب اتخاذ المزيد من الإجراءات. فمن المتوقع أن يحتاج أعضاء منطقة اليورو إلى البنك المركزي الأوروبي كمقرض الملجأ الأخير.

وسوف ينتقلون من ضمانات الديون السيادية المنفصلة إلى الضمانات المشتركة، مما يفضي في نهاية المطاف إلى إصدار سندات منطقة اليورو. ولحل المشكلات الهيكلية التي ينطوي عليها ذلك، ستتعين عليهم مواءمة قطاعاتهم المالية، وتحسين أسواق المنتجات والخدمات، وتنسيق قوانين ولوائح سوق العمل. كما سيتعين عليهم البدء في تنسيق سياسات الضرائب، وربما إدخال مستويات ضرائب محددة في منطقة اليورو.

النقطة الأساسية التي أود أن أطرحها هنا لا تتمثل في القول إن مصالح منطقة اليورو تتعارض مع مصالح الدول الأخرى غير المشاركة في منطقة اليورو، فهي متعارضة بالطبع. لكن الأهم هو أن حل أزمة منطقة اليورو يتطلب سياسات تتعارض بشكل دراماتيكي مع سياسات الاتحاد الأوروبي، وبالأخص تلك السياسات الخاصة بالسوق الموحدة.

إن الحاجة إلى تكامل السوق تختلف بالنسبة لاتحاد نقدي يعاني من مشكلات عن النادي الأوسع من الدول المهتمة أساساً بالتجارة الحرة. فمن منظور منطقة اليورو، تمثل الفشل الرئيسي بالنسبة للسوق المشتركة في عدم القدرة على التغلب على الخلل الاقتصادي المستمر، فمنطقة اليورو بحاجة إلى ما هو أشبه بوزير اقتصاد بدلاً من سوق موحدة.

وينطبق المنطق نفسه على القطاع المالي، فدول منطقة اليورو ليست كبيرة بما يكفي لتوفير دعم مالي جيد لأنظمتها المالية. وبمرور الوقت، سيتعين عليها تطبيق ما يسمى تأمين الودائع المشتركة، وسياسات الحلول المصرفية، والإشراف المصرفي. وهذا ليس مستمداً من منطق السوق الموحدة، بل من الحاجة إلى المحافظة على الاستقرار المالي.

ليست هناك حاجة إلى أن تقوم الدول غير الأعضاء في منطقة اليورو بإنشاء هياكل مماثلة فيما بينها، ناهيك عن تعريض أنفسها لنظام تديره منطقة اليورو لمصلحتها. هل ينبغي علينا ألا نتوقع من الدول غير الأعضاء في منطقة اليورو أن تتحد وتعمل من أجل وقف منطقة اليورو عن اتباع تلك السياسات التي تؤدي إلى الخلاف والانشقاق؟ سمعت اقتراحاً مفاده أنه ينبغي على الدول غير المشاركة في منطقة اليورو عقد مؤتمرات قمة خاصة بها بما يتوازى مع مؤتمرات قمة منطقة اليورو. وهذا ليس محتملاً لأن الدول غير المشاركة في منطقة اليورو من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لا يزيد عددها على ١٠ دول مقابل ١٧ دولة في منطقة اليورو فقط لكنها في الوقت نفسه أقل تجانساً، وتتكون هذه المنطقة من ثلاث مجموعات: مجموعة الدول التي لن تنضم إلى منطقة اليورو مثل المملكة المتحدة، ومجموعة الدول التي تود الانضمام إليها مثل ليتوانيا، لكنها لم تف بعد بمعايير العضوية، ومجموعة الدول التي تقف في المنتصف ●

الخليج في شهر
ديسمبر

الإمارات العربية المتحدة

❖ أكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حرص بلاده على دعم مسيرة مجلس التعاون في مختلف المجالات.

❖ أكد الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان وزير الداخلية أن التحديات الجديدة التي يشهدها عالم اليوم تفرض على دول مجلس التعاون الخليجي مزيداً من العمل الدؤوب والخلاق لمواجهة المستجدات التي تفرضها علينا الأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة.

❖ دانت دولة الإمارات بشدة التفجيرات الإرهابية التي شهدتها العاصمة الأفغانية كابول ومدينة مزار الشريف، وأعربت عن خالص تعازيها لأسر وذوي ضحايا هذا العمل الآثم وتمنياتها بالشفاء العاجل للجرحى والمصابين.

❖ أنهت دولة الإمارات وهولندا الجولة الأولى من المفاوضات الثنائية حول اتفاقية التعاون الفني والإداري الجمركي بين البلدين.

❖ أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية أنور محمد قرقاش أهمية توسيع التعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في كافة المجالات وخاصة في ظل ما تتمتع به دول المجلس من علاقات متميزة.

❖ قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي إنه لا يعتقد أن إيران سوف تحصل على أسلحة نووية رغم الشكوك الغربية في أنها تحاول تطويرها، وقال إن الجمهورية الإسلامية ستواجه دماراً إذا استخدمت قنبلة ذرية ضد عدوتها إسرائيل.

❖ أكد الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية أن التحديات الجديدة التي يشهدها عالم اليوم تفرض على دول مجلس التعاون مزيداً من العمل الدؤوب والخلاق لمواجهة المستجدات.

❖ بحث سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية مع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون العلاقات الثنائية وعدداً من القضايا ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك الوضع الأمني في الشرق الأوسط.

❖ أكدت دولة الإمارات مواصلة سياستها الخارجية الداعمة لجهود تعزيز وتنسيق المساعدات الإنسانية والإغاثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث.

❖ قال وزير الطاقة محمد بن ظاعن الهاملي إن دولة الإمارات تلتزم بدعم دورها كمنتج رئيسي للنفط والغاز، وأن آبار النفط في الدولة ستواصل إنتاجها لسنوات مقبلة، باعتبار دورها المهم في تكوين مصادر الطاقة.

❖ بحث سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان مع وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ العلاقات الثنائية وعدداً من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك والقضايا الإقليمية والدولية الراهنة.

❖ أشاد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف بن راشد الزياني بالدور الحيوي البنّاء الذي تقوم به دولة الإمارات في تعزيز مسيرة التعاون الخليجي المشترك.

❖ جدد الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي والبحث العلمي دعم بلاده القوي للقضية الفلسطينية ووقوفها بحزم في دعم الحقوق الشرعية لأبناء فلسطين.

❖ نفى وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي صحة أنباء عن قطع علاقات بلاده مع دولة الإمارات.

مملكة البحرين

❖ قال وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد إن مملكة البحرين ستبدأ محادثات جديدة بشأن إصلاحات سياسية وتعديل سياساتها الأمنية.

❖ قال رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان إن التدخل الخارجي حقيقة ولولا قوات (درع الجزيرة) لالتهم الأشرار دول الخليج العربية، فهي جاءت لحماية منشآت البحرين من الإرهاب.

❖ أوضح رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان أن العلاقات التي تربط بين البحرين والولايات المتحدة هي علاقة استراتيجية يدعمها تعاون وثيق يتسم بالشمولية حتى غطى مختلف المجالات التجارية والاقتصادية والأمنية والثقافية.

❖ رحب أمين عام مجلس التعاون الخليجي عبداللطيف بن راشد الزياني بتشكيل حكومة الوفاق الوطني في اليمن، معتبراً أن تشكيل الحكومة وتشكيل لجنة الشؤون العسكرية يمثلان خطوتين مهمتين إلى الأمام.

❖ رحب وزراء الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي بقرار ملك البحرين حمد بن عيسى بتشكيل لجنة وطنية لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق.

araa@araa.net

❖ جدد عاهل مملكة البحرين الملك حمد بن عيسى ترحيبه بتقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق التي أسهمت نتائجها بارتياح شعبي بحريني لإظهار الحقيقة مؤكداً حرصه على تنفيذ التوصيات الواردة فيه.

❖ أكد وزير الداخلية الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة أن حقوق الإنسان تحظى بكل الاهتمام في مملكة البحرين.

❖ قال الأمين العام لمجلس الأمة الكويتي علام الكندري إنه تمت خلال الاجتماع الخامس لرؤساء المجالس البرلمانية الخليجية إدانة التدخلات الإيرانية في شؤون دول الخليج وهو مقترح تقدمت به مملكة البحرين.

❖ حذرت المملكة العربية السعودية من المساس بأمن واستقرار مملكة البحرين، مؤكدة وقوفها الدائم معها ملكاً وحكومة وشعباً.

❖ شدد الملك حمد بن عيسى آل خليفة على أهمية قيام المملكة المتحدة بتقديم الدعم العملي للبحرين خلال تنفيذها للإصلاحات.

❖ دعت المعارضة البحرينية الحكومة إلى البدء في (حوار جاد) من أجل وضع حد للأزمة في المملكة، ودانت (القمع العنيف) للمظاهرات من قبل قوات الأمن.

❖ أكد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني أن دول مجلس التعاون الخليجي تؤثر بشكل فاعل وإيجابي بالتطورات في المنطقة وتتأثر إيجاباً بها.

❖ شدد القائد العام لقوة دفاع البحرين المشير خليفة بن أحمد آل خليفة، على أن الوحدة الخليجية هي الحصن المنيع لدول مجلس التعاون في ظل كل التحديات التي تمر بها المنطقة.

❖ قررت مملكة البحرين المساهمة ضمن الوحدة التي تشارك بها دول مجلس التعاون الخليجي في بعثة المراقبين التي تنظمها جامعة الدول العربية لمراقبة الوضع في سوريا.

❖ استضافت المملكة في مدينة الرياض الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي وذلك في ظل تحديات إقليمية ودولية متصاعدة.

❖ قال خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إن أمن المملكة ودول الخليج الأخرى (مستهدف)، ودعا قادة دول مجلس التعاون إلى رص الصفوف في «كيان واحد».

❖ قال وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل إن مبادرة انتقال دول مجلس التعاون إلى مرحلة الاتحاد نقلة نوعية في مسيرة العمل بين دول المجلس.

❖ أعلن قادة دول مجلس التعاون الخليجي عن تبنيهم لمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بشأن تجاوز مرحلة التعاون بين دول المجلس إلى مرحلة الاتحاد في كيان واحد.

❖ أكد رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية الأمير تركي الفيصل أن دول مجلس التعاون الخليجي ملتزمة بإقامة منطقة في الشرق الأوسط محظورة الأسلحة ذات الدمار الشامل.

❖ أشادت المملكة بالجهود المبذولة على المستويين العربي والإسلامي لاحتواء الأزمة في سوريا مجددة إدانتها واستنكارها للاعتداءات التي تستهدف البعثات الدبلوماسية.

❖ دعت المملكة إيران إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج، مشيرة إلى أن برنامج إيران النووي يمثل تهديداً للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

❖ أكد نائب وزير الخارجية الأمير عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز أن المملكة حريصة على وحدة واستقرار أفغانستان على كافة الصعد وفي مقدمتها المصلحة الوطنية.

❖ أكد محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي محمد الجاسر أهمية انتهاج سياسات مالية حكيمة وتطبيق الأنظمة المالية الفاعلة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي للدول وتفادي الأزمات المالية.

❖ بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال اتصال هاتفي العلاقات الثنائية والمواضيع ذات الاهتمام المشترك بالإضافة إلى استعراض تطورات الأحداث إقليمياً ودولياً.

❖ قال وزير المخابرات السابق الأمير تركي الفيصل إن الدول العربية لن تسمح باستمرار (المذبحة) التي يتعرض لها الشعب السوري، مضيفاً «أن من غير المرجح أن يتنحى الرئيس بشار الأسد عن السلطة طواعية».

❖ جدد مجلس الوزراء إدانته للأعمال العدوانية التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وآخرها الغارات التي قامت بها طائرات الاحتلال على مناطق من غزة.

❖ ثمن خبراء وقادة عرب الدور الكبير الذي يضطلع به ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز في إرساء الأمن في المنطقة ودعمه لكل ما ينهض بالأمن العربي المشترك.

الخليج في شهر
ديسمبر

❖ أكد رئيس بعثة صندوق النقد الدولي في السعودية ديفيد روبنسون أن دول مجلس التعاون الخليجي في وضع جيد لتبني سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية وإجراءات لدعم القطاع المالي لمواجهة آثار الأزمة إذا دعت الحاجة لذلك.

سلطنة عمان

❖ تسلم سلطان عمان قابوس بن سعيد رسالة خطية من خادم الحرمين الشريفين تتضمن دعوة لحضور الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي والتي عقدت في الرياض.

❖ دعت سلطنة عُمان الأطراف المعنية بعملية السلام إلى القيام بدور فعال لتسوية الصراع في الشرق الأوسط، نظراً لحساسية الوضع في المنطقة وما شهدته من أزمات عدة.

❖ بحث السلطان قابوس بن سعيد مع أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة العلاقات الثنائية وعدداً من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

❖ أكد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني أنه من الطبيعي أن تتغير أولويات المجلس وتتطور استراتيجياته ودوره الإقليمي والدولي.

❖ قال نصير العاني إن العراق يسعى للتوصل إلى اتفاق للدفاع الجوي المشترك مع دول الخليج العربية، حيث يعمل على تأمين مجاله الجوي بعد انسحاب القوات الأمريكية من البلاد.

❖ قال وزير النفط والغاز محمد بن حمد الرمحي إن سوق النفط تتلقى إمدادات جيدة وإن الأسعار الحالية قرب ١٠٠ دولار للبرميل مناسبة.

❖ حققت قيم التداول في سوق مسقط قفزة كبيرة مسجلة مستوى شديد الارتفاع عند ٧,٤ مليون ريال بنسبة ٢٠٤,٨ في المائة أكثر من الجلسة السابقة.

❖ ارتفعت القيمة الإجمالية للودائع الخاصة لدى البنوك التجارية في سلطنة عُمان بنهاية شهر سبتمبر من العام الماضي بنسبة ١١,٤ في المائة لتصل إلى ٧ مليارات و٧٧٩,٢ مليون ريال.

❖ أشاد المشاركون في منتدى (استثمر في عُمان) الذي عقد في مسقط الشهر الماضي بالدعم السامي من السلطان قابوس بن سعيد لمسيرة التعاون والتكامل الخليجي بين الدول الأعضاء في كافة الميادين.

❖ تسلم الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية يوسف بن علوي بن عبدالله رسالة خطية من علي أكبر صالحي وزير الخارجية الإيرانية، تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تطويرها.

❖ بعث السلطان قابوس بن سعيد برقية تهنئة إلى رئيس وزراء نيوزيلندا جون فليب كي بمناسبة إعادة تعيينه رئيساً لوزراء نيوزيلندا.

دولة قطر

❖ أكدت دولة قطر مجدداً حرصها على إيجاد حل مناسب لقضية اللاجئين الفلسطينيين الذين يعدون الأكثر عدداً من بين لاجئي الدول في العالم، مشددة على ضرورة أن يضمن هذا الحل حقوق هؤلاء اللاجئين وحفظ كرامتهم.

❖ اعتبرت دولة قطر أن بقاء تسع عشرة دولة خارج اتفاقية الأسلحة البيولوجية يشكل تحدياً رئيسياً في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل.

❖ بحث أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة مع الرئيس التشادي إدريس ديبي العلاقات الثنائية وعدداً من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

❖ دعا وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم الدول الإسلامية إلى الاستفادة من إمكاناتها الهائلة لخدمة الأهداف التنموية.

❖ أكد وزير الطاقة والصناعة محمد بن صالح السادة التزام قطر بتوفير إمدادات الغاز المسال لليابان.

❖ قال أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة إن الاقتصاد العالمي يشهد تغيرات كبيرة ومستجدات متسارعة أدت إلى أزمات اقتصادية ومالية بدأت تؤثر في تماسك التكتلات الإقليمية.

❖ بحث أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس العلاقات الثنائية وآخر مستجدات الأوضاع على الساحة الفلسطينية.

❖ أكد نائب رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي عبدالحفيظ غوقه أن الدوحة حافظت على عطائها للشعب الليبي وتقوم بالدور الأساسي والمفصلي من أجل العمل على تحقيق الأمن والاستقرار للشعب الليبي حتى يصل إلى بر الأمان.

araa@araa.net

❖ أكد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن الدوحة تحولت إلى قلب الكرة الأرضية النابض لاحتضان المنتدى الرابع لتحالف الحضارات، معرباً عن اعتقاده بأن هذه القمة ستأتي بنتائج خيرة للعالم أجمع.

❖ بحث أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة مع الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير عدداً من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

❖ قال رئيس الصندوق السيادي القطري ديفيد فون سيمونز إن الاقتصاد القطري يشهد ذروة انتعاشته في الوقت الحالي ونجح في التفوق على كافة اقتصادات المنطقة بفضل الاستثمارات الهائلة التي تضعها الحكومة على أجندتها خلال السنوات المقبلة.

❖ بحث نائب الأمير ولي العهد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني مع النائب الأول لرئيس جمهورية السودان علي عثمان محمد طه خلال اتصال هاتفي علاقات التعاون بين البلدين، بالإضافة إلى عدد من القضايا الإقليمية والدولية.

❖ أكد وفد مجلس الشورى المشارك في اجتماعات الدورة العادية الثانية المستأنفة للبرلمان العربي حرص دولة قطر على تعزيز دور البرلمان العربي في كافة المجالات.

دولة الكويت

❖ أكد وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود الجابر الصباح أن منطقة الخليج وشعوبها واستقرارها هي الغاية التي نسعى إليها وهو ما يتطلب منا تحقيق ما نصبو إليه من خلال عمل دؤوب في الحاضر والمستقبل.

❖ أكد وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد الصباح حرص بلاده على إيجاد حل للأزمة السورية تحت مظلة الجامعة العربية معرباً عن أمله بتجاوب الحكومة السورية مع الخطة العربية التي وضعت لحل تلك الأزمة.

❖ أصدر أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مرسوماً رقم ٤٤٣ لسنة ٢٠١١ بحل مجلس الأمة.

❖ رحبت دولة الكويت بتقرير لجنة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان حول الأوضاع في سوريا معربةً عن شكرها لأعضاء اللجنة لجهودهم التي بذلوها لإعداد هذا التقرير داعيةً سوريا إلى الاحتكام للعقل.

❖ قال مدير إدارة البحوث الاقتصادية في بنك الكويت المركزي سامي الأنبعي إن وضع الكويت المالي أكثر من ممتاز والدولة تملك فوائض ضخمة.

❖ أصدر أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد مرسوماً أميرياً بتشكيل الوزارة الجديدة برئاسة الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح.

❖ أكد سفير الكويت لدى مملكة البحرين الشيخ عزام مبارك الصباح أن الحنكة والخبرة السياسية اللتين يمتلكهما الشيخ صباح الأحمد عملتا على تصويب الحراك السياسي في الكويت بما يخدم متطلبات الإنماء والتنمية.

❖ بحث رئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن أحمد الخالد الصباح مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الكويت ماثيو تولر الموضوعات ذات الاهتمام المشترك لاسيما الجوانب العسكرية والدفاعية وسبل تعزيزها وتطويرها بين البلدين.

❖ دعا مجلس الأمن الدولي العراق إلى البناء على الخطوات القائمة للوفاء بكامل التزاماته تجاه دولة الكويت في ما يتعلق بقضايا المفقودين الكويتيين وغيرهم والممتلكات الكويتية المفقودة.

❖ أكد وزير النفط محمد البصيري أن السوق العالمية لا تشكو حالياً أي نقص في المعروض النفطي أو زيادة مفرطة في الإنتاج ومن ثم فإن هناك حالة توازن بين العرض والطلب.

❖ أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح أهمية اجتماع قمة مجلس التعاون الخليجي في الرياض كونه ناقش قضايا مهمة ترتبط بالأوضاع التي تشهدها المنطقة العربية.

❖ أصدر أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مرسوماً حدد فيه الثاني من فبراير المقبل موعداً للانتخابات البرلمانية، وكان الأمير قبل ذلك قد حل البرلمان في أعقاب استقالة الحكومة الشهر الماضي فيما تمثل واحدة من أعمق الأزمات السياسية في البلاد.

❖ أعرب نائب وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي جراح الصباح عن أسفه لقيام بعض وسائل الإعلام الكويتية المحلية مؤخراً بزج أسماء بعض الدول الخليجية الشقيقة أو مسؤوليها في القضايا ذات الشأن الداخلي ●

منتدى «الخليج والعالم» يناقش أهم التحولات العالمية والإقليمية

نيابة عن الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، افتتح الأمير الدكتور تركي بن محمد بن سعود الكبير وكيل وزارة الخارجية للعلاقات المتعددة الأطراف في الرابع من ديسمبر الماضي منتدى «الخليج والعالم»، الذي ينظمه على مدى يومين معهد الدراسات الدبلوماسية في وزارة الخارجية السعودية بالتعاون مع مركز الخليج للأبحاث، وذلك بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات في الرياض.

حضر الافتتاح الأمير محمد بن سعود بن خالد وكيل وزارة الخارجية لتقنية المعلومات، ووزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف، ووزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز محي الدين خوجة، ورئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، ورئيس ديوان رئاسة الجمهورية العراقية الدكتور نصير العاني، وحشد من كبار القادة الدبلوماسيين والاقتصاديين والمهتمين بالشأن الخليجي من مختلف دول العالم.

تقرير (وكالات)

ألقى نيابة عن الأمير سعود الفيصل الأمير الدكتور تركي بن محمد بن سعود الكبير كلمة أكد فيها سعي المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الدائم لإحلال السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك دعم قيام الدولة الفلسطينية، وحظر أسلحة الدمار الشامل، وبناء علاقات تسودها مبادئ الاحترام المتبادل والتعاون مع دول الجوار، وفي مقدمتها إيران، مشيراً إلى أن دول مجلس التعاون ليست لها مصالح توسعية أو توجهات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، لكنها مصمّمة على حماية أمن شعوبها واستقرارها ومكتسباتها في وجه المخاطر والتهديدات.

وقال سموه: «لا يمكن أن نتناول جهود إحلال السلم في منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج من دون التطرق لمستجدات القضية الفلسطينية ووصول المفاوضات في هذا الخصوص إلى طريق مسدود، بسبب تعنت إسرائيل المستمر، ورفضها كافة المبادرات السلمية لحل النزاع بما فيها مبادرة السلام العربية»، مؤكداً مسؤولية المجتمع الدولي نحو الضغط على إسرائيل بحزم للتخلي عن منطق القوة وتبني خيار السلام والاعتراف للشعب الفلسطيني بحقه في إنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وفقاً للقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي.

وأضاف «أؤكد سعينا الدائم لبناء علاقات تسودها مبادئ الاحترام المتبادل والتعاون مع دول الجوار، وفي مقدمتها إيران، التي مع الأسف تتصرف على نحو يشير إلى عدم اهتمامها بهذه المبادئ»، مبيناً أن التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول الخليجية لاتزال مستمرة، كما أنها ماضية في تطوير برنامجها النووي وتجاهل مطالبات العالم ومخاوفه المشروعة من سعيها لتطوير هذا السلاح الفتاك، وخلق تهديد جدي للأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

وأشار إلى أنه مع تأييد حق إيران وبقية دول المنطقة في الاستعمال السلمي للطاقة النووية، إلا أن هذا يجب أن يكون تحت إشراف ومراقبة وكالة الطاقة الذرية ووفقاً لأنظمتها، مما سيساعد على نزع فتيل الأزمة وبناء الثقة بين إيران من جهة وجاراتها في الخليج والمجتمع الدولي من جهة أخرى .

وعن حظر الأسلحة النووية وبقية أسلحة الدمار الشامل، جدد وزير الخارجية تأكيد دعم المملكة المستمر للجهود الساعية لجعل منطقة الشرق الأوسط منزوعة من كافة أسلحة الدمار الشامل، لافتاً إلى أن رفض إسرائيل المستمر للانضمام إلى اتفاقية حظر الانتشار وبقاء برامجها النووية خارج نطاق الرقابة الدولية يعدان أحد العراقيل الرئيسية لتحقيق هذا الهدف المشروع لشعوب المنطقة وللعالم أجمع .

الأمير تركي بن محمد يفتتح أعمال المنتدى

وأوضح أن المنطقة العربية تشهد تحولات عميقة لم تشهد مثلها من قبل، الأمر الذي يتطلب من الجميع وقفة مسؤولة للحفاظ على دول المنطقة ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية والسلم المدني، من دون إغفال المطالب المشروعة لشعوب المنطقة، بالإضافة إلى استمرار آثار الأزمة الاقتصادية العالمية التي ما زالت تلقي بظلالها على العديد من الدول والشعوب، مبيناً أنه بالنظر إلى ما تحظى به منطقة الخليج العربي من أهمية كبرى مرتبطة بموقعها الاستراتيجي المهم وما تملكه من احتياطيات ضخمة من النفط والغاز اللذين يشكلان أهم مصادر الطاقة في العالم، فإن هذه التحديات والتهديدات التي تواجهها منطقة الخليج تمثل بلا شك تهديداً للأمن والاستقرار العالميين.

ولفت إلى أن من أهم الدروس المستفادة من هذه الأزمات هو أنها برهنت مرة أخرى للجميع على حقيقة صعوبة السيطرة عليها بشكل انفرادي من قبل الدول، ولهذا فإن التعاون الإقليمي والدولي هو السبيل الوحيد لمواجهتها، كما أنه الوسيلة لتحقيق أهداف الدولة في التنمية المستدامة والرفاه والاستقرار لشعبها، وهو الضامن لعدم تكرار مثل هذه الأزمات في المستقبل، حيث لا يمكن لدولة أو منطقة معينة من العالم أن تعيش في استقرار ورخاء بينما يعج بقية العالم بالقلاقل والأزمات بشتى أنواعها.

وأفاد وزير الخارجية بأن المملكة أدركت حقيقة دور التعاون الإقليمي والدولي منذ مرحلة مبكرة، حيث كانت من الدول المؤسِّسة للعديد من المنظمات الدولية والإقليمية العريقة، وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي والجامعة العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما أنها تساهم في كثير من الهيئات والصناديق والبنوك التنموية على كافة المستويات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى مشاركتها كعضو فاعل في مجموعة العشرين الاقتصادية.

وبيّن أن مصادر الأزمات قد تشعبت بصورة كبيرة، وظهرت على الساحة الدولية العديد مما يُدعى بـ «العناصر من غير الدول» والتي أصبحت تلعب دوراً بارزاً أثناء عملية رصد ومعالجة المخاطر التي تواجهها الشعوب حول العالم، ومن ذلك تهديدات الإرهاب والتلوث البيئي والتغير المناخي والأمراض الوبائية والأزمات الاقتصادية والمالية والثقافية، حتى ظهرت أشكال جديدة من الصراعات، مع استمرار بعض الدول في السعي إلى فرض هيمنتها ونفوذها والتدخل في شؤون الدول الأخرى، ما يستدعي تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بمختلف صوره لمواجهتها والحد من تداعياتها.

وتحدث وزير الخارجية في كلمته عن منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، موضحاً أن المجلس هو هيئة منفتحة على العالم تسعى إلى تحقيق الرقي والتقدم لشعوبها والحفاظ على مكتسباتها والتعاون والتفاعل مع بقية الشركاء الإقليميين والدوليين، وتدرك أنها بحاجة

إلى دعم المجتمع الدولي والأصدقاء كافة لتحقيق أهدافها العادلة تجاه شعوبها وبقية العالم.

واستعرض سموه في هذا السياق الأدوار البنّاءة التي يقوم بها المجلس، ومنها معالجة الوضع في جمهورية اليمن الشقيقة، والمبادرة الخليجية التي تم التوقيع عليها في المملكة بحضور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز والرئيس اليمني علي عبدالله صالح وجميع الأطراف المعنية، مفيداً أن المبادرة لقيت قبولاً طيباً من الأطراف اليمنية وترحيباً دولياً واسعاً، بالإضافة إلى دعم وتأييد المنظمات الدولية والإقليمية الرئيسية وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي والجامعة العربية.

وشدد على أن دول مجلس التعاون ليست لها مصالح توسعية أو توجهات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، لكنها مصمّمة في الوقت نفسه على حماية أمن شعوبها واستقرارها ومكتسباتها في وجه المخاطر والتهديدات، مبيناً أن الأحداث أثبتت أن بمقدور المجلس التصدي لمثل هذه التحديات اعتماداً على الروابط الشعبية القوية والاتفاقيات والمعاهدات العديدة التي تربط بين شعوبه ودوله، كما أثبت المجلس قدرته على التعامل مع الأحداث والتطورات في المنطقة وبرز دوره الاستراتيجي والسياسي بالإضافة إلى الاقتصادي في حفظ الأمن والاستقرار في ظل هذه التطورات، وقد تجلى ذلك الدور في مساهماته الواضحة بتحقيق الأمن والاستقرار في العديد من دول المنطقة .

وفي إطار جهود دول مجلس التعاون لمواجهة التحديات الاقتصادية الناجمة عن الأزمة العالمية والركود الاقتصادي، أشار وزير الخارجية إلى أن المجلس استطاع إلى حد كبير تجنب تداعيات تلك الأزمة، إذ ظلت هذه المنطقة من بين المناطق القليلة في العالم والتي حققت معدلات نمو جيدة على الرغم من الركود الاقتصادي العالمي، لافتاً إلى أنه من المتوقع أن تحقق دول المجلس كمجموعة معدلات نمو قد تصل إلى ٨ في المائة وهو قريب من معدلات النمو التي كانت قبل الأزمة المالية العالمية.

وأشار وزير الخارجية إلى أن انعقاد هذا المنتدى يأتي في ظل ظروف سياسية واقتصادية بالغة الحساسية تعصف بالعالم أجمع، حتى أصبح من الصعب تحديد منطقة أو دولة لا تعاني طرفاً من المشكلات المرتبطة بهذه الظروف، وأصبح جلّ اهتمام القادة وصانعي القرار والمفكرين في هذه الدول هو كيفية مواجهة هذه المشكلات ومنع امتدادها ومعالجة آثارها، لاسيّما أن الخليج العربي يجاور مناطق تشهد توتراً وعدم استقرار غير مسبوقين، ويشمل ذلك تصعيد المواجهة بين إيران والعالم حول برنامجها النووي، واستمرار معاناة الشعب الفلسطيني إثر تعثر العملية السلمية، بالإضافة إلى تداعيات ما تمر به العديد من دول المنطقة من تغييرات سياسية واسعة في ظل ما أصبح يعرف بـ «الربيع العربي».

كما ألقى مدير معهد الدراسات الدبلوماسية الدكتور عبدالكريم بن حمود الدخيل، كلمة أوضح فيها أن انعقاد هذا المنتدى يترافق مع تطورات أحداث غير مسبوقة في منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط، كان أحد معالمها تنامي دور مجلس التعاون الخليجي كلاعب إقليمي وصانع مبادرات دبلوماسية تسعى إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، ولعل من أهمها المبادرة الخليجية بشأن الأزمة اليمنية، التي تم توقيعها في الرياض بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٣ م.

وأوضح أن مجلس التعاون الخليجي اكتسب خلال الفترة الماضية مكاناً مرموقاً في الدبلوماسية الدولية، وذلك عبر عقد الشراكات، والدخول في الحوارات الاستراتيجية مع عدد من الأقطاب الدولية كالاتحاد الأوروبي، والصين، وروسيا، والهند، وتركيا، وغيرها، مؤكداً أن نهج الحوار والدبلوماسية والعمل السياسي الفعال هو أحد مسالك السياسة الخليجية، حيث تبتعد دول المجلس عن مسالك العنف والقوة، وتسعى إلى البناء والاستقرار والتنمية لخدمة مصالح شعوبها والعالم، مبيناً أن مداولات هذا المنتدى في محاوره المختلفة السياسية والأمنية والاقتصادية تتيح فرصاً لتعزيز الفهم الصحيح، وتنمية قيم التعاون البناء، والحوار بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول العالم كافة.

وعقب ذلك ألقى رئيس مركز الخليج للأبحاث الدكتور عبدالعزيز بن عثمان بن صقر كلمة أشار فيها إلى أن انعقاد هذا المنتدى يتزامن مع الاستعداد لاستضافة قمة مجلس التعاون الخليجي، واستعداد المجلس في البدء بالعقد الرابع من عمره في ظل وجود الكثير من الطموحات والتطلعات المرجوة منه من ناحية، والتحديات الكبرى التي تواجهه من ناحية أخرى.

وأكد أن دور دول مجلس التعاون ككتلة اقتصادية وسياسية موحدة لها تأثيرها لا يمكن تجاوزه في الاقتصاد العالمي وموازين القوى العاملة، مبيناً أن حجم مبادلات دول المجلس التجارية مع دول العالم يصل الآن إلى تريليون دولار مقابل نحو ٢٦١٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠م، كما أن دول المجلس كسبت ثقة المستثمر الأجنبي باستثمارات بلغت ٣٠٠ مليار دولار بعد أن كانت ٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠م، أي بنسبة تفوق ٨٢٧ في المائة، وبمعدل سنوي تجاوز ٢٨ في المائة، فضلاً عن أن دول المجلس تعد أهم مصادر الطاقة في العالم وبإنتاج نفطي يتراوح بحدود ١٥ مليون برميل يومياً، وإحدى هذه الدول وهي المملكة ضمن أعضاء نادي الدول العشرين الأكبر اقتصاداً في العالم.

وأشاد بقدرة مجلس التعاون الخليجي على الصمود والحفاظ على بقائه رغم الحروب والتحولات التي مرت بها المنطقة، مفيداً أن التحديات الراهنة التي تواجهها المنطقة تلقي بظلالها المباشرة وغير المباشرة الآنية والمستقبلية على دول المجلس، مما يتعين التعامل معها بالجدية الواجبة حتى يتسنى قطع الطريق على المتربصين بها والطامحين إلى تفتيتها أو الطامعين في خيراتها.

وأبرز رئيس مركز الخليج للأبحاث في كلمته التحديات التي تواجه المنطقة تتقدمها المحاولات الإيرانية للتدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس، وتلويحها باستخدام القوة العسكرية ضدها، وتحدي ملء الفراغ الأمني في منطقة الخليج في حال غياب أو ضعف الدور الأمريكي الموجود حالياً، إلى جانب تحديات الأزمات المالية العالمية، وتدهور الأوضاع في بعض دول الجوار الجغرافي بخاصة في سوريا واليمن، وأحداث ما يسمى «الربيع العربي»، والانتقال إلى مجتمع المعرفة وتحديث مناهج التعليم.

ودعا الدكتور عبدالعزيز بن صقر في ختام كلمته دول مجلس التعاون إلى تأمين جبهتها الداخلية وتعزيز وحدة صفوف شعوبها من خلال الإعلاء من شأن المواطنة، ومواصلة جهود الإصلاح السياسي التدريجي، ومعالجة مشكلة البطالة، وتمكين المرأة، وتحقيق المزيد من التنسيق والتعاون بين دول المجلس في مختلف المجالات الأمنية والدفاعية والسياسة الخارجية.

بعدها بدأ المنتدى أعماله بعقد ثلاث جلسات الأولى بعنوان «دور دول مجلس التعاون الخليجي في المتغيرات الدولية»، والثانية تحت عنوان «ديناميكية الأمن الإقليمي»، والثالثة «تحولات القوى العالمية ودور القوى التقليدية».

وركز المنتدى خلال أعماله على أهمية ومستقبل علاقات دول المنطقة مع بقية دول العالم، ورصد المستجدات والتطورات التي تشهدها الساحة الدولية، وتقييمها، وإبراز موقفها منها، إلى جانب تسليط الضوء على علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع المؤسسات الدولية المختلفة، والدور الذي يتعيّن على دول المجلس أن تضطلع به في المرحلة المقبلة.

المنتدى وتحولات القوى العالمية

ناقش منتدى الخليج «الخليج والعالم» في ثالث جلساته، موضوع «تحولات القوى العالمية ودور القوى التقليدية» وذلك برئاسة رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت الدكتور عبدالله خليفة الشايجي.

وألقت عضوة مؤسسة كارنيغي في الولايات المتحدة الأمريكية الدكتورة مارينا أتواوي خلال الجلسة كلمة استعرضت فيها التطورات الأمنية في المنطقة العربية والشرق الأوسط، ودور الولايات المتحدة الأمريكية تجاهها.

كما تحدث خلال الجلسة مدير معهد الاستشراق في روسيا الدكتور فيتالي نعومكن الذي أوضح في كلمته أن سياسة روسيا وطموحاتها التي تعنيها مع دول العالم هي حفظ الأمن وإرساء السلام، مشيراً إلى أن روسيا كانت من المؤيدين لمبادرة دول مجلس التعاون الخليجي لحل أزمة اليمن. وتطرق إلى التبادل التجاري بين روسيا ودول مجلس التعاون، مفيداً أنه زاد نحو خمسة أضعاف خلال الفترة الماضية، مؤكداً حرص روسيا على توثيق علاقاتها التجارية والسياسية مع دول المجلس.

في حين استعرض عضو حلف شمال الأطلسي نيكولا دي سانتيس في كلمته التي ألقاها خلال الجلسة دور «الناتو» في حفظ السلام ونشر الحوار في منطقة الشرق الأوسط، مبيناً أن دول مجلس التعاون الخليجي متعاونة مع المجتمع الدولي ولا ترضى بأي عدوان على أية دولة أخرى.

وأفاد بأن الناتو سيعقد قريباً مؤتمراً في شيكاغو لبحث التحولات التاريخية التي طرأت على منطقة الشرق الأوسط، لافتاً إلى أن الناتو يرحب بالدول التي تريد أن تكون أعضاء فيه سواء من دول الخليج أو أوروبا.

وفي جلسته الرابعة ناقش منتدى «الخليج والعالم» موضوع «تحولات القوى العالمية ودور القوى الصاعدة»، برئاسة أستاذ العلوم السياسية في جامعة الإمارات الدكتور عبدالخالق عبدالله.

واستعرض مستشار الأمن القومي في جمهورية الهند شيفشنكار مانون خلال الجلسة التحولات السياسية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، ودور الدول النامية في آسيا كقوة ناشئة في تأثيرها على الاقتصاد.

وبيّن مانون أن النمو الاقتصادي في الهند يبلغ ١٤ في المائة من الدخل القومي، مشيراً إلى أن عدد الهنود في دول مجلس التعاون الخليجي يبلغ أكثر من ٦ ملايين هندي، يقومون بتحويلات مالية تبلغ أكثر من مليار دولار سنوياً.

فيما تطرق مساعد وزير خارجية جمهورية سنغافورة في كلمته التي ألقاها خلال الجلسة إلى التحديات الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على دول شرق آسيا، مبيناً أن التوازن الاقتصادي في أية دولة لابد أن يمر بمنظومة عمل دقيقة تتناسب مع سياسة التوازن.

في حين عدّ السفير في وزارة الخارجية الصينية سن شوز هونغ الصين شريكاً اقتصادياً مهماً لدول مجلس التعاون الخليجي، مؤكداً أن التبادل التجاري بين الصين ودول الخليج شهد في الآونة الأخيرة نمواً كبيراً، منوهاً بالترابط الحميم بين دول المجلس، الأمر الذي أسهم في استقرار المنطقة من الجانبين السياسي والاقتصادي.

وأفاد بأن الصين تهدف في سياستها إلى إيجاد بيئة مستقرة للتنمية، والإسهام في إحلال الأمن والسلام في دول العالم أجمع.

إلى ذلك، ألقى رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية في تركيا الدكتور بولنت أرس كلمة استعرض خلالها السياسة الداخلية والخارجية التي تنتهجها تركيا مع دول العالم، مشيراً إلى أن تركيا عملت على إيجاد تكامل سياسي واقتصادي مع بعض الدول، وتطرق إلى الأحداث السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة العربية، ومدى تأثيرها على العالم اقتصادياً وسياسياً ●

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

العلاقات الخليجية - الباكستانية الاستراتيجية

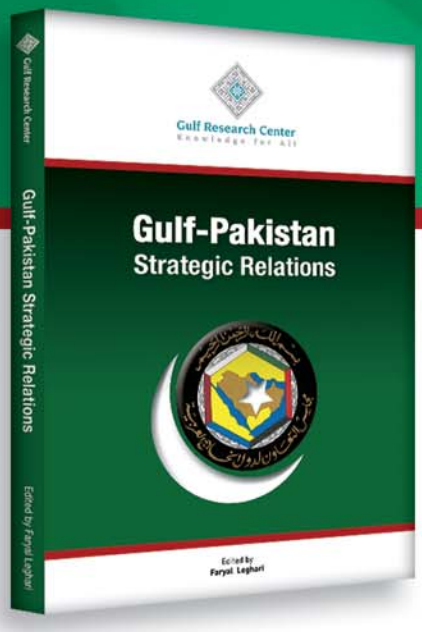

يتناول هذا الكتاب بالرصد والتحليل أهم القضايا التي تؤدي دوراً بارزاً في العلاقات الخليجية - الباكستانية. كما يغطي العلاقات التاريخية بين المنطقتين، إضافة إلى العلاقات السياسية في المشهد الجيوسياسي المتغير، ولا سيما في ظل نشوء الصين والهند كمعالقة في آسيا، وبعدما أصبحت قضايا الطاقة والتجارة والقوى العاملة والعلاقات الأمنية، بما في ذلك التعاون العسكري ومكافحة الإرهاب والقضايا الأمنية غير العسكرية، تتحكم بالعلاقات التجارية. إن رصد الأحداث والتطورات الذي يقدمه نخبة من الأكاديميين والمحللين حول هذه القضايا، يجعل هذا الكتاب محاولة جادة لتغطية الفجوة القائمة بسبب قلة الدراسات والأبحاث حول العلاقات الباكستانية - الخليجية.

ملف العدد:

دول مجلس التعاون الخليجي والتحولات الإقليمية والدولية

- محددات «الربيع العربي» في دول الخليج
- الدور الأمريكي في التغيير العربي وأثره على دول الخليج العربية
- اصطفافات إقليمية جديدة في المنطقة بقيادة دول «التعاون»
- أزمة «14 فبراير» في البحرين ومستقبل الأمن بمنطقة الخليج
- التكلفة الاقتصادية و«الربيع العربي» ودول مجلس التعاون
- قراءة في المبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن

محددات «الربيع العربي» في دول الخليج

تتصف تصريحات السياسيين والمثقفين والقادة الخليجيين حول موجة «الربيع العربي» واحتمالات تأثيرها على دولهم بالتنوع الكبير. ولو تم تمثيل تلك التصريحات والآراء على خط مستقيم لوجد المرء في إحدى نهايات الخط من يعتقد أن دول الخليج في مأمن من التأثيرات المختلفة التي حملها «الربيع العربي» إلى ٥ دول حتى الآن. أما في النهاية الأخرى للخط المستقيم، فسيجد المتابع أولئك الذين يرون أن موجة التغيير التي بدأت في تونس ووصلت اليوم إلى سوريا لن تستثني أحداً. وبين طرفي الخط المستقيم، هناك العديد من الآراء التي تميل لأن تكون أقل حدة في تأكيد التأثير المحتمل أو في ادعاء الحصانة التامة من حدوث مثل ذلك التأثير.

د. عبدالله الفقيه *

يحاول هذا التحليل إلقاء الضوء على أهم العوامل التي يمكن أن تضعف أو تزيد من قوة تأثير موجة «الربيع العربي» على دول الخليج والمتمثلة في: سياسات التكيف، استجابات الشعوب، العامل الإيراني، ودور الغرب.

سياسات التكيف

يتمثل أول وأهم محدد لتأثيرات موجة «الربيع العربي» على الدول الخليجية في السياسات التي تتبعها الحكومات الخليجية للتكيف مع الأوضاع السياسية المتغيرة من حولها. وهناك نوعان من سياسات التكيف: الأول إيجابي، ويتمثل في الدفع بالإصلاح السياسي قدماً بوتيرة عالية وخصوصاً في جوانب المشاركة السياسية والحريات المدنية والحكم الرشيد، وبما يلبي الحد الأدنى على الأقل من تطلعات مواطني الخليج.

أما النوع الثاني من سياسات التكيف، فيمكن أن يطلق عليه «التكيف السلبي»، الذي يقوم بشكل أساسي على التعامل مع «الربيع العربي» على أنه مجرد عاصفة لن تلبث أن تضمحل، ويتبنى بالتالي سياسات تعالج الأعراض الخطرة بالمهدئات، ومن دون النفاذ إلى مسببات الأمراض. وتندرج سياسات تحريك الأجور والعلاوات، وتوسيع مظلات الضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة لتشمل جماعات جديدة، والوعود المؤجلة بالإصلاحات الجزئية، وغير ذلك من السياسات المشابهة ضمن سياسات التكيف السلبي التي، حتى إن نجحت في الأجل القصير، فإنها تحمل الكثير من المخاطر في الأجلين المتوسط والطويل.

فالوعود بالإصلاحات الجزئية تمثل اعترافاً بشرعية المطالب الشعبية مع تأجيل في الإيفاء الجزئي بتلك المطالب، وسياسة مثل هذه من شأنها أن تزيد من حدة مطالب الإصلاح. أما سياسات تحريك الأجور وتوزيع المنافع وزيادة الإنفاق الحكومي بشكل عام فمن شأنها، في ظل اقتصادات تعتمد في دخولها النقدية على عائدات النفط المتقلبة، أن تزيد بسرعة من حدة المشكلات المالية والاقتصادية مع ملاحظة أن بعض دول الخليج ستكون أكثر عرضة لتلك المشكلات خلال الأجل القصير، ناهيك بالطبع عن التأثير السلبي لتلك السياسات على برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي الهادفة إلى تحقيق النمو المستمر للاقتصادات الوطنية. وهذا يعني أن سياسات التكيف السلبي بقدر ما تشتريه من رضا مؤقت، فإنها يمكن أيضاً أن تنتج في الأمدين المتوسط والطويل وفي بعض الدول الخليجية في الأمد القصير أيضاً حالة من السخط يكثر فيها عدد الشاكين ويقل عدد الشاكرين.

ويلاحظ أن سياسات التكيف التي اتبعتها الحكومات الخليجية مع «الربيع العربي» حتى اللحظة، ورغم وجود تنوع كبير في تلك السياسات، ربما يندرج معظمها ضمن سياسات التكيف السلبي التي لا تتعاطى مع المشكلات المزمنة والتي تمثل الأسباب المباشرة لعدم الاستقرار.

استجابات الشعوب

تشهد دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة عالية، ومنذ وقت طويل، عملية عولمة لنظمها الاقتصادية والمالية والثقافية والإعلامية، والتكنولوجية في حين لا تزال نظمها السياسية تجد صعوبة كبيرة في مواكبة تلك التحولات رغم الضغوط الداخلية والخارجية المتزايدة عليها منذ أحداث الـ ١١ من سبتمبر ٢٠٠١. وتؤدي الفجوة المتنامية بين عولمة الاقتصاد والمال والثقافة من جهة وعولمة السياسة من جهة أخرى إلى وضع كابح على العولمة الاقتصادية وعلى النمو الاقتصادي.

صحيح أن سكان الخليج بشكل عام يتمتعون بمستوى من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي يجعلهم في وضع مختلف عن نظرائهم في الدول التي شهدت تحركات «الربيع العربي»، إلا أن ذلك كما يعلمنا التاريخ يجعلهم أكثر وليس أقل تطلعاً، كما يعتقد البعض، للحصول على المزيد من الحقوق السياسية والحريات المدنية. وفي الوقت الذي تواصل فيه حكومات الخليج سياسات التكامل فيما بينها لما لتلك السياسات من أثر إيجابي على شرعيتها بما تخلقه من انطباع عن وجود وحدة خليجية، فإن التفاوت الكبير من دولة خليجية إلى أخرى في درجة تمتع المواطنين الخليجيين بالحقوق السياسية والحريات المدنية يخلق المزيد من الضغوط على كافة الحكومات. فالذين يتمتعون ببعض الحقوق والحريات يطالبون بالمزيد، والذين لا يتمتعون بأبسط الحقوق والحريات يطالبون بمساواتهم بنظرائهم في دول الخليج الأخرى. ويرتبط الاستقرار السياسي في هذه الحالة بحدوث توازن بين مطالب الأفراد والجماعات بالمشاركة والمزيد من الحريات من جهة، وبين قدرة الحكومات الخليجية على مواجهة تلك المطالب عن طريق بناء مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية فاعلة، من جهة أخرى.

وأخذاً في الاعتبار حقيقة أن مطالب الإصلاح السياسي في الخليج قد وجدت منذ وقت طويل، لكنها ظلت كامنة أو مكبوتة في بعض المجتمعات الخليجية وليس كلها، فإنه يلاحظ أن التحركات التي شهدها «الربيع العربي» قد أدت حتى الآن إلى زيادة شعور المواطن الخليجي بمشروعية مطالبه بالإصلاح السياسي وبالتالي زيادة ملحوظة في تعبيره العلني عن تلك المطالب كلما أتيح له ذلك. وامتدت رقعة المطالبين بالإصلاح بشكل عام والإصلاح السياسي بشكل خاص لتشمل شخصيات مثلت وما زالت تمثل حتى اليوم جزءاً من الحكومات الخليجية القائمة.

وصحيح أن الدول الخمس التي شهدت تحركات «الربيع العربي» لم تتمكن حتى الآن من تحقيق التغييرات التي سعت إلى تحقيقها، وأن تحقيق ذلك قد يستغرق سنوات تزيد أو تنقص. وصحيح أيضاً أن بعض تلك الدول يشهد حالة يسهل إدراكها من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني قد تستمر إلى وقت طويل، إلا أنه من غير المتوقع أن يكون لتلك التطورات خلال المدى القصير تأثير سلبي على دعاة الإصلاح في الخليج. فالدرس المستفاد من تجارب تونس، مصر، ليبيا، اليمن، وحتى سوريا والبحرين والمغرب أيضاً، والحالات الثلاث الأخيرة ما زالت نتائجها غير واضحة، هو أن التغيير قد يكون مكلفاً جداً، لكن احتمالات الفشل في التغيير تظل حتى الآن غير واردة.

والسيناريو المحتمل هو أن التطورات المتلاحقة التي تشهدها الدول العربية غير الخليجية ستزيد من تعزيز القناعات بمطالب الإصلاح في دول الخليج وسترفع من سقف تلك المطالب مع مرور الزمن. وقد تعمل الحكومات الخليجية على تبني إصلاحات حقيقية وفي الوقت المناسب، أو تمضي في تبني سياسات التكيف الآنية التي قد تسكت الأصوات المطالبة بالإصلاح لبعض الوقت، لكنها سرعان ما ستعود بطريقة أكثر قوة وربما راديكالية، وعندها قد يتحول مطلب «إصلاح النظام» إلى مطلب «إسقاط النظام».

> موجة التغيير التي بدأت في تونس ووصلت اليوم إلى سوريا لن تستثني أحداً

العامل الإيراني

يصعب القول إن إيران تمثل شراً مطلقاً بالنسبة للمواطن الخليجي أو العربي، لكنه من المؤسف أن قطاعات واسعة في المجتمعات العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص تنظر إلى إيران على أنها تمثل تهديداً كبيراً، وفي السياسة لا يهم ما هو عليه الواقع بقدر ما يهم انطباع الناس عن ذلك الواقع. وقد عززت السياسات الإيرانية التي تتصف بالازدواجية تجاه تحركات الربيع العربي من المخاوف الموجودة لدى المواطنين العرب بشكل عام والمواطنين في دول الخليج العربية بشكل خاص. فقد أيد الساسة الإيرانيون مطالب الشعوب العربية في التغيير في دول مثل مصر والبحرين واليمن وأيدوا قبل ذلك عملية التغيير في العراق، لكنهم أخفقوا بشكل واضح في تبني الموقف ذاته من مطالب التغيير في سوريا حيث تسيطر أقلية علوية على مقاليد الحكم.

ونتيجة لذلك، فإن دعاة الإصلاح في الخليج العربي وخصوصاً في الدول التي توجد فيها أقليات شيعية يعتد بها، وبغض النظر عن توجهاتهم السياسية والأيديولوجية، لن يستطيعوا في تحركاتهم المطالبة بالإصلاح السياسي تجاهل العامل الإيراني. وفي حين سيظل استغلال إيران للحركات المطالبة بالإصلاح في أية دولة خليجية لتحقيق مكاسب سياسية غير مشروعة احتمالاً قائماً في نظر دعاة الإصلاح حتى يثبت العكس، فإنه من المتوقع أن يسارع المدافعون عن الوضع الراهن إلى إلصاق تهمة الارتباط بإيران بدعاة الإصلاح حتى لو لم يكن للإصلاحيين أي علاقة بإيران. وقد يتمكن المدافعون عن الوضع الراهن، من خلال توظيفهم للورقة الإيرانية، من إضعاف قدرة دعاة الإصلاح على الحركة لبعض الوقت وفي بعض القطاعات السكانية، لكنه

من المستبعد أن يتمكنوا من إسكات مطالب الإصلاح كل الوقت أو بين كل السكان.

وحيث إن التطورات تشير إلى أن إيران ستستفيد استراتيجياً من تغييرات «الربيع العربي» حتى إن خسرت سوريا كحليف استراتيجي، فإنه من المهم بالنسبة للحكومات الخليجية أن تدرك أن تحصين الجبهة الداخلية ضد التدخلات الخارجية إنما يتحقق بالتعامل الجدي مع استحقاقات الإصلاح وليس الهروب منها. كما أنه من المهم بالنسبة لتلك الحكومات أن تستفيد من الخطأ الإيراني في سوريا وتتخذ من قوى التغيير في مختلف الدول العربية حليفاً لها وتعمل على دعمها لأن ذلك وبغض النظر عن أي اعتبار آخر يظل هو الخيار الأمثل.

وينبغي التأكيد هنا على أن الدور السلبي الحقيقي أو الافتراضي الذي يمكن أن تلعبه إيران في مواجهة تأثيرات «الربيع العربي» على دول الخليج سيتغير بدوره وفقاً للتأثيرات التي سيحملها «الربيع العربي» لإيران ذاتها. كما سيتأثر العامل الإيراني أيضاً بالدور الذي يمكن أن يلعبه الغرب في مواجهة التنامي المحتمل لمطالب الإصلاح. ويمكن القول «بالرغم مما حدث في البحرين» إن مطالب الإصلاح عندما تمتد لتشمل كافة المكونات الاجتماعية في دولة معينة، أو تتجذر وسط الفئة التي تمثل الأغلبية السكانية، فإنه سيكون من الصعب عندئذ على الحكومات ودول الغرب على السواء توظيف العامل الإيراني في إعاقة الإصلاح السياسي.

دور الغرب

يحتفظ الغرب، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، بعلاقات وثيقة بالحكومات الخليجية بشكل خاص والحكومات الملكية في العالم العربي بشكل عام تمتد عشرات السنين. وقد ظل الغرب طوال عقود يدعم الحكومات الخليجية في مواجهة مختلف الهزات الداخلية والخارجية. لكن تجارب «الربيع العربي» تبين بوضوح أن موقف الغرب أصبح أكثر تعقيداً مما يظن دعاة الإصلاح أو الحكومات المتحالفة مع الغرب. ففي مواجهة مطالب الإصلاح المتشابهة في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين، استجابت حكومات الدول الغربية بسياسات مختلفة، وتم تبرير ذلك بالحديث عن اختلاف ظروف كل دولة. ولذلك فإنه لا يمكن لأحد أن يضمن اليوم بأن الغرب إلى جانبه أو ضده بشكل مطلق.

وصحيح أنه من غير المحتمل في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أن ترسل الدول الغربية جيوشاً لقمع دعاة الإصلاح والمطالبين بالديمقراطية في أي بلد كان ومهما كان حجم المصالح، إلا أن ذلك لا يعني بأي حال أن حكومات الغرب لن تقدم الدعم المستتر للأنظمة التي تواجه ضغوطاً شعبية، كما رأينا في حالة البحرين، وخصوصاً إذا رأت حكومات الغرب أن التغيير الذي ينشده الناس في إحدى الدول يمكن أن يؤثر سلباً في مصالحها الحيوية.

ويبدو أن سياسة الغرب تجاه الخليج العربي، وربما تجاه الحكومات الملكية بشكل عام في العالم العربي، تقوم على تشجيع الحكومات على القيام بإصلاحات تستبق بها الهزات المحتملة، مفضلة بذلك نموذج المملكة المغربية في الإصلاح السياسي على نماذج التغيير السياسي في تونس ومصر. لكن نجاح السياسات الغربية سواء تجاه المغرب أو البحرين أو غيرهما من الدول العربية سيظل مرهوناً بمدى استعداد وقدرة الحكومات ذاتها على التحرك في الاتجاه الصحيح وبالسرعة المطلوبة من جهة، وبرضا الشعوب عن مستوى ما يتحقق لها من إصلاحات، من جهة ثانية.

> يصعب القول إن إيران تمثل شراً مطلقاً بالنسبة للمواطن الخليجي أو العربي

فرصة وليس تهديداً

واجهت حكومات الخليج خلال النصف الثاني من القرن العشرين العديد من التهديدات بدءاً بالتيارات القومية الراديكالية خلال الستينات مروراً بالشيوعية خلال السبعينات والثورة الإيرانية خلال الثمانينات و«الصدامية» خلال التسعينات، وانتهاء بالإرهاب خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وتمكنت الحكومات الخليجية من التغلب على تلك التهديدات عن طريق المساهمة في إقامة التنظيمات الإقليمية مثل منظمة التعاون الإسلامي أو التكتل مع بعضها كما في حالة مجلس التعاون الخليجي أو من خلال التحالف مع الغرب أو غير ذلك من السياسات.

وتشير السياسات الرسمية المتبعة خليجياً إلى أن هناك اليوم من ينظر إلى «الربيع العربي» على أنه مجرد تهديد أيديولوجي آخر لا يختلف كثيراً عن الراديكالية اليسارية أو الدينية أو القومية، وأنه يمكن نتيجة لذلك التشابه، مواجهة تأثيرات «الربيع العربي» بالسياسات ذاتها التي تمت بها مواجهة التهديدات السابقة. وأقل ما يمكن أن يقال عن مثل هذا الفهم، وعن السياسات التي يتم اتباعها للتكيف، هو أنهما ينطويان على درجة عالية من المخاطرة. أما الطريق الآمن للجميع فهو النظر إلى تغييرات الربيع العربي وتأثيراتها المحتملة على أنها فرصة يمكن للحكومات الخليجية اغتنامها للقيام بإصلاحات حقيقية ملموسة يصعب القيام بها في أي وقت آخر وبما يجنب الحكومات والشعوب الخليجية الهزات المحتمل حدوثها، إن لم يكن غداً فبعد غد، وإن لم يكن خلال العام الحالي فخلال العام الذي يليه ●

*أستاذ العلوم السياسية في جامعة صنعاء

العصر الخليجي: المقومات.. المظاهر.. الأهداف والتحديات

لو كان هناك قانون واحد في تاريخ العلاقات الدولية لكان مغزاه «أن الدول دائماً في حالة صعود وتراجع مستمر». فأقوياء اليوم ضعفاء غداً، وضعفاء الأمس أقوياء الغد، وهكذا دواليك، وهو ما تدعمه التجربة التاريخية التي مرت بها الدول والقوى الدولية والإمبراطوريات منذ الفراعنة والفرس والروم والإغريق والحضارة الإسلامية ثم القوى الإمبريالية الأوروبية وصولاً إلى القوى الأمريكية المهيمنة حالياً على النظام الدولي، حيث إن العلاقات الدولية كانت وستظل عبارة عن لعبة «سلم وثعبان» أبدية.

أحمد محمد أبوزيد *

في التاريخ الحديث للعرب كانت القوى الإقليمية الكبرى تتمحور حول مصر والعراق وسوريا، إلى جانب إيران وتركيا، حيث ساهم كبر الحجم الجغرافي والثقل السكاني ووفرة الموارد الطبيعية وتميز الموقع الجغرافي والحداثة السياسية النسبية وكبر حجم القوة العسكرية لهذه الدول في إعطائها ميزة أو أفضلية في توازن القوى الإقليمي مقارنة بجيرانها الصغار أو الضعفاء آنذاك. فمصر، على سبيل المثال، ظلت فترة طويلة هي المهيمن الإقليمي في منطقة القلب العربي والجزء الإفريقي من الوطن العربي، وتقاسم العراق وسوريا الهيمنة على المنطقة الشرقية من الوطن العربي، إلا أن المراقب للتغييرات والتطورات الناشئة في المنطقة منذ ما يقارب من عقد من الزمان يلاحظ تغير صور معادلات توازن القوى التقليدية في المنطقة لصالح قوى وأطراف ولاعبين دوليين آخرين، وتحديداً دول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، وفي قلبها الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر، ثم بقية ممالك دول مجلس التعاون الخليجي «الكويت، البحرين، عُمان»، حيث ساهم تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية لبقية القوى الإقليمية الكلاسكية في الوطن العربي، وعدم استقرارها السياسي والاجتماعي من جانب، وتزايد حجم القوة والنفوذ السياسي للممالك الخليجية، والذي بزغ نتيجة لارتفاع معدلات التنمية والنمو الاقتصادي المتزايد في هذه الدول الذي أحدثه ارتفاع أسعار النفط، ونجاح هذه الدول في بناء قاعدة اقتصادية وتنموية ثابتة، وحالة الاستقرار السياسي والاجتماعي التي تتمتع بها هذه الدول، في ارتفاع نسبة الرضا الشعبي عن الأداء السياسي للحكومات الخليجية، وتزايد جاذبية وتوسع نطاق القوة الناعمة والنشاط الدبلوماسي لهذه الدول في توسيع نطاق انخراطها وانغماسها في الأزمات والصراعات الإقليمية، ونجاحها في إدارتها وحلها.

كل هذه الأسباب هي التي دعتنا للقول إن في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين ستكون الكلمة العليا في تحديد مسار ومستقبل المنطقة العربية في أيدي دول مجلس التعاون الخليجي، حيث إن أحداث «الربيع العربي» وتردي الأوضاع في كل من مصر وسوريا ورزوح العراق تحت نير الاستعمار والاحتلال ستترك الساحة السياسية العربية فارغة أمام دول المجلس، التي يوضح ويؤشر النمط السلوكي الخارجي لها أنها عقدت النية والعزم على ملء هذا الفراغ والسعي جاهدة نحو قيادة المنطقة في المستقبل. وتسعى هذه الدراسة إلى رصد مظاهر هذا الصعود الخليجي، وماهية مقوماته، أبعاده، أهدافه، والتحديات التي ستواجه دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل، وما هي الآمال والتوقعات التي نتمنى أن يحققها الصعود الخليجي للشعوب والمجتمعات العربية جمعاء؟

مقومات الصعود

لعل أهم مقومات الصعود الخليجي هو القوة المالية والاقتصادية التي تتمتع بها هذه الدول التي تراكمت لديها بفضل

العوائد والريع الناجمة عن مبيعات النفط والصناعات التحويلية المرتبطة به خلال العقود الأربعة الماضية على وجه العموم، وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على وجه الخصوص، حيث نجحت هذه الدول في توظيف هذه العائدات في إقامة قاعدة اقتصادية وتنموية قوية، كانت خير داعم لقوتها الاقتصادية. فحسب آخر تقرير اقتصادي عربي كانت حصة دول الخليج من إجمالي حجم التجارة الخارجية العربية حوالي ٤٠ في المائة، أي حوالي ٤٧٣ مليار دولار من إجمالي ١,٧ تريليون دولار، وتجاوزت نسبة الصادرات الخليجية حوالي ٢٣ في المائة من إجمالي حجم الصادرات العربية في عام ٢٠١٠ التي بلغت ٧٢٦ مليار دولار. وحققت كافة دول المجلس فائضاً كبيراً في الميزانيات السنوية، قامت حكومات هذه الدول بضخه لصالح تحسين مستويات المعيشة والتنمية في الداخل وتدعيم مكانة ونفوذها الخارجي.

المقوم الثاني هو المقوم السياسي، حيث ساهم وجود نظم سياسية «فريدة من نوعها» مستقرة في دول مجلس التعاون، تركز بالأساس على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ممثلة في تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية واحترام حقوق المواطنين ورعايتهم وتوفير كافة احتياجاتهم الأساسية من جانب، والتدعيم والتفعيل المتدرج للمشاركة السياسية لمختلف القوى المجتمعية بصورة تتناسب مع الخصائص السيسولوجية للمجتمع الخليجي، كل ذلك ساهم بحد كبير في دعم مساعي التوسع والانغماس الخارجي البناء في كافة الأنشطة والتفاعلات الدولية، حيث أكدت دول مجلس التعاون الخليجي الافتراضات النظرية التي تقول إن الدول المستقرة داخلياً يساعدها هذا الاستقرار على تدعيم نفوذها وحجم انخراطها الخارجي الدولي.

أما المقوم الثالث فهو القوة الدبلوماسية، حيث كان نمط التفاعل الإيجابي والالتزام بقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية ومساندة حقوق الشعوب وتحفيز أسلوب العمل الجماعي من خلال مؤسسات العمل الدولي المشترك من جانب دول مجلس التعاون الخليجي، وارتفاع مستوى الكفاءات الدبلوماسية الوطنية الخليجية، والتركيز الأساسي على الأنشطة الإنسانية والثقافية كالانخراط الكبير بفاعليات ومهام حفظ السلام وأعمال الإغاثة الإنسانية والمعونات والمساعدات الخارجية ومواجهة الكوارث وحوار الحضارات وغيرها من صور الدبلوماسية الشعبية قد أسهمت في تحسين صورة هذه الدول في مخيلة الشعوب الأخرى، وحفزتهم واجتذبتهم وألهمتهم الانخراط بالأنشطة الدولية. لقد نجحت دول مجلس التعاون الخليجي إلى حد كبير في توظيف واستغلال مواردها القومية «الطبيعية والبشرية» ومصادر القوة الوطنية «الاقتصادية والسياسية» في بناء قوتها السياسية الخارجية، بصورة دعمت مساعيها الداعية لتجديد وتوسيع دورها ونفوذها الخارجي.

أصبحت دول الخليج هي التي تشكل الوعي الجمعي العربي ثقافياً وفكرياً وسياسياً

مظاهره

أثر هذا التحول في حجم القوة السياسية والاقتصادية والتنموية الداخلية «الوطنية» على نوعية السلوك الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي في كافة المجالات، حيث أدى تراكم الثروات الوطنية إلى توسع الدول الخليجية الشديد في التحول التنموي والاقتصادي الداخلي، حيث توسع حجم الإنشاءات وإقامة البنى التحتية وإقامة قواعد اقتصادية وتصنيعية ضخمة في هذه الدول من جانب، وامتلاك القدرات المالية اللازمة للإنفاق بسخاء على أنشطتها الخارجية وتدعيم مساعيها الجادة لتحقيق المصالح الوطنية لهذه الدول على الصعيدين الإقليمي والدولي، مثل دعم الأمن والاستقرار الإقليمي، تحسين مستوى معيشة المواطن العربي، ومساعدة كافة الدول العربية والإسلامية ... إلخ.

فعلى الصعيد الاقتصادي تحولت مدن خليجية مثل دبي وأبوظبي في الإمارات العربية المتحدة، الرياض وجدة في المملكة العربية السعودية، والدوحة في قطر وغيرها إلى مناطق جذب استثمار خارجي ضخم. حيث ساعد المناخ الاقتصادي المنفتح والإيجابي والمحفز للعمل الحر وللاستثمار على اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية، بصورة أصبح معها حجم الاستثمارات في إمارة من سبع إمارات مثل دبي يماثل ويفوق حجم الاستثمارات الخارجية لقوى إقليمية كبرى مثل مصر «التي يفوق حجمها الجغرافي والسكاني والمواردي أضعاف ما تمتلكه دبي».

إن دولة مثل المملكة العربية السعودية على سبيل المثال لا الحصر، تعتبر في رأي خبير مرموق مثل كينيث بولاك أهم دولة في النظام المالي العالمي أجمع، حتى أهم من الولايات المتحدة ذاتها، منشئة ومؤسسة النظام الاقتصادي العالمي السائد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث يقول بولاك في مقالته المعنونة «تأمين الخليج» التي نشرت في مجلة (Foreign Affairs) في عام ٢٠٠٣

إن المملكة العربية السعودية ليست أكبر منتج للنفط أو صاحبة أكبر احتياطي منه فحسب، بل إنها صاحبة أكبر قدرة إنتاجية منه. وهو ما يساعدها في العمل على استقرار وتوازن أسعار النفط، سواء بزيادة أو إنقاص إنتاجها حسب الحاجة لذلك. وبسبب أهمية الإنتاج والسوق السعودي فإن خسارة أو تهديد النفط السعودي كفيل

مقال araa@araa.net

دول مجلس التعاون الخليجي ستكون لها الكلمة العليا في تحديد مستقبل المنطقة العربية

بشل الاقتصاد العالمي والتسبب في انهياره على أقل الاحتمالات بصورة مقاربة للكساد العالمي الكبير خلال ثلاثينات القرن العشرين إن لم يكن أسوأ.

فعلى الرغم من اشتداد وطأة الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، حافظ الاقتصاد السعودي على قوته وثباته إلى حد كبير، حيث لم تتأثر المملكة جوهرياً بالأزمة. وحسب تقرير مؤسسة فيتش (Fitch Group) للعام ٢٠١٠، فقط اتسمت بنية النظام الاقتصادي السعودي بعدة عوامل كان لها الفضل في تقوية ودعم القوة والنفوذ الاقتصادي السعودي على النطاقين الإقليمي والدولي وأسهمت بشدة في تدعيم ورفع تصنيفه الائتماني لدى المؤسسات المالية العالمية. هذه العوامل هي:

١- وجود احتياطي هائل من النفط، الأمر الذي يضمن إيرادات مضمونة من العملات الأجنبية. هذا إلى جانب تبني المملكة برنامجاً لتوسيع الطاقة الإنتاجية، وهو ما يعني زيادة حجم عوائده النقدية التي وصلت حسب آخر الإحصائيات إلى حوالي ٢١ مليار دولار.

٢- وجود فائض كبير في الميزانية نتيجة لزيادة حجم الإيرادات الحكومية عدا المصروفات الحكومية. فحسب وحدة التحليل الافتصادي التابعة لمجلة (الإيكونوميست) فقد بلغ حجم الإيرادات الحكومية للمملكة حوالي ١٧٥ مليار دولار، مقابل ١٠٥ مليارات كمصروفات حكومية، وهو ما يعني تراكم حوالي ٧١ مليار دولار كفائض في الميزانية الحكومية السنوية. وهي الفوائض التي حافظت على خفض حجم الدين العام وتقليصه.

٣- عدم وجود دين خارجي، فالفائض الكبير في الحساب الجاري للحكومة يعمل على تقوية وضع الدولة القوي أصلاً لتكون دائناً خارجياً صافياً.

٤- وجود برنامج قوي للإصلاحات الاقتصادية والتنموية عززه انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية بعد فترة انتظار طويلة.

٥- وجود نظام بنكي قوي مستقر إلى حد بعيد، كونه خاضعاً للإشراف التنظيمي السليم، وهو ما أهل المملكة لاستضافة المركز الرئيسي للبنك المركزي لدول مجلس التعاون الخليجي، الذي يعتبر أكبر بنوك النظام الاقتصادي العالمي.

إن الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب العديد من الإجراءات والقوانين وحزمة السياسات الاقتصادية والسياسات العامة المحفزة والمشجعة للاستثمار، سهولة إجراءات العمل الاقتصادي، وتيسير حرية العمل الاقتصادي واحترام القانون وجدية إجراءات محاربة الفساد «جاءت دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الدول العربية حسب مؤشر مؤسسة هارتيغ وشركة داو جونز لقياس الحرية الاقتصادية» أسهمت في رفع العوائد الاقتصادية وتوسيع حجم النفوذ الاقتصادي والمالي للدول الخليجية، التي استفادت من تراكم هذه العوائد في توسيع حجم استثماراتها الخارجية في الدول العربية. فحسب تقارير الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام ٢٠١٠ بلغ حجم الاستثمارات الخارجية لدول الخليج حوالي ١٣٥ مليار دولار، كانت على قائمة هذه الدول الإمارات العربية المتحدة بحوالي ٥٤ مليار دولار (٤٠ في المائة)، ثم المملكة العربية السعودية بحوالي ٤٠ مليار دولار (٣٠ في المائة)، ثم قطر ١٦ مليار دولار (١٢ في المائة) ومثلها للكويت، ومملكة البحرين بحوالي ٨مليارات دولار (٦, ٥ في المائة)، وسلطنة عمان بحوالي مليار دولار (واحد في المائة). هذا إلى جانب امتلاك دول خليجية مثل الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية وقطر أكبر صناديق الاستثمار السيادية في العالم أجمع، حيث تبلغ قيمة المحافظ الاستثمارية لهذه الدول ما يزيد على ١٠٠ مليار دولار، الأمر الذي ساهم في جعل اقتصادات هذه الدول دعامة مركزية لاستقرار النظام المالي العالمي.

هذه القوة الاقتصادية سخرت دول مجلس التعاون الخليجي جزءاً لا يستهان منها في دعم قضايا وأزمات الشعوب والدول العربية المعوزة. على سبيل المثال، وبسبب التحول الديمقراطي الذي شهدته مصر وتونس والبحرين خلال ما يعرف بالربيع العربي، الذي كانت له تداعياته السلبية على حالة الاقتصاد الوطني وأحوال المواطنين في هذه الدول، سارعت دول مجلس التعاون الخليجي بتقديم المساعدات والمعونات المالية لهذه الدول، من دون انتظار أو تأجيل. فقدمت المملكة العربية السعودية مساعدات لمصر بحوالي ٤ مليارات دولار، وقدمت دولة الإمارات مساعدات بحوالي ٥ مليارات دولار، وقدمت دولة قطر حوالي ١٠ مليارات دولار، وقدمت الكويت مساعدات بحوالي ٣ مليارات دولار. وكذلك الأمر مع كل من تونس والبحرين. تباعاً، ويمكننا استنتاج أن تزايد حجم القوة الاقتصادية الخليجية ساهم بكل تأكيد في تدعيم قوتها السياسية والعسكرية.

على المستوى السياسي باتت دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الراهن - وعلى رأسها الإمارات وقطر والسعودية - أكثر الأطراف فاعلية ونفوذاً وتأثيراً وانخراطاً بإدارة وحل الصراعات والأزمات العربية. فدولتا قطر والإمارات لعبتا دوراً غير مسبوق عربياً في الدفاع عن الشعب الليبي، الذي سعت لتدميره آلة الحرب والعنف الدكتاتوري للقذافي، وقتما وقفت أغلب الأطراف العربية مكتوفة الأيدي ومتفرجة على حملة الإبادة الجماعية التي ترتكب ضد شعب عربي أعزل ومسالم. وكذلك تحاول كلتا الدولتين اتباع الاستراتيجية نفسها مع الشعب السوري.

على الصعيد السياسي الداخلي هناك النموذج الكويتي المتميز في الممارسة الديمقراطية النيابية، حيث تميزت دولة الكويت بثبات وعمق ممارساتها الديمقراطية النيابية منذ الاستقلال، والتي سادتها الشفافية والنزاهة وعكسها لحركة مؤسساتية متقدمة، قائمة بالأساس على مبادئ التوفيق بين موروثات الخصوصية الثقافية والمجتمعية والبيئية العربية التي تتفاعل فيها ومواكبة العصر، حيث تتمتع الكويت ببرلمان قوي الأداء، يمارس دوره الرقابي والتشريعي بصورة مثيرة للإعجاب، بصورة أصبحت معه هذه الدولة الخليجية «جنباً إلى جنب مع لبنان» نموذجاً يحتذى به على المستوى الإقليمي العربي في الحرية والقدرة على مراقبة أداء الحكومات الوطنية ومساءلتها وكبحها وإقالتها إن هي تعدت الاختصاصات والسلطات الممنوحة لها، أو قصرت من جانب آخر في الالتزام بالواجبات والتعهدات المنوط بها القيام بها. وما حدث مؤخراً من إجبار رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح على الاستقالة بعد توارد الأنباء عن وجود شبهات فساد وتعد على المال العام خير مثال على قوة النموذج الديمقراطي الكويتي مقارنة بالدول العربية الأخرى التي تمتلك تاريخاً نيابياً وبرلمانياً طويلاً مثل مصر، التي فشلت فيها الجماعة السياسية والأحزاب وأعضاء البرلمان في التصدي للفساد والانتهاكات المنهجية والتعدي المنظم من جانب الحكومات المتوالية على القانون والدستور، ما أدى إلى اندلاع ثورة ٢٥ يناير، التي كان الغضب من تزوير الانتخابات وتردي الأداء البرلماني «خاصة في شقي التشريع والرقابة على أعمال الحكومة» أحد أهم عوامل اندلاعها.

وعلى المستوى الدبلوماسي، وحتى في أزمات وصراعات ما قبل «الربيع العربي» كان لدول مجلس التعاون الخليجي قوة ونفوذ دبلوماسي جلي. ففي الصراع العربي-الإسرائيلي على سبيل المثال، فإن المبادرة الدبلوماسية التي تقدم بها الملك عبدالله بن عبدالعزيز في عام ٢٠٠٣ والتي عرفت باسم (مبادرة السلام العربية) لاتزال أكثر المبادرات والمقترحات العربية والدولية قبولاً من كافة أطراف المجتمع الدولي لحل الصراع العربي-الإسرائيلي.

بلا أدنى شك، لقد أصبحت المملكة العربية السعودية أقوى فاعل إقليمي عربي في الشرق الأوسط، حيث أسهمت الطفرة التنموية والاقتصادية التي سببها ارتفاع أسعار النفط خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي، والتي استغلتها ووظفتها المملكة أفضل توظيف في بناء قاعدة تنموية واقتصادية ومالية خرسانية، وفي تطوير قدراتها العسكرية والتسليحية بأحدث نظم التسليح والدفاع. وساهم تراجع قدرات القوى الإقليمية العربية الأخرى «مصر وسوريا والعراق» بفعل الضعف الاقتصادي أو عدم الاستقرار السياسي في تدعيم مكانة المملكة باعتبارها الدولة «الارتكازية» بتعبير البروفيسور بول كيندي وكذلك باعتبارها الدولة «حلالة المشاكل» في الوطن العربي، حيث توضح مراجعة السجل التاريخي للسلوك السياسي والدبلوماسي للمملكة خلال العقد الفائت حيوية وقوة الدور السعودي في حل وإدارة الأزمات والصراعات التي نشبت بين العرب وبعضهم بعضاً، وبين العرب وجيرانهم الإقليميين من جانب، ووقوفه الثابت مع الحقوق العربية والعمل على استرجاعها والدفاع عنها أمام كافة المنظمات الدولية.

من حنكة وحكمة حكام الدول الخليجية أنهم استوعبوا جيداً درس الثورات العربية

وهناك بلا شك الدور الفعال الذي يمارسه حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر في المصالحة بين السلطة الفلسطينية وحركة المقاومة الإسلامية «حماس» لتدعيم وحدة الصف الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، ودوره في اتفاقية السلام بين دولة السودان وحركة تحرير السودان «التي انفصلت الآن عن السودان» ومحاولاته الجادة لحل الصراع السياسي في اليمن.

أما دولة الإمارات فهي مازالت تنتهج أسلوب العمل الذي استنه المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والداعي والعامل على تحقيق وتدعيم التعاون والعمل العربي المشترك، والتقريب بين وجهات النظر العربية ومساعدة كافة الشعوب العربية من دون قيد أو شرط وبلا حدود. وهو ما تجلى في كون دولة الإمارات كانت أول دولة تتدخل من أجل حل الأزمة السياسية في مصر منذ الأيام الأولى لثورة ٢٥ يناير بصورة سلمية، حيث كان سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية النشيط، أول مسؤول عربي وأجنبي يزور مصر وسط الصراع. وكذلك دور الإمارات الدبلوماسي والعسكري الجريء في الصراع في ليبيا. وحتى على صعيد القضايا الدولية فإن دولة الإمارات كانت رائدة مجال العمل والتعاون الدولي المشترك، والذي تجلى في إقامة الوكالة العالمية للطاقة البديلة «إيرينا» في مدينة أبوظبي ٢٠٠٩، والمبادرة الإماراتية

نجحت دول المجلس إلى حد كبير في توظيف مواردها القومية ومصادر قوتها الوطنية في بناء قوتها السياسية الخارجية

ودعوتها المستمرة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وغيرها من قضايا العمل الإنساني والخيري العالمي، حيث باتت وجوه وشخصيات خليجية مثل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، وزوجته سمو الأميرة هيا بنت الحسين، وكريماته الشيخة ميثاء والشيخة منال، وهناك كذلك موزة المسند زوجة أمير قطر أكثر الشخصيات العالمية تأثيراً ومساهمة في العمل الإنساني والخيري في العالم، حيث تصدرت الشخصيات الخليجية الدعاوى الدولية الداعية لإنقاذ الأرواح الإنسانية في مناطق الكوارث والنكبات مثل السودان والصومال وباكستان وغيرها من المناطق. وتعددت مشاركات ومساهمات دول الخليج في نشاطات مواجهة الكوارث الطبيعية التي تتعرض إليها الدول والشعوب الأخرى مثل ما حدث من فيضانات في باكستان، زلزال تركيا، تسونامي دول جنوب شرق آسيا واليابان وغيرها من المناطق المنكوبة.

أما المظهر الثقافي لهذا الصعود فيتمثل في الصعود الفني والأدبي والإعلامي والتقني والأدبي الفكري الخليجي، حيث أصبحت مدن عربية خليجية مثل الكويت والمنامة ومسقط والشارقة وأبوظبي، وبالطبع دبي التي يتواجد على أراضيها أكبر عدد إقليمي من محطات الإذاعة والتلفزيون وشركات الإعلام «مدينة دبي للإعلام» إلى جانب كبرى الشركات العالمية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، عواصم ثقافية عربية جديدة، تماثل وتضاهي تماماً القاهرة وبغداد وبيروت وغيرها من العواصم الأدبية العربية الكلاسكية. فتمتلئ قاعات ومسارح ومراكز الفنون والأكاديميات الفنية والعلمية والمتاحف في هذه المدن المطلة جميعاً على الخليج بالندوات والمؤتمرات والمعارض الفنية والسينمائية والمسرحية على امتداد العام، وهو ما جعل نموذج القوة الناعمة لإمارات الخليج طاغياً ومأهول التأثير على المستوى الإقليمي. فأي إنسان عربي يتمنى العيش والعمل في مدن مثل دبي وأبوظبي وجدة والدوحة ومسقط، حيث التطور وجاذبية أسلوب الحياة ونمط المعيشة.

فبفضل الرؤية الخلاقة لحكام وأمراء الخليج «الذين يعتبر أكثرهم شعراء ومفكرين أكثر منهم زعماء أو حكماء، ويكفي فقط ذكر اسم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم كشاعر، وصاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي كمؤلف ومؤرخ» وكرمهم الطائي في الإنفاق على العلوم والفنون والثقافة «البحوث والتطوير R&D كما يعرف في الغرب» أصبح الخليج العربي بحيرة ثقافية، تنتج المعرفة والفكر وتصدره للعالم العربي أكثر من غيرها من الدول العربية. ففي المجال الإعلامي على سبيل المثال لا الحصر، تمتلك دول الخليج العربية أكبر وسائل الإعلام المرئي والمكتوب تأثيراً على النطاق الإقليمي. فبحسب دراسة حديثة نشرتها جامعة ميرلاند وجد أن أكثر القنوات العربية مشاهدة وتأثيراً على المستوى الإقليمي هي خليجية، مثل قناة «الجزيرة» القطرية، «العربية» السعودية، أبوظبي الإماراتية، ومجموعة MBC السعودية. وأن أكثر الصحف العربية تأثيراً هي «الشرق الأوسط» و«الحياة» اللتان تصدرهما مؤسسات صحفية سعودية. لقد أصبحت دول الخليج هي التي تشكل الوعي الجمعي العربي «ثقافياً وفكرياً وسياسياً ... إلخ»

على صعيد آخر، تقدم هذه الدول أكبر دعم وتمويل للمجالات الفكرية والأدبية عربياً. فعلى سبيل المثال، تقدم دولة الإمارات أكبر عدد من الجوائز والتكريم والتشجيع وتحفيز العمل في مجالات العلم والفنون والآداب. فإمارة أبوظبي تقدم جائزة الشيخ زايد للكتاب، التي تعتبر أكبر جائزة عربية، وتقدم كذلك جائزة البوكر العربية، أهم وأكثر الجوائز العربية احتراماً وتقديراً في مجال الكتابة الأدبية. وهناك أيضاً جائزة شاعر المليون، التي يرعى فاعلياتها الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي. أما قطر، فتقدم أكبر جائزة عربية في مجال العلوم الاجتماعية، المعروفة باسم الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية. أما المملكة العربية السعودية فقد تميزت منذ عقود بأصالة جوائزها المساندة والداعمة للبحث العلمي وللدراسات الإسلامية والأدب العربي والطب والعلوم، فتقدم جائزة الملك فيصل العالمية التي تمنح لصاحب أكبر إسهام علمي مسلم. وهناك جائزة الملك عبدالله بن عبدالعزيز للترجمة. أما دبي فإنها تتميز بجائزتها العالمية للقرآن الكريم، التي يقدمها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لحفظة القرآن الكريم، وللشخصيات الإسلامية البارزة، وللمؤسسات العلمية والدعوية الأفضل على مستوى العالم الإسلامي، وغيرها من الجوائز والمكرمات والمنح التي تقدم للعلم وللعلماء، بل وصل إلى إلى حد تخصيص دول خليجية مثل الإمارات والكويت والبحرين يوماً وطنياً للاحتفال بالعلم والعلماء يسمى «عيد العلم».

إن دول الخليج قد تكون توسعت في البناء والتشييد العمراني

وفي المنشآت الترفيهية والاستهلاكية - وطبعاً الصناعية والخدمية - لكنها لم تنس غذاء العقول وأماكن البحث العلمي ورجاله وباحثيه «ثورة العقول». فإيمان حكامها وزعمائها بأن لا نهضة بلا علم نجد تطبيقه في انتشار الجامعات والمعاهد العلمية والتقنية والفنية والمكتبات العامة داخل كل مدينة خليجية.

أهدافه

إن تزايد حجم النفوذ والقوة القومية والخارجية لدول الخليج يصب في الأساس في المقام الأول لصالح الدول والمجتمعات والشعوب العربية من المحيط إلى الخليج. فدول الخليج ذات هوية عربية وإسلامية، يفاخر أهلها وحكامها بانتمائهم إلى الأمة العربية «ثقافياً وتاريخياً وعرقياً»، وترى أن ما هو في صالح العرب هو في صالح الخليج وأهله، والعكس بالعكس.

إن دول مجلس التعاون الخليجي ترى في تزايد قوتها ونفوذها الخارجي لا بد أن يصب في مصلحة الأمة العربية ومصالحها القومية بالأساس، حيث يأمل أهل الخليج في أن يكون العائد من وراء حالات النمو الاقتصادي والتنموي والقوة السياسية والنفوذ الدبلوماسي تحقيق العديد من الأهداف القومية والوطنية، مثل:

❖ الحفاظ على أمن واستقرار الدول العربية جمعاء، وحماية مواطنيها من التعرض لأية صور من التهديد أو الخطر الداخلي أو الخارجي، خاصة ضد بعض القوى الإقليمية المعادية للعرب.

❖ تدعيم وتشجيع كافة صور العمل الجماعي العربي المشترك بين جميع الفاعلين والأطراف الإقليميين، بصورة تخدم وتساهم في التسريع نحو تحقيق الوحدة العربية الطوعية بين الشعوب العربية، كبداية نحو تحقيق التكامل الإقليمي (الاقتصادي) بين الحكومات والنظم العربية.

❖ العمل على تحقيق السلام والاستقرار الإقليمي عن طريق توسيع حجم التجارة والاستثمار والتبادل والتعاون الاقتصادي، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة لحل الصراعات بين الدول العربية وجيرانها.

❖ العمل على إيجاد فرص نمو اقتصادي وبناء قاعدة اقتصادية - تنموية حقيقية تساهم في تحسين الظروف المعيشية لجميع الشعوب والمجتمعات العربية.

❖ بناء نهضة علمية وتقنية ومعرفية عربية وذلك من خلال العمل على تسريع وتيرة الإنتاج المعرفي برفع وتحسين مستوى االتعليم وبناء اقتصاديات المعرفة وتشجيع الابتكار وتمويل المشروعات النهضوية في المجالات كافة وفي مختلف الدول العربية، وذلك لإعادة العرب إلى قديم مجدهم ورفع مكانتهم بين القوى الدولية كند لها وليس تابعاً أو مقلداً أو مستهلكاً لمعرفتها.

التحديات التي تواجهه

لم يكن الطريق أمام الصعود الخليجي سهلاً أو مفروشاً بالورود، وبالطبع فإن المستقبل لن يكون كذلك. فعلى الرغم من كل الإنجازات التي حققتها ولا تزال تحققها هذه الدول إلا أن المستقبل يخبئ لها العديد من الصعوبات والتحديات «الداخلية والخارجية»قد تحول دون استمرار النهوض والتقدم الخليجي. ولعل من أهم هذه التحديات هي:

أهم مقومات الصعود الخليجي في المنطقة القوة المالية والاقتصادية التي تتمتع بها

١- تحد سكاني: ويتمثل في حالة اختلال التوازن الديموغرافي داخل دول مجلس التعاون. فمن جانب هناك اختلال داخلي بين المواطنين والوافدين، حيث لوحظ التناقص الشديد في عدد السكان المواطنين مقارنة بالوافدين خاصة في دول مثل الإمارات وقطر والكويت. وهو ما قد يهدد دعائم الاستقرار والأمن والنمو الاقتصادي في المستقبل في حالة حدوث توترات وأزمات سياسية جدية مع الدول التي يأتي منها هؤلاء الوافدون. على صعيد آخر اختلال التوازن الديموغرافي بين دول الخليج العربية وجيرانها (خاصة إيران) وهو ما ساهم في استمرار حالة الاختلال الدائم والمعضلة الأمنية الدائمة في الخليج العربي. فبينما لا يصل إجمالي عدد السكان العرب في دول الخليج الست إلى حوالي ٤٠ مليون نسمة، فإن عدد سكان إيران يتعدى ٨٠ مليون نسمة. وحتى اليمن - الجار الضعيف لدول الخليج - يصل حجم سكانه إلى ما يوازي عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي من دون السعودية. إن مثل هذا الضعف البشري والسكاني قد يكون محرضاً لهذه الدول على الاعتداء وتهديد دول الخليج.

٢- تحد اقتصادي: من المعلوم أن النظام الإقليمي الخليجي هو نظام نفطي بالأساس، أي قائم على النفط، سواء بتصديره كمادة خام أو بالصناعات التحويلية المرتبطة به، والعوائد النفطية هي المصدر الرئيسي، أو حتى الوحيد، لأغلب الإيرادات الحكومية وممول الإنفاق الحكومي الهائل لهذه الدول. وفي ظل تزايد الطلب الدولي على الطاقة وتناقص حجم الاحتياطيات النفطية في دول المجلس فإن هذه الدول مطالبة بضرورة التوصل إلى بدائل أخرى للنفط، في حالة وقوع التنبؤات القائلة بقرب نهاية عصر النفط.

٣- تحد عسكري وأمني: حيث فرضت الطبيعة الجغرافية على دول مجلس التعاون أن تكون دولاً صغيرة محاطة بمجموعة من الدول

الكبرى القوية، وفي الوقت ذاته كونها دولاً ثرية، فإنها غالباً ما كانت مطمعاً وعرضة للاعتداء عليها من الخارج، وهو الأمر الذي فرض عليها اللجوء لتوفير الحماية وشرائها من أطراف وقوى خارجية تحميها وتحفظها من هجمات جيرانها الطامعين والعدوانيين. لكن هذا الاسلوب فرض على دول الخليج أعباء اقتصادية هائلة وجر عليها مشكلات سياسية مزعجة، وفي الوقت ذاته لم يوفر لها الحماية بصورة كلية. ففي خلال ثلاثة عقود (١٩٨٠-٢٠٠٣) انخرطت دول الخليج بثلاث حروب مريرة، راح ضحيتها ملايين العرب، ودفعت من أجلها مليارات الدولارات لو أنفقت على الأنشطة التنموية لأصبح الخليج العربي «والوطن العربي كله» في مستويات معيشية وتنموية أعلى من تلك التي تحيا فيها مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

لقد أظهرت التجربة التاريخية أن القوى الدولية الخارجية غير قادرة على توفير الحماية للأطراف الأخرى، وهو ما اكتشفته دول الخليج في التجربة التي مرت بها مملكة البحرين مؤخراً، والتي لولا تكاتف دول الخليج العربية وتدخلها العسكري الانفرادي لفقدنا أخاً عزيزاً علينا جميعاً وهو البحرين، حيث أجبرت الحسابات والتعقيدات السياسية والعسكرية والاستراتيجية للولايات المتحدة «الحامي التقليدي للخليج» بينها وبين إيران على توجب الحذر والانتظار قبل التدخل لحماية النظام السياسي العربي في البحرين، وهو الأمر الذي لم تستسغه أو تبلعه الدول الخليجية، التي أخذت قراراً أحادياً فورياً بإرسال قوة عسكرية لحماية المملكة من دون انتظار موافقة أو مساعدة خارجية. وهذا هو الحل الوحيد المقبول والصحيح أمام هذه الدول لمواجهة تحدياتها الأمنية والعسكرية. فإلى جانب قواتها الوطنية المسلحة، فإن حليفها الطبيعي والأبدي لن يكون من الخارج، وإنما من داخل الأمة العربية. وهو ما يفسر سر تكالب الدول الخليجية على مساعدة ونجدة الشعوب العربية لإيمانها بأن أمن العرب لن يتحقق إلا بأيدي العرب.

حصة دول الخليج من إجمالي حجم التجارة الخارجية العربية حوالي 40٪

الآمال المعقودة عليه

إن التحول التاريخي الذي أحدثته الثورات العربية في النظم العربية سوف يطال دول مجلس التعاون الخليجي، لكن ليس بالشكل نفسه. فإن الشعب الخليجي ليس كالشعب المصري أو التونسي أو الليبي. بمعنى أن نسبة الرضا الشعبي عن الأداء الحكومي في دول الخليج - وتحديداً في دولة الإمارات كما أخبرنا الفريق ضاحي خلفان - تعدت ٨٥ في المائة. وهي نسبة غير معهودة في أي نظام سياسي. ما يعني - ضمن ما يعني - أن النظام السياسي والمؤسسات الوطنية لا توجد لديها أزمة مع الشعب أو المجتمع. إن من حنكة وحكمة حكام الدول الخليجية أنهم استوعبوا جيداً درس الثورات العربية وبادروا إلى الاستجابة الاستباقية والوقائية للمطالب الشعبية في ممارسة العمل السياسي والاجتماعي العام، وهو ما عملت على توفيره بصورة تدريجية وليس بصورة راديكالية كما تحاول الدول الثورية، وهو الأسلوب الذي ترى فيه هذه الدول مصيره الفوضى، أو كما ذكر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد «لنبدأ خطوة خطوة.. ثم سنرى النتائج في المستقبل، ونقارن نتائجنا وأداءنا مع الآخرين».

إن دول الخليج مطلوب منها سرعة الانغماس وتقويته، والإسراع في تقديم يد المساعدة والعون للدول العربية المتأزمة، والتعجيل في اجتيازها لحالات التعثر والتخبط، من دون أن يعني ذلك التدخل من قريب أو بعيد في تحديد أو رسم مسارات التغيير الديمقراطي في هذه الدول، وذلك من أجل عودة الأمن والاستقرار إلى المنطقة، وتدعيم علاقاتها مع الشعوب الثورية وحكوماتها المنتخبة، مهما كانت شكلها أو أيديولوجياتها السياسية، وتوسيع حجم التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والثقافي والتكامل السياسي مع هذه الدول، وذلك للعمل على توحيد الصف العربي والجبهة العربية من أجل مواجهة أعداء الأمة من الداخل، كالفقر والإرهاب والبطالة والتخلف التنموي والمعرفي، فهذا مستصغر الشرر الذي أشعل الحرائق في العالم العربي من المحيط إلى الخليج. والخطر الخارجي المتربص بدول الخليج «إيران» والأمة العربية كلها «إسرائيل».

إن الأمة العربية أمامها فرصة تاريخية عظيمة لتعويض تخلفها عن ركب الحضارة والتطور والتقدم، إن هي نجحت في تدعيم ومساندة آمال الشعوب الساعية والراغبة في تحقيق «غايات» الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية من جانب، وتسخير واستغلال موارد هذه الأمة «البشرية والمالية والطبيعية» كـ«وسيلة» لبلوغ هذه الأماني والغايات من جانب آخر. ودول مجلس التعاون الخليجي «وخصوصاً دولة الإمارات» جاءتها الفرصة والظرف التاريخي الموضوعي الآن للانتقال من المقاعد الخلفية إلى موقع القائد. ونأمل بأن تصل القيادة الخليجية للنظام العربي في القرن الحادي والعشرين إلى بر الأمان، حيث السلام والاستقرار، والحرية والكرامة والاستقلال ●

* مدير الأبحاث في المؤسسة الدولية للثقافة الدبلوماسية IICD

اصطفافات إقليمية جديدة في المنطقة بقيادة دول مجلس التعاون

ألقى الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون خطاباً قبل أكثر من عشر سنوات في لوس أنغلوس قال فيه «بوسعنا أن نحاول استخدام قوتنا العسكرية والاقتصادية غير المسبوقة سعياً إلى الحفاظ على زعامتنا للكتلة العالمية إلى الأبد، لكن الاختيار الأفضل هو أن نحاول استخدام هذا التفوق من أجل إيجاد عالم، حيث يصبح بوسعنا أن نعيش بارتياح عندما نفقد زعامتنا للكتلة العالمية».

د.عبدالحفيظ محبوب *

لكن تغير كل شيء بعد الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن، وشنت واشنطن بعدها حملتين عسكريتين في أفغانستان والعراق واستنهض بوش الابن كل شيء ساكن من أجل الحرب على الإرهاب. وبدلاً من أن يؤسس غزو العراق قواعد لعبة دولية جديدة أي ينسى العالم النظام التعددي «الذي أسسه فرانكلين روزفلت وهاري ترومان»، بات لا يوجد في الكون سوى عصر القوة الكبرى الوحيدة التي ستنتقم لإسقاط البرجين مهما كلف الولايات المتحدة الثمن وبدلاً من ذلك تحملت الولايات المتحدة ديوناً هائلة نتيجة هذا الغزو، وفي المقابل هناك نهوض في بكين ودلهي وأماكن أخرى من العالم حيث يسطر التاريخ مستقبل العالم.

إن كل محاولات بوش باءت بالفشل في الترويج للديمقراطية على ظهر الدبابة في الشرق الأوسط لإعادة تشكيله، لكن الثورات العربية الآن هي التي تعيد تشكيل خريطة الشرق الأوسط وفق مصالح العرب لا وفق مصالح الغرب وبعيداً عن مغامرات شبيهة بمغامرات بوش الابن، وسيثبت الشرق الأوسط أنه ناضج لقبول الديمقراطية، بل إنه عند الاختيار سيختار ديمقراطية تركيا الإسلامية في صورتها المعتدلة لأن الشعوب العربية ترفض ديمقراطية إيران الثورية التي أثبتت فشلها لما تحمله من عدوانية ودكتاتورية مبطنة بالدين.

وليس هذا فقط بل إن ثورات الربيع العربي أصبحت من الوعي بأنها ترفض كل ما يمت بصلة إلى أيديولوجية القاعدة أو ما يشبهها، ولم تعد تقبل الشعوب العربية بعداء العالم ومحاربته، وأن التعددية الطريق الوحيد القادر على احتواء التطرف بدلاً من إقصائه ومحاربته لأنه عندما يصبح مشاركاً في تلك التعددية ستكون أفكاره مرفوضة من قبل المجتمع وغير قادرة على تجييش عواطف المجتمع مرة أخرى لأن الجماعات الإسلامية المعتدلة هي الأكثر قبولاً لدى الشعوب بسبب أن الشعوب العربية أصبحت واعية وملّت من الشعارات المؤدلجة حتى لو كانت ترتدي ثوب الدين.

ويمكن أن يستعيد العرب مستقبلهم الخاص بهم، لأن العرب ملوا من توجهات واجتهادات دكتاتورية قاصرة قادتهم إلى المهالك، وكذلك مل الأمريكيون من اتخاذ قرارات فردية من جانب واحد، وملوا كذلك من الحرب الوقائية التي دشنها بوش الابن وهي غير مناسبة الآن مع أمريكا التي تعاني إفلاساً اقتصادياً سببه مغامرات بوش الابن.

وليس بمقدور الولايات المتحدة اليوم تحديد اتجاه الأحداث العالمية بمفردها، خصوصاً بعد نهوض بلدان في آسيا وأمريكا اللاتنية، فلم يعد النظام العالمي ينتمي فقط إلى الغرب، بل هناك تحد استراتيجي للولايات المتحدة، فهل تنضم الثورات العربية إلى محور التحدي وتصبح منطقة الشرق الأوسط مناطق ناشئة للاستقطاب العالمي ومناطق حيوية تتحول إلى محركات نمو عالمي بعد القضاء على مكبلات النهوض عبر ثورات الربيع العربي؟

وكانت حرب بوش هي الأولى في التاريخ التي تدفع تكاليفها بالكامل بالاستدانة، ومع ذهاب أمريكا إلى المعركة في ظل عجز يتزايد

الثورات العربية الآن هي التي تعيد تشكيل خريطة الشرق الأوسط وفق مصالح العرب

خصوصاً مع تخفيضات ضريبية أقرها بوش في عام ٢٠٠١ وجولة أخرى من الإعفاءات الضريبية لمصلحة الأثرياء في أمريكا مما جعل أمريكا تعاني اليوم عجزاً هائلاً وبطالة مرتفعة بسبب الإنفاق الدفاعي المتزايد في عهده، والذي كان سبباً في انتقال أمريكا من فائض ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عندما انتخب بوش الابن إلى عجز بالغ الخطورة وبلغت تكاليف الحرب التي حسبها ستيغليتز قبل ثلاث سنوات مع ليندا بيلمز ما بين ثلاثة وخمسة تريليونات دولار كما جاء في كتابهما «حرب الثلاثة التريليونات»، مما أضعف أمريكا على صعيد الاقتصاد الكلي، وأدى إلى تفاقم عجزها وأعباء ديونها فأصبحت عاجزة عن أي تدخل دولي بمفردها وانتهاء مرحلة كاملة.

وما يحدث اليوم في العالم العربي من ثورات «الربيع العربي» هو تكرار للمشهد السياسي في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث تنتقل الأحداث من بلد إلى آخر فيما يشبه كرة الثلج المتدحرجة أو الإعصار الهائج الذي يضرب بلداً عقب بلد.

ولا بد من قراءة العولمة بأبعادها المختلفة كنسق جديد يؤثر في مختلف الأحداث التي تشهدها المنطقة، وأصبحت الدولة ليست بمنأى عن تأثيرات العولمة على الدولة ومنظومة القيم الاجتماعية المختلفة رغم أهمية المحافظة على التراث والقيم الدينية التي لا يمكن المساومة عليها إلا أننا لا بد أن ندرك حقيقة طوفان العولمة والتغيير الذي يحرك الأرض من تحتنا.

إننا اليوم في عالم ذي مشكلات متعددة أكبر من أن تتولاه دولة بمفردها. والواقع أن الدبلوماسية الأمريكية الجديدة كانت بارعة في كسب دعم قوى أخرى في المنطقة ثم معرفة الوقت المناسب للابتعاد عن الطريق، لذلك لابد أن يكون للدول العربية دور الدفع فيما يحدث في المنطقة خصوصاً دول الخليج التي يجب أن تقود المرحلة المقبلة باعتبارها مركز ثقل اقتصادياً في المنطقة ودولها الأكثر استقراراً من بقية الدول رغم ما يحاك فيها من مشاريع إقليمية ودولية. لذا قدمت السعودية وبقية دول الخليج دعماً لمصر عوضاً عن الصفقات المشروطة التي عرضتها المؤسسات الدولية ولعبت قطر والإمارات دوراً حيوياً في الثورة الليبية، ودور هذه الدول سيكون أكبر في سوريا لأن سوريا تتصاعد الأزمة فيها إلى الواجهة بإيقاع بطيء.

فاتجاه الحركة في الشرق الأوسط يفيد بأنه سينطلق بقوة على الصعيد العالمي، بينما العالم الغربي رغم تقدمه فهو في حالة تخندق نتيجة الانهيار المالي الذي ألم به وبدأ منذ عام ٢٠٠٨ والتي كانت لحظة جيوبوليتيكية بقدر ما هي اقتصادية، فإخفاق النظام المصرفي وأزمات الديون السيادية جردت الغرب من مواقعه المتقدمة وأظهرت لنا عالماً يمكن أن نشارك فيه بأن الغرب لم يعد سيداً وحيداً للعولمة.

ويمكن للعرب أن يتفوقوا إذا ما تبنوا نماذج اقتصادية خاصة بهم لأن النماذج الاقتصادية الغربية تم دفنها تحت ركام «ليمان براذرز» ويجب أن نشارك في عالم جديد متعدد الأقطاب نعيد فيه رسم خطوط المشهد الجيوبوليتيكي وليس فقط المشهد الاقتصادي.

ولقد استثمر الغرب العلاقة المتوترة بين تركيا وإيران بسبب دعم إيران النظام القمعي في سوريا، فضغط الغرب على تركيا عن طريق إصدار تقرير بالمر الذي يبرئ إسرائيل، فوافقت تركيا على نشر الدرع الصاروخية على أراضيها ضد إيران وروسيا مما أغضب الدولتين من تركيا بعدما كانت تركيا مترددة في القبول بهذه الدرع كي لا تغضب إيران وروسيا.

لكن تركيا في المقابل أرادت أن تستثمر موافقتها على قيام هذه الدرع الصاروخية وهي تدرك في الوقت نفسه عجز الولايات المتحدة وحاجتها إلى شركاء في المنطقة ووجدت الولايات المتحدة في تركيا شريكاً جاهزاً، لكن تركيا لن تترك إسرائيل تسرح وتمرح في حوض البحر المتوسط وستخترق تركيا الحصار المضروب على غزة مرة أخرى، ولكن هذه المرة سترافق سفن كسر الحصار سفن تركية حربية خصوصاً بعدما أثبتت للعرب أن تركيا جادة بعدما خفضت علاقتها مع إسرائيل وطردت السفير الإسرائيلي، وضّحت باتفاقيات مقابل أن تجري اتفاقيات مع دول «الربيع العربي».

وكانت زيارة أردوغان إلى مصر لتفكيك الجدال بين الكيانات السياسية في مصر حول الدولة الدينية والدولة المدنية، وأوضح أردوغان للمصريين أن العلمانية ليست ضد الدين وإن كان هذا الإعلان لم يعجب جماعة الإخوان المسلمين في مصر ولكن سيكون مفيداً كي تخرج جماعة الإخوان من قوقعتها الفكرية التاريخية، ومن جانب آخر أثار إعلان «عصام شرف» رئيس الوزراء المصري السابق أن «اتفاقية كامب ديفيد ليست كتاباً مقدساً لا يمكن مراجعته» حفيظة إسرائيل، كأن إسرائيل أصبحت بين كماشة تركيا من جانب ومصر من جانب آخر وهو ما يعجل باعتراف المجتمع الدولي بدولة فلسطين ورضوخ إسرائيل لإجراء مفاوضات مع الفلسطينيين بدلاً من تكرار الإسطوانة المشروخة «لماذا يكرهوننا؟» مثلما استخدمتها أمريكا بعد أحداث ١١ سبتمبر باعتبار أن الأوضاع قد تغيرت في المنطقة.

وهناك صراع على مستقبل سوريا بين إيران وتركيا، فإيران تريد حكومة المستقبل في سوريا حكومة مقاومة، ولذلك فإنها تجري اتصالات مع معارضين يؤيدون أجندتها أو على الأقل لا يلغون الدور الإيراني في المنطقة وهذا لا يروق لتركيا ولا للدول العربية وعلى رأسها السعودية ومصر.

فأمريكا تدرك أن الشرق الأوسط سيصبح منطقة جديدة، ولكن بشرط ألا يخرج عن الإرادة الأمريكية وتثق الولايات المتحدة بتركيا ولكن لا تريدها أن تلغي الدور الإسرائيلي بالكامل في المنطقة.

ومما لا شك فيه أن تركيا بحاجة إلى الدور السعودي، كما أن السعودية هي الأخرى بحاجة إلى الدور التركي لمحاصرة إيران وعدم السماح لها ليس العبث بالأمن العربي فقط، بل أيضاً العبث بأمن أفغانستان وباكستان والتدخل في الشأن العراقي، إذ اتهمت باكستان إيران بدعم التمرد البلوشي وإيواء زعمائهم لزعزعة الأمن في بلوشستان وقد يزداد الاضطراب فيها مع نية التحالف الغربي الانسحاب من أفغانستان.

وقد عقدت قمة سعودية-باكستانية لمناقشة التحالف باكستاني-الصيني في ظل تراجع الدعم الأمريكي إلى الهند ووقف المساعدات بصفة الصين حليفاً استراتيجياً واقتصادياً طويل المدى مع توقيع العديد من العقود العسكرية والاقتصادية معها.

وأعلنت السعودية عن مباحثات لتدعيم التعاون الصناعي الدفاعي مع تركيا، فتصبح تركيا بحاجة إلى مصر والسعودية للقيام بدور الشراكة في إدارة المنطقة بعد تراجع الدور الأمريكي لتجنيب المنطقة الصراعات ومنع التدخلات الإقليمية والدولية وتحجيم كل من الدورين الإيراني والإسرائيلي في المنطقة. وبعد أحداث ١١ سبتمبر عاث المشروعان الأمريكي والإيراني فساداً في منطقة الشرق الأوسط في ظل غياب مشروع عربي وإقليمي متماسك مما أدى إلى حدوث اضطراب في دولتين احتلتهما الولايات المتحدة هما العراق وأفغانستان.

ليس بمقدور الولايات المتحدة اليوم تحديد اتجاه الأحداث العالمية بمفردها

وبالطبع امتد الاضطراب بسببهما إلى دولة باكستان، واستثمر هذا الاضطراب المشروع الإيراني، حيث أقام تحالفاً قوياً مع سوريا وحزب الله وحماس وكاد يتم مشروعه مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر وسوريا والأردن وفي بقية الدول العربية الأخرى، فسواء إيران استخدمت سوريا أو العكس، لكنهما يعبثان سوياً بأمن المنطقة العربية والإقليمية.

وأثناء تلك الاضطرابات والصراع الغربي-الإيراني حول المشروع النووي الإيراني برزت تركيا كوسيط لنزع فتيل الأزمة بين الجانبين وبدأت تتحول تركيا إلى لاعب جديد في منطقة الشرق الأوسط، وكانت ترى في ذلك الوقت أهمية العلاقة التركية-الإيرانية.

لكن الثورات العربية أجهضت وحجمت العديد من المشاريع في المنطقة خصوصاً مع تراجع الدور الأمريكي في المنطقة، لأن توجه واشنطن نحو خفض تريليون دولار يأتي من إنهاء العمليات القتالية في المنطقة وسوف تنسحب أمريكا من العراق وأفغانستان أو على الأقل تحجم وجودها في المنطقة، وكشفت الثورات العربية عن تفكيك المشروع الإيراني-السوري والعربي وكشفت عن وجهه القبيح.

أصبحت المنطقة جاهزة الآن لقيادة مشروع جديد لإعادة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ومواجهة المشروع الإيراني بمشروع إقليمي مشترك بدلاً من البحث عن مخلص وإعطاء أردوغان القيادة المفرطة على اعتبار أن أردوغان استغل العواطف العربية الإسلامية

مقال araa@araa.net

المحور السعودي لن يسمح للمشروع الإيراني بالاستمرار في التوغل والتمدد شرق العالم العربي وغربه

المعادية لإسرائيل وتخفيض العلاقات مع إسرائيل بعد أزمة قتل تسعة أتراك في سفينة الحرية.

فالعرب لم يفهموا المشروع التركي الذي يهتم بمصالح بلاده أكثر من مصالح العرب، وإن كان المشروع التركي غير المشروع الإيراني الذي يريد أن ينال من الأمن القومي العربي بينما المشروع التركي مشروع يعتمد على الاقتصاد والتجارة كأولوية.

ويمكن للسعودية أن تقود هذا المشروع مستغلة الظروف المناسبة خصوصاً بعد موافقة تركيا على نصب رادارات منظومة الصواريخ الدفاعية مما يحجم العلاقة التركية-الإيرانية-الروسية التي تديرها الولايات المتحدة.

والمشروع ضروري كي يستبق قيام أي مشروع آخر يعيد الأمور إلى نصابها، حيث يدعم باكستان ويعيد الاستقرار إلى أفغانستان بدلاً من ترك المنطقة ساحة لإيران والهند تلعبان فيها من أجل أن يستمر الاضطراب فيها، وتصبح منطقة تصدير للإرهاب تهدد المنطقة برمتها، ولكن بعودة دفء العلاقات الباكستانية-الهندية مؤخراً أصبح ذلك يصب في صالح المشروع الذي تقوده السعودية لإعادة ترتيب أمن المنطقة مما يزيد من عزلة إيران وتكبيلها من حرية الحركة والتمدد في المنطقة.

فالمشاريع الواضحة والمشتركة هي التي تعمر بسبب الفوائد المشتركة بين جميع الأطراف، ونلاحظ خسارة أحمدي نجاد مشروعه في الشارع العربي والإسلامي لأن المشروع كان مشروعاً أيديولوجياً عاطفياً، بخلاف المشاريع المشتركة والمدروسة التي تنمو وتتحول إلى مشاريع استراتيجية تحمي المنطقة من المشاريع الأخرى.

فمشروع تركيا الكبرى الذي يروج له أوغلو وزير الخارجية التركية هو معادلة «العثمانية الجديدة زائد القومية التركية زائد الإسلام» تساوي تركيا الكبرى التي ذكرها في كتابه «العمق الاستراتيجي: وضع تركيا الدولي» يعتبر مشروعاً أحادياً لا يمكن أن ينجح إذا أرادت تركيا أن تنفذه بعيداً عن الشركاء الآخرين.

إن ذلك من مصلحة تركيا والسعودية ومصر وباكستان التي تصل الأراضي التركية بالبلقان وآسيا الوسطى، والدول العربية بحاجة إلى تعاون وشراكة بين هذه الدول الأربع كدول محورية تعيد السيطرة على المنطقة الممتدة بينهم.

ومن المهم أن يعود الاستقرار إلى أفغانستان وباكستان والعراق وتقيم سياجاً أمنياً مشتركاً يمنع المشاريع الأخرى من التوغل في المنطقة، إلى جانب تعزيز المشاريع الاقتصادية المشتركة والتي تعيد للمنطقة حيويتها كدول ناشئة تستثمر مواردها وتساهم في نمو الاقتصاد العالمي.

إن التفكير في مشاريع أحادية أو إقامة مشاريع ثنائية مثل تفكير تركيا في إقامة مجلس تعاون استراتيجي بين مصر وتركيا، والذي يمكن أن تستبدله بمجلس تعاون استراتيجي بين هذه الدول الأربع وإقامة تعاون تركي-عربي-باكستاني لحماية وسلامة أراضي هذه البلاد أفضل من المشاريع الفردية الأحادية التي تغرس انفرادية الهيمنة على المنطقة يتوجس منها الآخرون.

وهذا المشروع ليس معادياً لدول بعينها بل من أجل إنهاء المشاريع التي وجدت في المنطقة في الفترة الماضية، وأن الظروف السياسية والاستراتيجية في الوقت الحاضر قد تغيرت، وعلى هذه المشاريع أن تنتهي وتخرج من هذه الدول التي اخترقتها تحت ظروف دولية ومحلية مؤاتية في ذلك الوقت.

وبعد أن كان النظام السوري يعد مصلحة إسرائيلية وأولوية لواشنطن، فلم تعد له أهمية تذكر اليوم لا لتل أبيب ولا لواشنطن، وحسب عدد كبير من الاستراتيجيين الذين يرون أن حزب الله يعتبر من أكبر الخاسرين من سقوط نظام بشار الأسد لأسباب استراتيجية واضحة لها علاقة بانهيار محور الممانعة المزعوم.

ويعتقد البعض أن انهيار محور الممانعة قد يتسبب في إحداث خلل في موازين القوى مع إسرائيل، لكن لم يتنبه مثل هؤلاء إلى أن محور الممانعة هو محور مختل قد يكون مقلقاً لإسرائيل ومصدر قلق أمني واستراتيجي، لكن كلّف الأمة العربية والسورية الكثير أهمها تفكك المحور العربي واختراقه من قبل المشروع الإيراني.

ومعروف أن هناك حرباً باردة بين المحورين الإيراني والسعودي، لأن المحور السعودي في ظل تفكك عربي لن يسمح للمشروع الإيراني بالاستمرار في التوغل والتمدد في شرق وغرب العالم العربي يسرح ويمرح متاجراً بالقضية الفلسطينية ومستغلاً عواطف عامة المسلمين وأملهم في تحرير القدس وفلسطين، ومن لا يعرفه فهو نظام براغماتي يتعامل حتى مع إسرائيل في سبيل تحقيق مشروعه القومي حتى لو كان على حساب العرب أو القضية الفلسطينية، لذلك نجد أن أمريكا غضت الطرف كثيراً عن المشروع الإيراني في الأراضي العربية منذ غزوها العراق عام ٢٠٠٣.

لكن نجد اليوم قلقاً كبيراً جداً في إيران وخصوصاً في صفوف

حزب الله ومن أمينه العام من انهيار هذا المحور باعتباره دعامة أساسية للمحور الإيراني في المنطقة العربية، ونكتشف هذا القلق من خطاب حسن نصرالله بمناسبة مرور ٢٢ عاماً على وفاة الإمام الخميني حين حذر في خطابه من تقسيم سوريا في حال سقوط النظام، وهدد السعودية في حال تقسيم سوريا فإن التقسيم سيطالها وهي قراءة استراتيجية مرتبكة يشوبها الغموض، ويذكرنا بالقذافي بعد القبض على صدام حسين حينما هدد القادة العرب في أحد المؤتمرات العربية حين قال «إن الدور سيأتي عليكم» وبدأ هذا الدور بالقذافي نفسه لأنه كان أيديولوجيا وغير منفتح ولا يقبل غير رأيه، أي أنني أرى ما لا ترون، كأنه يعتبر الشعب قطعان من الأغنام يسيرها كيفما يشاء.

وستركز إيران مستقبلاً بعد خسارتها سوريا على لبنان لوجود حزب الله وسيدخل لبنان مرحلة صراع إقليمي جديدة.

وفي مثل هذه الظروف يحتاج العرب إلى عقلنة الرؤية، والسعودية ومصر «بعد أن تستعيد استقرارها» لا يريدان من إيران سوى التعاون والاحترام المتبادل وإذا ما توقفت إيران عن تصدير الثورة الخمينية إلى البلاد العربية وأوقفت قضم وتآكل أجزاء من العالم العربي والتنازل عن المناطق التي توغلت فيها نتيجة لتحالفها مع سوريا أو نتيجة لغزو أمريكا للعراق وإنشاء ميليشيات تابعة لها خصوصاً في العراق مدعومة من قبل إيران وهو ما أدى إلى تقسيم العرب وتهديد مناطقهم الحيوية.

فالسعودية تستغل فرصة ثورات «الربيع العربي» لا لتنفيذ أجندة خاصة بها كمشروع أيديولوجي، بل لإعادة رص الصفوف العربية وإعادة التماسك العربي الذي أصبح هشاً ومفتتاً في الفترة الماضية، إلى جانب تدشين مرحلة جديدة من التعاون العربي-التركي، ولا تستبعد السعودية إيران من هذا التعاون بشرط أن تتوقف إيران عن مشروعها التوسعي، وتتنازل عن الاختراقات التي حققتها في الفترة الماضية في أماكن متفرقة من العالم العربي، فلا مانع لدى السعودية من تكوين قوة إقليمية متعاونة.

إن المقاومة الحقيقية هي إعادة الوحدة والتماسك بين أجزاء الوطن العربي القائم على أسس التعاون الاقتصادي لتتمكن من الاندماج العالمي عندها ستحسب إسرائيل للعرب ألف حساب، «كيف ستحسب إسرائيل حساباً للعرب وناتجها القومي قريب من الناتج القومي لمصر وهي أكبر دولة عربية»، فسلاح حزب الله لابد أن يندمج تحت سقف الدولة اللبنانية، ولا يمكن أن يقبل المجتمع الدولي بسلاح لمجموعة أو فئة تهدد به الآخرين.

لقد أرسلت إيران ميليشيا الباسيج إلى سوريا لتنقل تجربتها إلى سوريا في قمع التظاهرات، لكن فشلت تلك التجربة والآن يرفع السوريون شعارات ضد إيران وحزب الله، فالأزمات تكشف الأقنعة وتفضح حقيقة الشعارات الزائفة التي كانت تنطلي على عامة الشعوب بل حتى على مجموعة كبيرة من المثقفين الذين كنا نستمع إليهم في الفضائيات يدافعون عن تلك الشعارات الزائفة، والشعب السوري يكنّ الاحترام لتركيا على عكس إيران بسبب وقوفها مع الشعب السوري رغم أن أردوغان هو الذي أقنع الغرب بإعطاء فرصة لبشار الأسد لإجراء إصلاح جذري قائم على التعددية، لكن سوريا ترى أن تاريخها يعود إلى سبعة آلاف سنة ومن الصعب أن تقبل نصائح من تركيا.

فبعد أن فشلت إيران في استغلال فرصة ثورات «الربيع العربي» ودعم شيعة البحرين لإعلان جمهورية إسلامية تكون تابعة لإيران، بسبب أن السعودية قامت بخطوة استباقية كعادتها بإرسال قوات درع الجزيرة لحماية البحرين من احتمال احتلال إيران لها أو من تدخل أجنبي بحجة الدفاع عن شيعة البحرين، وفشلت إيران في تقديم يد المساعدة كذلك في سوريا.

المقاومة الحقيقية هي في إعادة الوحدة والتماسك بين أجزاء الوطن العربي

فإيران تخسر دولة عربية مهمة تلعب دوراً في مواجهة ومجابهة الاستراتيجية الأمريكية على الأراضي العربية رغم أن هناك توافقاً إيرانياً-أمريكياً من دون اتفاق موقع، لكن وفق مصالح الطرفين جعل كل منهما يغض الطرف عن الآخر.

فإيران اليوم تعيد حساباتها الإقليمية بشكل مختلف في المنطقة العربية مقابل حضور دور السعودية التي تلعب الدور الأبرز في الخليج رغم أنها آثرت عدم الظهور في الصورة بشكل مباشر في كل من الأزمتين الليبية والسورية. فالسعودية بدورها تراقب عن كثب الدور الإيراني في قلب معادلات القوى في الخليج بعد انهيار نظام صدام حسين وتحقق لها ذلك ولو جزئياً.

محصلة الأمر أن الوضع في سوريا وصل إلى نقطة اللاعودة وحتماً سيأتي اليوم الذي يعود فيه العراق إلى الحاضنة العربية، وليس شرطاً أن يقطع العراق علاقاته مع إيران بل يمنع إيران من التدخل في الشأن العراقي، ويصبح العراق دولة مستقلة غير تابعة لأي طرف بل تصبح دولة فاعلة في التماسك العربي الإقليمي، وتلعب دور الريادة إلى جانب السعودية ومصر ضمن معادلة عربية إقليمية جديدة بعيدة عن الأيديولوجيات التي سادت في الفترة الماضية. فالمستقبل ينبئنا بإيجاد ديناميكية إعادة اصطفاف إقليمي مختلف عن سابقه يضعف من الدور الإيراني الذي تصاعد في النصف الثاني من العقد الماضي ويرفع من تأثير السعودية ليس في الخليج فقط وإنما كذلك في المشرق العربي برمته ●

*أستاذ في جامعة أم القرى - مكة المكرمة

مقال araa@araa.net

دول الخليج العربية تسعى إلى الاستقرار وليس التمسك بالوضع السابق

تعيش منطقة الشرق الأوسط بأكملها فترة غير مسبوقة من تاريخها، حيث تشهد أحداثاً ستغير بالتأكيد المشهد السياسي في المنطقة لعدة عقود مقبلة، كما ستترتب عليها آثار بعيدة المدى تتجاوز نطاقها الحالي. كما سبق أن ذُكر من قبل، فإن ما من دولة من دول الشرق الأوسط في مأمن من موجة التغيير الحالية، وتأكد هذا مجدداً في ٢٣ نوفمبر الماضي عندما أصبح الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الرئيس الرابع الذي تمت الإطاحة به فعلياً بعد إسقاط الأنظمة في كل من تونس ومصر وليبيا.

د. كريستيان كوخ *

في إطار الاضطرابات السياسية التي تشهدها المنطقة، كان الطابع العام لدول الخليج العربية أنها مناهضة للنهج الثوري، وتسعى جاهدة إلى تحصين نفسها ضد دعوات التغيير والإصلاح. هذا المفهوم تجسد عندما عقدت دول مجلس التعاون الخليجي العزم على منع انتشار الفوضى إلى بلادها بشتى الوسائل والطرق، ودعم نظام الحكم الملكي ومساندة الأنظمة القائمة ضد معارضيها الحاليين. ومن الأمثلة البارزة على تأكيد هذا التوجه تدخل دول مجلس التعاون الخليجي في البحرين، وإعلان عدد من الحكومات المختلفة عن حزم إنفاق مالي كبيرة بهدف تهدئة المطالب السياسية لشعوبها، علاوة على الإعلان عن توجيه الدعوة لكل من الأردن والمغرب للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي في مايو ٢٠١١ كوسيلة لدعم وتعزيز التضامن بين الأنظمة الملكية .

لكن الاعتقاد بأن الأنظمة الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي بطبيعتها مناهضة للنهج الثوري، ليس صحيحاً ضمن السياق الأوسع والأعم. بل على العكس، تقتضي سياسات دول مجلس التعاون الخليجي أن ينظر إليها باعتبارها غير راغبة في الانزلاق إلى فوضى عارمة كالتي شهدها العراق في الفترة ما بين عام ٢٠٠٥ ٢٠٠٨ -، وما جرى في ليبيا هذا العام وما حدث مؤخراً في سوريا وما زال مستمراً حتى اللحظة. ويمثل الفرق بين الحفاظ على الوضع الراهن من ناحية وتعزيز الاستقرار من ناحية أخرى أحد التحديات المهمة، حيث تدعم التطورات الأخيرة الرأي القائل بأن دول مجلس التعاون الخليجي ليست بالضرورة ضد الإصلاح.

ففي ليبيا، كانت قطر وهي إحدى دول مجلس التعاون الخليجي تقود تنظيم المعارضة من الجانب العربي ضد نظام القذافي، علاوة على الدور الداعم الذي لعبته دولة الإمارات العربية المتحدة. هذا التأييد والدعم الواضح أضفيا الشرعية العربية على العمليات العسكرية التي كانت تهدف بشكل أساسي إلى تغيير النظام وقد أدت إلى ذلك بالفعل. وفي سوريا، دعا الملك عبدالله بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية في شهر أغسطس ٢٠١١ إلى وقف العنف وإراقة الدماء، كما قام باستدعاء السفير السعودي في سوريا رداً على تعنت النظام السوري. ومع زيادة تدهور الأوضاع، اتخذ مجلس التعاون الخليجي زمام المبادرة من جديد مما حثَّ بقية الدول داخل الجامعة العربية على فرض عقوبات على سوريا وعزل نظام الأسد، مما أدى إلى مهاجمة وحرق سفارات دول مجلس التعاون الخليجي في دمشق.

وقد شهدت منطقة الخليج أواخر شهر نوفمبر حدثين في كل من البحرين واليمن أبرزا ملامح سياسات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير. ففي اليمن، تمسك مجلس التعاون الخليجي بالمبادرة الخليجية القاضية بتنحي الرئيس علي عبدالله صالح عن السلطة وهي الخطوة التي وافق عليها أخيراً مما فتح الباب على الأقل أمام إيجاد حل ممكن للأزمة السياسية في البلاد. فمن دون ضغط مجلس التعاون الخليجي على الرئيس صالح من أجل تخليه عن منصبه وسلطته، كان اليمن سيدخل بالتأكيد في حرب أهلية بكل عواقبها الشاملة والمدمرة. ومن الواضح أن هذه الخطوة لم تنجح وحدها في حل مشكلات اليمن، لكن أيضاً لا يمكن القول إن دول مجلس التعاون الخليجي كان هدفها ونيتها الحفاظ على الوضع الراهن من خلال

كان اليمن سيدخل بالتأكيد في حرب أهلية بكل عواقبها الشاملة والمدمرة لولا التدخل الخليجي

حماية نظام الرئيس صالح. فعندما اتضح أن الأوضاع داخل اليمن لن تتحسن مع استمرار الرئيس صالح في السلطة، كثّفت دول مجلس التعاون الخليجي جهودها من أجل التغيير، كما ازداد تمسكهم بالمبادرة التي طرحوها على الرغم من رفض الرئيس صالح الموافقة عليها مرات عدة.

والوضع نفسه يمكن أن ينطبق نوعاً ما بالنسبة للبحرين، فقوات «درع الجزيرة» التي دخلت البلاد في شهر مارس الماضي لم تشارك بشكل فاعل في أعمال القمع التي مارستها قوات الأمن البحرينية ضد المعارضة، كما أوضح التقرير الصادر مؤخراً عن لجنة التحقيق المستقلة في البحرين، وإنما التزمت القوات بالهدف المعلن من دخولها وهو المساعدة على حماية عدد من المنشآت الحيوية للبنية التحتية في البحرين كوسيلة لمنع انتشار وإشاعة الفوضى في البلاد. علاوة على ذلك، فإنه لا توجد أي أدلة تشير إلى معارضة دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وخاصة المملكة العربية السعودية لقرار ملك البحرين في تشكيل لجنة مستقلة والتعاون معها في إجراءات التحقيق. وكان ذلك بمثابة خطوة غير مسبوقة فتحت الباب مجدداً أمام إمكانية إقامة حوار سياسي للتغلب على الانقسام الموجود حالياً في البلاد. وقد أبرز التقرير انتهاكات حقوقية خطيرة، وتتجه أنظار الرأي العام حالياً إلى الحكومة البحرينية وقياداتها للضغط من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة والشروع بعمليات الإصلاح. وهذا بدوره يقتضي تغييرات على المستوى السياسي. وقد أشاد الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بتقرير اللجنة عقب صدوره بشكل معلن وصريح، بدلاً من توجيه النقد إلى اللجنة والضغط على البحرين لتجاهل توصياتها.

كل ما سبق لا يعني القول إن السياسات التي تنتهجها دول مجلس التعاون الخليجي حيال أحداث وتطورات «الربيع العربي» لا تشوبها شائبة أو بعيدة عن النقد. فبطبيعة الحال، هذه الحكومات تعمل من منظور حماية أنظمتها والحفاظ على الحكم القائم فيها ومن ثم هم يقيِّمون الأحداث الجارية في الشرق الأوسط من هذا المنطلق. لكن، من غير المنصف قصور النظر إلى الأنظمة الملكية في الخليج العربي على أنهم يقاومون التغيير بكل ما أوتوا من قوة. بل حتى داخل بلادهم، تم تطبيق عدد من الإصلاحات بما يعتبر إقراراً منهم بأن الساحة السياسية تتغير من تحت أقدامهم، مثل، الإعلان عن منح المرأة في المملكة العربية السعودية حقوقها السياسية أو قرار دولة قطر بإجراء انتخابات تشريعية في عام ٢٠١٣، وعلى الرغم من كونها خطوات صغيرة، لكنها مجرد خطوات على أية حال.

وتفتخر دول مجلس التعاون الخليجي بالاستقرار النسبي التي استطاعت تحقيقه لشعوبها خلال العقود الماضية، وهو الاستقرار الذي يراد حمايته بكل الطرق والوسائل، لكن لا يقتضي هذا بالضرورة الإبقاء على الوضع الراهن ●

*مدير مؤسسة مركز الخليج للأبحاث في جنيف - سويسرا

مقال araa@araa.net

الدور الأمريكي في التغيير العربي وأثره على دول الخليج العربية

تتعرض المنطقة العربية في معظمها إلى حركة تغيير سياسية قوية شملت تغيير الأنظمة الحاكمة التي استمرت تحكم عقوداً طويلة، مستبدلة إياها بأنظمة جديدة متولدة عن انتخابات حرة، وجد المواطن العربي المنتخب أخيراً قيمة لصوته الانتخابي، بعد أن كان يشعر لعقود طويلة بأن لا قيمة حقيقية لصوته. إذ إن النتائج تكاد تكون محسومة سلفاً، ووزارات الداخلية العربية تضع لائحة بأسماء أولئك الفائزين، وهي توزع المقاعد بما يتلاءم ورغبة النظام الحاكم.

د. عامر هاشم عواد *

لذلك سمى الكثيرون حركة التغيير العربية هذه بـ «الربيع العربي»، وأعتقد أن التسمية جاءت انطلاقاً من الفرحة التي تتأتى للناس عندما يحل فصل الربيع بما يحمل معه من بشائر للخير، وعلى اعتبار أنه جاء بعد شتاء عربي حمل معه سباتاً طويلاً، سبات لأنظمة جثمت طويلاً على صدور أبنائها من دون تغيير حقيقي ملموس في واقعها، وسبات حل لعنة على الأمة العربية، حينما تراجعت أمتنا إلى أسفل المقام، ولم تعد تقدر حتى على لملمة نفسها وحلحلة قضاياها العالقة، وأصبحت اجتماعات قادتها في منبر الجامعة العربية مجرد لقاءات لا فائدة منها، ترفع مجرد شعارات، والسبب بالتأكيد هو في خلافات قادتها، فبضعة أشخاص كانوا يتحكمون في مصير أمة كاملة، إذا ما اتفقوا أحست الأمة بالخير، وإذا ما اختلفوا عانت الأمة الأمرين، وأعتقد أنهم لم يتفقوا على طول الوقت، ربما باستثناء حالات قليلة.

ما يهمني هنا ثلاثة أمور، الأول: ماذا يمكن أن نستشف لمستقبل عملية التغيير العربي على الدول التي حصلت فيها وعلى وضع الوطن العربي ككل؟ والثاني: أين نجد الدور الأمريكي في كل ما حصل؟ والثالث: ما هو تأثير ما حصل ويحصل على دول الخليج العربية الست؟

لنناقش أولاً مستقبل ما حصل في المنطقة العربية، فما حصل قد حصل، وما يهمنا هو المستقبل. هل ما حصل فعلاً هو «ربيع عربي»؟ لا أعرف لماذا كلما أقرأ أو أسمع بالربيع العربي، ثم أرى ما يحصل في الدول التي شابها التغيير، أشعر كأنه خريف عربي، وليس ربيعاً، إذ توجد علامات لرياح قوية قد تقتلع أشجاراً واقفة، وتسقط أوراقاً مخضرة، أعتقد أنها قادمة مستقبلاً على المنطقة العربية، ستؤثر سلباً في ما يحصل الآن. أنا أتمنى دائماً أن أكون مخطئاً في تصوري هذا، لكن نحن نستشف المستقبل من واقع الحاضر ومن تصورات للقادم.

لنبدأ بتونس التي عاشت العلمانية ردحاً طويلاً، هل سيقود صعود الإسلاميين للسلطة إلى خلافات ستتيه في دوامتها تونس التي كانت مستقرة زمناً طويلاً؟

وفي مصر أيضاً، من الآن ثمة لغط كبير وحديث يتصاعد يوماً بعد يوم عن صعود الإسلاميين للسلطة وآثار ذلك على كل شيء في مصر، إذ ثمة تخوف لدى الكثيرين مما سيقود إليه هذا الصعود وتأثيره في البلاد، هل سيقود إلى خلاف إسلامي علماني عميق؟ هل سيؤثر صعود الإسلاميين للحكم في معادلة الاستقرار الديني المصري؟ المعادلة التي لم تكن تسلم حتى في أيام الاستقرار السياسي والأمني من محاولات لتعكيرها هنا وهناك، فكيف غداً والكل سيحاول أن يجني أكبر ما يستطيع من ثمار التغيير، والقسمة لن تكون بالتساوي، ويا ليتها تكون بالتراضي، فحتى إن كان المصريون شعباً واعياً لمصالحه ووطنيته، إلا أن من يريد تمزيق الأمة ومن يريد إضعاف القوى المركزية فيها لا سيما مصر لن يقف ساكناً، وسيتدخل ويمد أصابعه الآثمة ليحرق ما يستطيع حرقه، وأعتقد أن الخلافات التي حصلت قبل وقت ليس بالطويل بين المسلمين والأقباط هي قنبلة موقوتة قد تنفجر لا سمح الله فتشعل مصر كلها.

ولنأت إلى ليبيا، وقد كتب عنها الأستاذ عبدالإله بلقزيز موضوعاً تحليلياً مهماً للغاية، حينما تخوف من المستقبل الذي سيجره التغيير

في ليبيا، وأرجع أسباب هذا التخوف إلى أسباب أمنية وسياسية وسيادية واجتماعية «ليس من سبيل إلى تغطيتها باحتفالية النصر، أو بترديد القول إن أي نظام سياسي في ليبيا سيكون قطعاً أفضل من النظام السابق». هل ستبقى ليبيا مستقرة أمنياً كما كانت في السابق؟ أشك في ذلك، فالصراع الداخلي تشم رائحته من بعيد، صراع بين القادمين للحكم أنفسهم، وصراع قبلي سيؤثر سلباً في مستقبل ليبيا. هل سيبقى الاقتصاد الليبي كما كان؟ أشك في ذلك أيضاً، ففاتورة حلف شمال الأطلسي يجب أن تسدد، والفاتورة كبيرة والأطماع الغربية أكثر، والتدخلات ستكون حاضرة دوماً لفرض الإملاءات والحجة حاضرة دوماً، «خلصناكم من القذافي».

كذلك الحال في البلدان الأخرى، فهل نستطيع القول إن التغيير إذا ما وصل إلى سوريا فإن سوريا المستقبل أمنياً واجتماعياً ستكون كسوريا اليوم؟ قطعاً لا. فالصراع الداخلي سيكون حاضراً وبقوة، والأصابع الخفية ستحيك خيوطها لتفعل فعلها وتمزق جسد الأمة الذي يعاني أصلاً من الاعتلال.

إذاً، أنا لست من المتفائلين بمستقبل ما حصل من تغيير، وأدعو الله أن يجنب هذه الأمة المنهكة كل ما يسوءها، فنحن وأجيالنا القادمة بحاجة إلى أن نستشعر أننا أحفاد رجال عظام بنوا أعظم إمبراطورية في التاريخ.

عندما أذكر الأيادي الخفية، فأنا أقصد قطعاً من بين أطراف متعددة، الولايات المتحدة، هذه الدولة الوحيدة التي ترى في العالم كله حدوداً لأمنها القومي، فالدول الأخرى تقف حدودها عند حد معين، أما الولايات المتحدة، فلا تقف حدودها عند حد أبداً، وهي تتدخل في أي منطقة في العالم مهما كان بعدها ومهما كان تأثيرها إذا ما استشعرت أن مصالحها تتطلب ذلك. والمنطقة العربية بموقعها وثرواتها و«فرض» وجود إسرائيل فيها، كلها عوامل تفرض على الولايات المتحدة أن تضعها في قلب أمنها القومي، ولذلك فإنها لن تترك المنطقة العربية أبداً في حالها ما لم يأت يوم فيه تنضب مواردها، وتحل فيه قضية الصراع العربي-الإسرائيلي، أو تكتفئ الولايات المتحدة لتمارس دوراً إقليمياً بحدود قارتها أو أبعد قليلاً، وليس بحدود العالم وما بعد العالم. وأعتقد ولسنوات طويلة مقبلة أن ذلك لن يحصل، بالتالي فإن الولايات المتحدة ستكون حاضرة دوماً لتملي علينا ما تريد، ليس لمصالحنا وإنما لمصالحها هي، فهي لا تهتم أبداً بنا ولا بحرياتنا ولا بحقوقنا، ونحن في العراق نعرفها أكثر من غيرنا، فهي أوغلت في دمائنا، وقتلت رجالنا ونساءنا، ويتمت أطفالنا ورملت نساءنا، وانتهكت حرياتنا، وسرقت ثرواتنا، وأفقدتنا أمننا، وخربت مجتمعنا، ولم تترك أي شيء سيئ لنا إلا فعلته، ولا أعتقد أنها ستقدم للدول العربية الأخرى أفضل مما قدمته للعراق، وجرائم حلف الأطلسي بحق المدنيين في ليبيا تؤكد ذلك، وإذا ما حان الوقت في دول أخرى فإنها لن تتوان عن ذلك أبداً.

ويمكن القول إن الدور الأمريكي بدا واضحاً في ما حصل في المنطقة من تغيير، وأعتقد أنه يأتي من حيث الأهمية والفاعلية بعد دور الشباب العربي المتظاهر والمقاتل، إذ لا يمكن أبداً أن ننكر أهمية ودور التضحيات التي قدمها الشباب العربي، وأعتقد أن الدور الأمريكي أوضح ما يكون في ليبيا، كما اتضح أيضاً في اليمن، وسيكون فاعلاً أيضاً في سوريا، فتحركات السفير الأمريكي المريبة، وكلام هيلاري كلنتون، كلها تدل على أن الولايات المتحدة ماضية بتدخلها في الشأن السوري. لكنه كان أقل وضوحاً- وليس أقل تأثيراً - بالنسبة لمصر، لكنه أكثر وضوحاً عند رئيس مصر السابق حسني مبارك، الذي وحسب اعتقادنا أنه وصل إلى قناعة كبيرة بأن الولايات المتحدة لن تدعمه مستقبلاً لاسيما في الأيام الأخيرة عندما طالبته إدارة أوباما علناً بالتخلي عن السلطة.

إذا كانت التغييرات السياسية ستجلب معها عدم استقرار داخلي فتركها أفضل

وإذا قطعنا بالتدخل الأمريكي، يبرز السؤال الأهم، لماذا؟ عند الإجابة أرى أن نستحضر قضيتين، الأولى مخطط المستشرق الصهيوني برنارد لويس في ثمانينات القرن الماضي لإعادة رسم المنطقة العربية من جديد على أسس طائفية وقومية ودينية. لقد رأى لويس أن المنطقة العربية يجب أن يعاد رسم حدودها من جديد، ليكمل ما بدأه مخطط «سايكس بيكو» للإيغال في تقسيمها وشرذمتها. وقد وضع لويس خريطة مشهورة للمنطقة، ولو تأمل فيها المواطن العربي وركز على موضعين، العراق والسودان في جنوبه، ثم يتأمل مصر والمغرب العربي وسوريا، ثم أجرى مقارنة بما يحصل الآن، لوجد الرابط بين الأمرين. القضية الثانية، التغيير الذي قامت به الولايات في العراق، حيث أنفقت من المال والرجال ما أثر سلباً في السمعة الأمريكية العالمية، وأثر أيضاً في الميزانية الداخلية الأمريكية، بالتالي لم يعد مفيداً أن تقود التغيير بالقوة العسكرية، بل تترك الآخرين ليقوموا بذلك، وتدعم هي عمليات التغيير بسطوتها وعصاها الغليظة، وتعمل مع غيرها بالقوة إن تطلب الأمر لكن من دون التورط المباشر على الأرض كما حصل في العراق.

وبالتالي، أعتقد أن هدف ما حصل من تغيير في المنطقة العربية وهدف الفعل الأمريكي فيه هو إعادة رسم خريطة المنطقة العربية من جديد لخدمة الأهداف الأمريكية بعيدة المدى بما يسهم في إضعاف المنطقة العربية، فتطبيق نظرية الفوضى الخلاقة «هي فوضى وخلاقة للأمريكان نعم، لكنها ليست خلاقة للعرب بالتأكيد»، يتطلب أن تسهم الولايات المتحدة بما يحصل في المنطقة، وأن تتدخل بثقلها ودورها في التغيير العربي بما يؤمن الوصول إلى أهدافها وتحقيق مصالحها وحماية أمن حليفتها إسرائيل في المنطقة.

هدف الفعل الأمريكي في الثورات العربية هو إعادة رسم خريطة المنطقة العربية

السبب الآخر للدور الأمريكي في ما يحصل في المنطقة العربية من تغيير، هو التشجيع الأمريكي على وصول الإسلاميين إلى رأس السلطة في الدول العربية التي يجري فيها التغيير، لا حباً بهم بالتأكيد، وإنما لتحقيق واحد من غرضين: الأول بقصد التسقيط السياسي للإسلاميين لدى الشعوب العربية، فإذا ما وصل الإسلاميون فإنهم لا بد أن يطبقوا الشريعة الإسلامية لأن ذلك أمر واجب شرعاً، إذ لا يمكن أن يحكم الإسلاميون إلا بنص القرآن الكريم والسنة النبوية، فالقرآن الكريم هو الدستور الأعظم المنزل والمنزه من أي خطأ، وهو القانون الإلهي الذي يتعامل مع كل أمور الحياة، وليس كحال القوانين الوضعية التي تتضمن ثغرات كثيرة. إن تطبيق الشريعة الإسلامية بحذافيرها على شعوب مختلفة الاتجاهات والميول ومتعددة الأديان، وشعوب ألفت العلمانية عقوداً طويلة قد يقود ذلك - وهو ما يريده الأمريكان- إلى إيجاد صراعات بين الإسلاميين وتطبيقهم للشريعة وبين الآخرين الذين سيرفضون ذلك، وسيعمل الإسلاميون على تطبيق الحدود عليهم، وستتدخل حينها منظمات حقوق الإنسان وتقوم الدنيا عبر وسائل الإعلام للتسقيط السياسي للإسلاميين، الأمر الذي سيقود إلى إفشال تجربتهم مما سيفضي إلى الحد من الشعبية العريضة التي يتمتعون بها في المنطقة العربية. وبالتالي فإن التسقيط السياسي للإسلاميين هو ما قد تسعى إليه الولايات المتحدة بتشجيعها وصول الإسلاميين إلى السلطة.

والغرض الثاني يختلف عن الأول تماماً، وهو غرض التوظيف السياسي للإسلاميين ولدورهم، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى توظيف صعود الإسلاميين على رأس السلطة لأغراض تخدم المصالح الأمريكية، ويجب ألا يفهم من هذا أن الإسلاميين سيخدمون الأمريكان رغبة وطوعاً بالخدمة، لكن ما أقصده أن الولايات المتحدة ستوظف هذا الصعود بما يخدم مخططاتها. كيف سيكون هذا؟ أعتقد أن الإجابة ستكون عبر هذين المدخلين:

١- إقامة دول في المنطقة على أساس ديني تحت حكم الإسلاميين. إن إقامة مثل هذه الدول ستسقط الحجج العربية برفض إقامة دولة إسرائيل على أساس ديني يهودي. فما دامت ستقام دول على أساس ديني إسلامي، مسيحي، لماذا يرفض العرب الاعتراف بيهودية الدولة؟ إذ لا يزال العرب يرفضون إلى الآن الاعتراف بما تريده إسرائيل وهو أنها دولة يهودية، وذلك الرفض متأت من الدول في المنطقة التي لا تقوم على أساس ديني، وإنما هي دول قومية. لكن إذا ما قامت الدول على أساس ديني لماذا لا نعترف بإسرائيل دولة يهودية على أساس ديني؟

٢- نقل الصراع المحوري في المنطقة من صراع عربي- إسرائيلي إلى صراع سني- شيعي، بين العرب وإيران. كيف يتم ذلك؟ تعمل الولايات المتحدة على زيادة الشحن الطائفي، وقد توضح ذلك بشكل جلي في العراق بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣، إذ لم يكن العراق يعرف الطائفية بين مواطنيه بأي شكل من الأشكال. وقامت الولايات المتحدة بتهييج الشحن الطائفي، وكانت هي المسؤول الأول عن الصراعات الطائفية التي حصلت في العراق كونها كانت تمسك بالملفات الأمنية، وكانت قواتها منتشرة في كل مكان من العراق. والحقيقة أن ما فعلته الولايات المتحدة كان أمراً مخططاً له ويشكل حلقة أولى ضمن حلقة التحشيد الطائفي في المنطقة العربية برمتها، إذ ستعمد إلى زيادة

التحشيد الطائفي بين السنة والشيعة، وسيكون أداتها في ذلك الإسلاميون في السلطة أينما كانوا، وأعتقد أنها ستعطي القيادة في المعسكر السني لكل من تركيا والسعودية، فيما ستقود إيران المعسكر الشيعي. وهذا المخطط هو جزء من حملة ضرب الأمة الإسلامية برمتها وضرب إيران أيضاً، وهو أيضاً سيشكل خطوة متقدمة باتجاه إيجاد العدو البديل عن إسرائيل بالنسبة للعرب، إذ ستعمد الولايات المتحدة إلى ضرب المسلمين ببعضهم بعضاً مما يترك إسرائيل قوة وحيدة في المنطقة.

لا أعتقد أن الولايات المتحدة ستقبل بوجود الإسلاميين على رأس السلطة من دون مكاسب لها، فالإسلاميون هم أشد أعداء الولايات المتحدة التي تعد عدوة الإسلام والداعم الأكبر لعدوهم «إسرائيل»، لكن ستلعب الولايات المتحدة لعبة خطرة مع من كانوا إلى وقت قريب هم أعداؤها، ولذلك فإن الإسلاميين عمدوا إلى إيصال رسالة إلى الأمريكان بأنهم الطرف المعتدل، وأن بإمكان الولايات المتحدة الاطمئنان إذا ما استلموا السلطة، ولا أعرف حقيقة كيف سيوفق الإسلاميون بين تطبيق الشريعة الإسلامية وتعليمات القرآن العظيم التي توجب محاربة أعداء الإسلام، وبين التنسيق مع الولايات المتحدة لبقائهم في السلطة، إلا إذا تحولت الولايات المتحدة في نظر الإسلاميين مستقبلاً إلى دولة غير عدوة للإسلام والمسلمين؟

أين موقع دول الخليج العربية من كل هذا؟ سؤال مهم يجب طرحه والإجابة عنه، والسؤال الأهم هل يشمل التغيير العربي منطقة الخليج؟

قبل كل شيء يجب أن نعرف أن الولايات المتحدة ليس لها حلفاء وأصدقاء دائمون، وإنما لديها مصالح دائمة، وما دامت مصلحة الولايات المتحدة إلى زمن قادم ستكون مع بقاء الأنظمة الخليجية على حالها، فإن التغيير سيبقى بعيداً عن هذه الدول، وهو أمر أجده أفضل حتى للمواطن الخليجي الذي خرج في بعض هذه الدول يطالب بتغييرات سياسية. وأنا أقول هذا الكلام بناء على تجربة واضحة في العراق، فعلى الرغم من أن العراقيين يتمتعون بالديمقراطية التي لم يمارسوها سابقاً، إلا أنهم افتقدوا ما هو أهم منها، الأمن والخدمات، ناهيك عن الرفاهية التي افتقدوها منذ عقود طويلة، حتى قبل مجيء الأمريكان أنفسهم. إذن، إذا كانت التغييرات السياسية ستجلب معها عدم استقرار داخلي فتركها أفضل، فالأمن والاستقرار وبقاء الدولة بمعنى الدولة وبقاء النظام بمعنى النظام هو أفضل من تغييرات سياسية تعطي للكل الحق في التعبير عن الرأي وممارسة السلطات، لكنها تفتقد ما هو أهم منها. ولا أعتقد أن المواطن الخليجي يفضل الحقوق السياسية على عدم الاستقرار، ولا أعتقد أيضاً أن جلب الصراعات الداخلية متقدم على العيش برفاهية وأمن واستقرار، ولذلك من واقع ما ستؤول إليه التغيرات في المنطقة العربية، أعتقد أنه ليس من مصلحة المواطن الخليجي التغيير الآن، كما أعتقد أن الولايات المتحدة لن تعمد أيضاً إلى تأييد التغيير في المنطقة الخليجية.

لكن هذا لا ينفي أن الأمريكان سيستغلون كل حركة من شأنها الضغط على الأنظمة الخليجية للحصول على فوائد معينة. ولو تأملنا في حالة البحرين مثلاً، فالولايات المتحدة تدعم مطالب المتظاهرين، لكنها من جانب آخر تعطي الضوء الأخضر لقوات «درع الجزيرة» للتواجد في البحرين وإسكات تلك المطالب، إنها بفعلها هذا تضغط على السلطة في البحرين للحصول على مكاسب معينة، كما أنها تنقل رسالة إلى الدول الأخرى في المنطقة الخليجية بأنها قد لا تكون في مأمن من حالة التغيير، إذ إن التغيير قد يحصل إذا لم تلب كل مطالب الأمريكان-هذه هي الرسالة.-

الولايات المتحدة لن تقبل بوجود الإسلاميين على رأس السلطة من دون مكاسب لها

أيضاً، كيف نصف التصريحات الأمريكية بأن السعودية تنتهك حقوق الإنسان، بينما نجد أن الولايات المتحدة تقدم الدعم الكامل للنظام السعودي، وأن السعودية هي الحليف الأهم لها في المنطقة، وأن الموقف السعودي من نظام عربي ما هو البوصلة التي نستطيع أن نستدل منها على تغيير ذلك النظام، فمتى ما تحسنت العلاقات السعودية مع نظام معين، أشار ذلك إلى إمكانية بقاء النظام. ومتى ما ساءت العلاقات السعودية مع نظام آخر، أشار ذلك إلى أن النظام مقبل على التغيير.

بالنتيجة، طالما بقيت المصالح الأمريكية مرهونة بالاستقرار في منطقة الخليج، فإن التغيير الشامل لن يحصل أبداً، وما قد يحصل هو تغيير طفيف على حجم المشاركة السياسية هنا وهناك وتغيير في سلطات الحاكم الأول، لكن تغييراً بحجم ما جرى في الدول الأخرى غير الخليجية لن يحصل، فالولايات المتحدة لا تزال بحاجة للدور الخليجي، إذ لا تزال لديها الكثير من المصالح في المنطقة الخليجية، ولا تزال أيضاً منطقة الخليج العربي تدخل في صلب الأمن القومي الأمريكي، كما لاتزال دول الخليج العربية في مقدمة من سيكون بمواجهة إيران إذا ما شنت الحرب عليها حتى لو لم يقاتلوا، فإن المال الخليجي سيكون حاضراً لتغطية تكاليف أي عملية أمريكية قادمة.

إذاً، لن يكون هناك تغيير كبير على مستوى المنطقة الخليجية، لكن ذلك لا يعني الجزم بأن المنطقة في عقود مقبلة ستكون بمنأى عن الزلزال السياسي، وهو زلزال مرتبط بما تريده الولايات المتحدة وما تخطط له، ومرتبط بحجم مصالحها صعوداً وهبوطاً ●

*باحث في الشؤون الدولية والاستراتيجية
- مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد

الدبلوماسية الخليجية في إدارة الأزمات الدولية

يمثل اتخاذ القرار أو بلورة السياسات في أوقات الأزمات الدولية اختباراً جدياً لمدى قدرة صانع القرار على إدراك حجم ما تشكله الأزمة لمصالحه من تحديات أو تهديدات في الداخل أو الخارج، وتحديد البدائل المختلفة في التعامل معها، وبلورة الأدوات والآليات المناسبة لتنفيذ البديل الذي تم الاتفاق على أنه الأنسب.

أشرف عبدالعزيز عبدالقادر *

لعل التساؤل المطروح هنا: في خضم الأزمات المتلاحقة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وفي القلب منها منطقتا الخليج والمنطقة العربية عموماً، هل استطاع صانع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي التعامل معها على نحو رشيد؟

أولاً: صانع القرار الخليجي وسلسلة ممتدة من الأزمات

بداية، لابد من التأكيد على أن منطقة الخليج العربية تعد من أكثر مناطق العالم التي لم يخل فيها المشهد من أزمات ساخنة، وهي سمة من السمات المميزة للتفاعلات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة. فعلى مدار العقود الثلاثة الماضية شهدت منطقة الخليج بمتوسط كل عقد تقريباً أزمة عاصفة أثرت بشكل مباشر في موازين القوى داخل الإقليم وأعادت ترتيبات المشهد الداخلي فيه، بدءاً من الحرب العراقية-الإيرانية التي اندلعت في بداية الثمانينات من القرن الماضي واستمرت نحو ثماني سنوات، مروراً الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩١، وصولاً إلى احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وما ترتب عليه من تغيرات شديدة التعقيد في الوضع الإقليمي للمنطقة.

ورغم أن هذه السمة ربما تدفع إلى القول إن صانع القرار في دول الخليج العربية اعتاد على التعامل مع الأزمات نتيجة لتراكمات الخبرة الماضية، لكن الجديد في المرحلة الحالية هو تعدد الأزمات وتشعبها وتداخلها في آن واحد، فعلى الأقل يمكن رصد أربع أزمات ساخنة تواجهها دول الخليج العربية بشكل متزامن في محيطها المباشر، في الوقت الحالي:

أ- الأزمة اليمنية «تعقيدات الوضع الأمني الداخلي»

رغم قبول النظام اليمني وأطراف المعارضة بالمبادرة الخليجية وتشكيل حكومة وفاق وطني، إلا أن سياسة المماطلة من قبل نظام علي عبدالله صالح تجاه هذه المبادرة منذ بداية طرحها وارتفاع سقف مطالب الثوار، أضعفا من فاعليتها في حل الأزمة وجعلاها غير مقبولة من جانب الثوار بعد أن كان مرحباً بها في البداية كمخرج للأزمة، وهذا ما يعكسه المشهد الأمني الحالي في اليمن، الذي لا يزال يشكل أزمة حقيقية بالنسبة لصانع القرار في دول الخليج العربية، على الأقل من زاويتين رئيسيتين، الأولى: إن اضطراب الأوضاع الأمنية الداخلية في اليمن تمثل تهديداً بشكل أو آخر للوضع الأمني في دول الخليج العربية وبشكل خاص بالنسبة للمملكة العربية السعودية بسبب الجوار الجغرافي. وخبرة الماضي تؤكد معاناة هذه الدول من الوضع الأمني غير المستقر في اليمن سواء في مرحلة التقسيم أو بعد الوحدة وما تلاها من أحداث أمنية كان أبرزها الحرب مع جماعة الحوثيين. والثانية: تتعلق بالخطر الذي بات يمثله تنظيم القاعدة في هذا البلد، وبصرف النظر عن مدى استغلال نظام علي عبدالله صالح لهذه الورقة وفق رؤية حركات المعارضة والثوار، فإن التنظيمات الإرهابية عادة ما تجد في أماكن الاضطراب والتأزم الفرصة للتحرك وإعادة ترتيب الصفوف. وقد وفرت الأزمة السياسية في اليمن فرصة مؤاتية لتنظيم القاعدة لكي يعيد ترتيب صفوفه ويوسع من تمدده وانتشاره، وتبدو الخطورة في أن التنظيم أصبح له وجود في المناطق الشرقية والجنوبية من اليمن «مأرب، شبوة، حضرموت»، ومناطق السواحل اليمنية الجنوبية والغربية «أبين، عدن، الحديدة» التي تعَد ممراتُها

ومضائقها المائية «البحر العربي، خليج عدن، باب المندب» من أهم الممرات الدولية؛ مع ما يحمله ذلك من تهديد مباشر لمنطقة مرور القوافل التجارية والأساطيل في هذه المنطقة الحساسة وشديدة الأهمية، ليس في منطقة الخليج فقط بل العالم بصفة عامة.

ب- الأزمة الإيرانية «السلوك الإيراني العدائي»

لا نقصد هنا فقط الأزمة التقليدية المتمثلة في مخاوف دول الخليج المشروعة من البرنامج النووي الإيراني، وإنما بالإضافة إلى ذلك ثمة أزمة أخرى حادة طرأت مؤخراً على علاقات دول الخليج العربية بإيران، تمثلت في سلوك إيران العدائي تجاه دول الجوار. فعلى الرغم من أن العلاقات الخليجية-الإيرانية غلب على معظم فتراتها - منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ - طابع التوتر ربما باستثناء فترة حكم الرئيس محمد خاتمي التي اتسمت فيها العلاقات بين الجانبين بنوع من التعاون مشوب بالحذر، إلا أن هذه العلاقات في الفترة الأخيرة دخلت في أخطر مراحلها قياساً إلى المرحلة التالية مباشرة لقيام الثورة في إيران والتي حاولت فيها الأخيرة تصدير الثورة إلى دول المنطقة. فالأشهر القليلة الماضية شهدت -بشكل أو آخر- إعادة إنتاج لأجواء هذه المرحلة بسبب بعض السياسات الإيرانية «العدائية» تجاه دول الخليج، بدأ ذلك بتورط الحرس الثوري الإيراني في شبكة التجسس الإيرانية التي تم القبض على عناصرها في الكويت ومحاكمتهم في منتصف العام الماضي، مروراً بتورط إيران في الأحداث التي شهدتها مملكة البحرين في مارس من العام الجاري، وصولا إلى الاتهامات الموجهة إلى طهران بشأن محاولتها اغتيال السفير السعودي في واشنطن. هذه التطورات أدخلت العلاقات بين طهران ودول الخليج في مرحلة توتر غير مسبوقة دفعت هذه الدول للتوجه بشكل جماعي - ربما للمرة الأولى- إلى مجلس الأمن لوضع حد لما سموه «التدخلات» الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول الخليج.

هذه السياسات الإيرانية لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن تأثيرات «حالة الربيع العربي»، فإحدى القراءات المفسرة لها أن إيران لجأت إلى هذا السلوك «العدائي» لاعتبارين رئيسيين، أولهما: كنوع من صرف أنظار الداخل عن الأزمة العميقة التي تمر بها طهران منذ الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي فاز فيها الرئيس الإيراني بفترة ولاية ثانية وسط شكوك كبيرة شابت نزاهة هذه الانتخابات، وخوف طهران من تتأثر حركة الاحتجاج المناهضة لنتائج هذه الانتخابات بالحالة الثورية في المنطقة، فلجأت إلى افتعال أزمات في الخارج لتوجيه الرأي العام الإيراني تجاهها، وهو ما يعرف في أدبيات السياسة بنهج «الإدارة بالأزمة». الاعتبار الثاني: يتعلق بمحاولات إيران تكريس نفوذها في المنطقة كنوع من الاستعداد لمحاولة تعويض فقدان الحليف السوري الذي يتعرض إلى أزمة حادة قد تطيح به وتأتي بنظام «معاد» لطهران على خلفية موقفها الحالي من الثورة السورية.

ج- الأزمة العراقية «إشكالية الأمن بعد الانسحاب الأمريكي»

يمكن القول إن الوضع في العراق مثّل أزمة دائمة بالنسبة لدول الخليج سواء في مرحلة النظام العراقي السابق أو بعد الإطاحة به، من دون الدخول في تفاصيل تاريخية، فإن الإشكالية الحالية التي سوف تواجهها دول الخليج تتمثل في الانسحاب الأمريكي من العراق الذي سوف يكتمل مع نهاية العام الجاري. ولا تبدو الإشكالية في معارضة هذه الدول للانسحاب، وإنما فيما سوف يؤدي إليه توقيته من تداعيات أمنية على الوضع الأمني الداخلي في العراق وامتداداته إلى دول الجوار. وبعبارة أخرى، يمكن القول إن توقيت هذا الانسحاب قد يثير نوعين من المخاوف الرئيسية لدول الخليج، أولهما، أنه يأتي في وقت لم تصل فيه بعد القوات العراقية إلى الدرجة التي تتحمل فيها المسؤولية الأمنية كاملة على الرغم من مرور تسع سنوات تقريباً من الغزو، وسلسلة التفجيرات والحوادث التي يشهدها العراق باستمرار تؤكد هذه الحقيقة. وثانيهما، إن هذا الانسحاب قد يؤدي إلى حدوث فراغ أمني في العراق، من المتوقع أن تلجأ إيران إلى ملئه لاسيما أنه يأتي في مرحلة تشهد تنامياً للنفوذ الإيراني في العراق، كما يتزامن مع تنفيذ القرار العراقي بطرد منظمة «مجاهدي خلق» الإيرانية المعارضة من العراق، وهو القرار الذي اتخذته الحكومة العراقية في إبريل الماضي ويتوقع تنفيذه مع نهاية عام ٢٠١١.

> دول الخليج تواجه حالياً عدة أزمات ساخنة بشكل متزامن في محيطها المباشر

د- أزمة الفراغ الإقليمي في المنطقة

إضافة إلى الأزمات المباشرة التي تواجهها دول الخليج العربية في محيطها المباشر، ثمة أزمة من نوع آخر تتمثل في حالة الفراغ الإقليمي التي تشهدها المنطقة العربية نتيجة لغياب الدور الإقليمي المصري، والمصير غير المعروف لنظام بشار الأسد، والصعود المفاجئ للتيارات الإسلامية في المنطقة، فهذه التطورات المتلاحقة خلقت حالة من عدم اليقين أمام صانع القرار الخليجي، وتسببت بنوع من الضبابية في الرؤية، ربما تربك حساباته في إدارة علاقاته الخارجية في هذه المرحلة.

ثانياً: نهج صانع القرار الخليجي في إدارة الأزمة

مع تعاظم الأزمات التي يواجهها صانع القرار في دول الخليج، بشكل متزامن على النحو المشار إليه، قررت هذه الدول الانتقال من مشهد المراقب إلى القيام بدور فاعل على الأقل في الأزمات المحيطة بها

مقال araa@araa.net

دول الخليج قررت الانتقال من مشهد المراقب إلى القيام بدور فاعل في الأزمات المحيطة بها جغرافياً

جغرافياً والمؤثرة فيها بشكل مباشر، وقد تجسد ذلك في التحركات الخليجية لمواجهة السياسات الإيرانية، سواء من خلال الموافقة على إرسال قوات «درع الجزيرة» إلى مملكة البحرين بناء على طلبها «للمساعدة في حماية الأمن الداخلي والحفاظ على الممتلكات العامة»حسب ما جاء في نص القرار الخليجي، أو من خلال التوجه الخليجي الجماعي نحو مجلس الأمن لطلب وقف «التدخلات» الإيرانية في شؤون دول المنطقة. كما اتخذت دول الخليج زمام المبادرة في حل الأزمة اليمنية من خلال «المبادرة الخليجية» التي أضعفتها سياسة المماطلة من جانب نظام علي عبدالله صالح كما سبقت الإشارة.

ولم يقتصر التحرك الخليجي على الأزمات المحيطة بدول الخليج فقط، وإنما امتد إلى أزمات أخرى، أبرزها الأزمة الليبية، حيث شاركت دول خليجية في القوات الدولية لـ «فرض حظر جوي على ليبيا» استناداً إلى غطاءين عربي ودولي. كما تقوم دول الخليج بدور ما في إدارة الأزمة السورية عبر جامعة الدول العربية.

وبالتالي، في ضوء ما سبق، يمكن رصد أربعة أبعاد رئيسية في إدارة صانع القرار الخليجي ما يحيط به من أزمات متلاحقة، أولها البعد السياسي: جسدته مظاهر عديدة أبرزها المبادرة الخليجية تجاه اليمن والمواقف الخليجية تجاه النظام السوري الحالي، والمواقف الخليجية تجاه السياسات الإيرانية التي ترمي إلى التدخل في شؤون دول المنطقة، وثانيها: البعد الأمني، وجسدته التحركات الخليجية لوقف «المخطط» الإيراني في مملكة البحرين من خلال إرسال قوات «درع الجزيرة» إلى المملكة، وثالثها: البعد العسكري، وجسدته المشاركة الخليجية العسكرية في القوات الدولية في ليبيا، ورابعها: البعد الاقتصادي، وجسده الدعم الاقتصادي الخليجي لكل من مملكة البحرين وسلطنة عمان للمساهمة في احتواء بعض مظاهر الاحتجاج التي شهدتها هاتان الدولتان بداية العام الجاري، والمشاركة الخليجية في فرض العقوبات الاقتصادية على النظام السوري لتكثيف الضغوط الإقليمية والدولية ضده.

هذه التحركات الخليجية المختلفة وغير المعتادة في الدبلوماسية الخليجية التي عرف عنها لفترة طويلة الميل إلى السكون في التعامل مع الأحداث الخارجية، أدت إلى زخم سياسي غير مسبوق في الحديث عن الدور الإقليمي الخليجي والذي تراوحت القراءات المطروحة له ما بين دور «استباقي» يهدف إلى محاولة تجنيب هذه الدول السيناريوهات التي شهدتها بعض الدول العربية، ودور إحلالي يهدف إلى استغلال فرصة الفراغ الذي خلفه غياب الدور المصري ومحاولة أخذ زمام المبادرة من جانب دول الخليج لملء هذا الفراغ.

لكن بصرف النظر عن القراءات المطروحة، فإن السمة المهمة التي يمكن استخلاصها من التحركات الخليجية الأخيرة هي «النهج أو التنسيق الجماعي» في التحرك، والذي ظهرت مؤشراته الأولية في الموقف الجماعي تجاه السياسات الإيرانية، والمبادرة الخليجية تجاه اليمن، وهو نهج غاب عن السياسة الخارجية الخليجية فترة طويلة، بعد أن كانت الدول الخليجية في الماضي تفتقر إلى نمط المواجهة المتسقة فيما بينها للتهديدات المشتركة، وكانت تنفرد في العادة كل دولة بتقرير

ما تراه مناسباً لأولويات سياستها الخارجية، مما كان ينعكس في النهاية على عدم وجود سياسة خليجية خارجية موحدة.

ثالثاً: اقتراح «الهيئة العليا لإدارة الأزمات»

يمكن القول إن دول الخليج العربية استطاعت - حتى الآن - تحييد تأثير بعض الأزمات المباشرة التي واجهتها كالأزمة البحرينية، وإلى حد ما الأزمة اليمنية إذا ما كتب لسيناريو المبادرة الخليجية النجاح الكامل، لكن لا تزال هناك أزمات وقضايا أخرى لم تتبلور بشأنها بعد رؤية خليجية واضحة، فعلى سبيل المثال، لا يزال هناك نوع من الضبابية يسود الرؤية الخليجية في التعامل مع مصر ما بعد الثورة، ولا تلوح في الأفق بوادر رؤية خليجية واضحة تجاه التعامل مع تداعيات الانسحاب الأمريكي من العراق، ولم تحدد هذه الدول بعد خياراتها في التعامل مع الصعود اللافت لتيارات الإسلام السياسي في المنطقة.

في هذا السياق، يمكن القول إن تعاظم الأزمات التي تواجهها دول الخليج وتزامنها وتعقدها، يتطلب «مأسسة» الإدارة الخليجية للأزمات، ونقترح في هذا الشأن إنشاء «هيئة عليا لإدارة الأزمات» تكون تابعة لمجلس التعاون الخليجي الذي أثبت حتى الآن أنه التجربة العربية الوحدوية القادرة على البقاء والاستمرار رغم ما واجهه من تحديات وأزمات. ومن المقترح أن تضم الهيئة المقترحة نخبة من الاستشاريين - من غير السياسيين- يكونون متخصصين في مجال إدارة الأزمات، يقومون بتشخيص ما يواجهه صانع القرار الخليجي من أزمات جماعية تؤثر في شؤون دول المجلس، واقتراح البدائل المختلفة في التعامل معها وحساب تكلفة وعوائد كل بديل، والانتهاء في النهاية إلى رأي استشاري لصانعي القرار في دول المجلس. إن مثل هذا الاقتراح يكتسب أهميته لعدة اعتبارات موضوعية، يتمثل أبرزها فيما يلي:

١- تعاظم وتلاحق وتزامن ما يواجهه صانع القرار الخليجي من أزمات على النحو الذي سبق توضيحه، ومن المفترض أن يساهم هذا الاقتراح في ترشيد القرارات والسياسات الخليجية تجاه الأزمات المختلفة، لأن عمل الهيئة المقترحة من المفترض أن يقوم على أساس رؤية جماعية لمصالح دول الخليج مجتمعة وليس مصلحة دولة بعينها، كما أنه سيقوم على الدراسة المسبقة لخسائر ومكاسب كل قرار، مما يعني أن القرار الذي سوف يتخذ في النهاية لن يبنى على أساس حسابات سياسية سريعة، وإنما سيأخذ في الاعتبار متغيرات وعوامل أخرى موضوعية قد تغيب عن بال صانع القرار أثناء إدارته للأزمة.

٢- إدارة الأزمات الدولية ليست «سياسة» فقط، لكنها علم وفن في آن واحد لا يجيده سوى متخصصين واستشاريين في مجال إدارة الأزمات. فتقنية إدارة الأزمات لها قواعدها وضوابطها وهي في هذا الجانب علم، وتطبيق هذه القواعد بما يتواءم والظروف الضاغطة والمتقلبة والمواقف المفاجئة والمتسارعة التي يفرضها أطراف الأزمة يتوقف على قدرة خلاقة لدى القائمين على إدارة الأزمة من حيث تشخيصها على نحو دقيق واقتراح البدائل الفعالة القابلة للتطبيق في التعامل معها، وهي في هذا الجانب فن يتعلق بموهبة القائم بالإدارة، وهذا هو الدور المزدوج المفترض أن تقوم به الهيئة المقترحة في مساعدة صانع القرار الخليجي في مجال إدارة الأزمات.

٣- إدارة الأزمة الدولية تخضع للعديد من المحددات الداخلية والخارجية (الإقليمية والدولية) التي تؤثر كلها في الكيفية التي تتم بها إدارة الأزمة، وبالنظر إلى أن فترة الأزمة تتضمن حالة من عدم اليقين الهيكلي (Structural Uncertainty)، لا يستطيع معها صانع القرار الإحاطة بكافة أبعاد الموقف من حيث البدائل الممكنة والمعلومات اللازمة ورد فعل الأطراف الأخرى، تتعاظم الحاجة إلى من يقوم بطرح البدائل المختلفة في التعامل مع الأزمة. أما صانع القرار الذي يعتمد فقط على مفاهيمه وإدراكاته وعقائده في إدارة الأزمة، فغالباً ما تكون إدارته غير رشيدة وتكون تكلفتها أكثر من عوائدها.

> عملية صنع القرار أثناء الأزمة تحدد بشكل واضح مدى النجاح أو الفشل في إدارتها

٤- تكتسب الهيئة المقترحة أهميتها من كونها تعالج جانباً مهماً من أهم جوانب إدارة الأزمة، وهو عنصر المعلومات الذي يكتسب أهمية قصوى وقت الأزمات لدوره في تحديد الموقف وإزالة الغموض أمام صانع القرار حتى يكون قراره سليماً. وقضية المعلومات هنا لها ثلاثة أبعاد مهمة، بعد كمي: يتعلق بكمية المعلومات المتاحة لصانع القرار، وبعد نوعي: يتعلق بطبيعة المعلومات ونوعيتها ومدى ارتباطها بموقف القرار، وبعد زمني: يتعلق بالوقت الذي تصل فيه المعلومات إلى صانع القرار. فالمعلومات يجب أن تكون كافية كماً وسليمة نوعاً وتصل في الوقت المناسب حتى يستطيع القادة تبين الموقف وتحديد أبعاده المختلفة واختيار البديل المناسب للتحرك.

إجمالاً لما سبق، يمكن القول إنه نظراً لتميز قرار الأزمة، باعتباره قراراً ذا طبيعة استثنائية يتم اتخاذه في وقت قصير نسبياً لمواجهة خطر حال لم يكن متوقعاً، أو في أفضل الأحوال لم تكن أبعاده واضحة تماماً، فإن عملية صنع القرار أثناء الأزمة تكتسب أهمية كبيرة وتحدد بشكل واضح مدى النجاح أو الفشل في إدارتها. وهنا تبدو أهمية الهيئة المقترحة في مجال إدارة الأزمات لدورها المفترض في ترشيد صناعة القرار الخليجي في فترة إدارة الأزمات ●

*باحث سياسي في مجلس الشعب المصري
-وحدة العلاقات الدولية

«فرضية صدام فرعيات الثقافة الواحدة» وانعكاسها على التعاون الخليجي المشترك

تمر منطقة الخليج العربي في أعقد حقبها التاريخية، فهي تواجه موجة من التحولات الثقافية والسياسية في محيطها الإقليمي، تنذر بحدوث مخاطر من الصراعات الواسعة، لا أحد يستطيع التكهن بمدياتها ونتائجها، ويذهب بعض المحللين إلى وضع ذلك ضمن مخطط غربي تجاه العالم الإسلامي، في ضوء تفاعل وتصاعد نشاط الإسلام السياسي الذي يعتمد على جملة من المفاهيم والأفكار، التي لا يمكن رفضها كلياً في سياق قيم ومبادئ الدين، عند قطاعات واسعة من الشعوب الإسلامية بمختلف مذاهبهم ومدارسهم.

د. عبدالواحد مشعل *

في الوقت الذي لم تتمكن الثقافة الإسلامية الحالية تجاوز النهج الأفلاطوني وسط متغيرات خطيرة في السياسة الدولية، الأمر الذي حدا بهؤلاء المحللين القائلين بوجود مخطط يستهدف إضعاف العالم الإسلامي، إلى ترجيح الصراعات الداخلية على التدخل الخارجي المباشر، أي اللعب على أوتار التناقضات والاختلافات في الثقافة الإسلامية ذاتها، وقد ساعد على تهيئة بعض بوادرها وجود أنظمة سياسية مستبدة، لا هي تفاعلت مع شعوبها، وخاضت معها تجربة ديمقراطية شفافة، ولا هي عملت على تنميتها ونقلها إلى عصر الصناعة والحضارة، حتى عاشت هذه الشعوب الفقر والظلم والطبقية والتهميش والتوريث، بينما أخذت تلك النظم السياسية تكتسب يوماً بعد آخر ثقافة الطبقة المتعالية، أدى هذا بكثير من الحكام للنظر إلى شعوبهم، على أنهم قطعان لا حول لها ولا قوة، مما أدى إلى ردود أفعال مختلفة في أجزاء كثيرة من العالم العربي، تبلورت على شكل تيارات دينية متشددة أو اتجاهات سياسية معارضة تتكون من تيارات مختلفة، في واقع اجتماعي متردٍ يحتاج إلى إنقاذ. إن هذا الواقع وضع الإنسان العربي والمسلم في حالة خضوع مهين لفترة طويلة من الزمن، الأمر الذي جعله يبحث أو يتحين أي فرصة يتمكن من خلالها كسر حالة الخوف، والانطلاق كالمارد من القمقم، وهذا ما تحقق على شكل ثورات شعبية ضد أنظمة سياسية «عائلية» معتقة، وهو ما آل إليه الحال في تونس ومصر سلمياً، واتخذ أسلوب القوة المسلحة في ليبيا مؤخراً.

أولاً: خريطة الصراع الإقليمي

من يمعن النظر جيداً في التطورات والتغيرات الجارية في المنطقة العربية ومحيطها الإقليمي، يجد أن هنالك مؤشرات خطيرة تنذر بصراع ثقافي أو صدام ثقافي هو غير ذلك الصدام الذي صوّره عالم الاجتماع السياسي صموئيل هنتغنتون، بأن المستقبل ينتظره صدام حضاري أو ثقافي بين حضارة الغرب من جهة وحضارة المسلمين والصينيين من جهة أخرى، ويظهر أنه صور أو رسم مستقبل البشرية في القرن الحادي والعشرين في نطاق خريطة صراع ثقافي عالمي متوقع، لكي تنطلق سياسة عالمية تؤكد صحة الاتجاه العولمي في أطره العالمية، إلا أن المعطيات الشاخصة في منطقتنا، ولا سيما بعد حربي أفغانستان والعراق تؤكد أن النظرية التي جاء بها هنتغنتون في منتصف التسعينات، وجدت لها صدى في توجه السياسة الدولية آنذاك، وقد ضعف كثير من بنودها المتوقعة بعد سلسلة من الأحداث الدولية لعل آخرها الأزمة المالية العالمية، لتبرز على الساحتين الدولية والإقليمية المحيطة بمنطقتنا في المرحلة الحالية متغيرات ثقافية وأيديولوجية ومصالح اقتصادية، أفرزتها تحديداً حرب الخليج الثالثة والأوضاع في أفغانستان وقضية المفاعل النووي الإيراني والقلق على مستقبل أمن إسرائيل، كقضايا حيوية تحتم على مخططي السياسة العالمية في الدول الفاعلة بالتاريخ المعاصر وضع أطر جديدة للتعامل مع المصالح الدولية الحيوية في المنطقة، حيث

أضحت تلك المتغيرات تشكل حالة قلق شديد في مسرح السياسة العربية عامة والسياسة الخليجية خاصة، تحركها مخاوف متزايدة لمعطيات ثقافية وسياسية محلية تؤشر إلى رسم خريطة متوقعة للصراع الإقليمي للشرق الأوسط، تتخذ من المتغير الثقافي المحلي مبرراً لها، حتى بات الأمر يفترض وجود فرضية جديدة قد تكون معدلة عن فرضية هنتغنتون من إطارها العالمي إلى الإطار الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، وربما يشمل ويمتد فرضها إلى حدود دول آسيا الإسلامية «دول النمور» لتطرح خريطة صراع ثقافي إقليمي تؤكد بعض معطياته الأولية فحوى هدف مركزي يتمثل في تصفية الجيوب المقلقة «للاستقرار الدولي» عبر صدام فرعيات ثقافة شعوب المنطقة نفسها، تحركها المصالح السياسية المتشابكة على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي، مستخدمةً أقوى سلاح في ذلك «سلاح الثقافة وتناقض فرعياتها»، من دون وجود حاجة للتدخل العسكري بتكلفته البشرية والمالية الباهظة، ليتم توقع ذلك بعد انبثاق عصر جماهيري جديد أفرزته ظروف موضوعية دفعت الإنسان إلى ذلك، تحت شرعية محلية بفعل طغيان الحكام والمستبدين الذين سلكوا طريق إقرار حق العائلة في الحكم ورفاهيتها، مقابل ملايين من البشر لم يحصدوا خلال سنوات طوال سوى الخضوع والتنكيل عبر أجهزة أمنية قمعية حارسة أمينة على صيانة عرش هؤلاء الحكام وعوائلهم والذين تسللوا في غفلة من الزمن تحت حجة الدفاع عن حياض الأمة وتحرير فلسطين كواجب قومي وإسلامي، ليفرز الواقع الجديد ظروفاً جديدة قد يتبنى بعضها المنهج الأفلاطوني في الحكم على الآخر وثقافته. لذا فالصراع الذي يمكن قراءة بعض ملامحه في المحيط الإقليمي الخليجي، يؤشر إلى مزيد من تفكك الأمة لصالح إسرائيل، وإذا كانت المبررات الداخلية المتفاعلة تعطي الحق للجماهير في اختيار إرادتها، فإن المخاوف التي تحدق بالمنطقة العربية قد تكون أكبر مما هو متوقع من فرضية تحقيق إرادة الجماهير بثورات شعبية. فالعالم تغير والسياسة الدولية أخذت تدور في فلك جديد يقترب ويبتعد عن المنطقة تحت مبررات لا حدود لها. وهنا ينبغي أن نقف عند نقطة مركزية، هي أنه إذا بقي المنهج الأفلاطوني يحكم العقل العربي والإسلامي، فإن ثمة مخاطر ستحدق بالمنطقة الإسلامية على امتداد طولها وعرضها، تحت تأثير المتغير الثقافي، سواء على صعيد الدولة المحلية المحررة من حكامها أو على صعيد المحيط الإقليمي، تحت وطأة الصراع الإثني والمذهبي السياسي، الذي يروج له وفق فرضية جديدة تقول بهذا، أي فرضية الصراع الثقافي من داخل الأمة، وليس مع الآخر العالمي، كما ذهب إلى ذلك هنتغنتون من قبل، والشيء الذي يخشاه بعض المحللين أن تكون هنالك مباركة شرقية وغربية لمثل هكذا صراع، ولذلك فإن انعكاسه على منطقة الخليج العربي بالتأكيد يكون مباشراً، وهذا يؤثر حتماً في تغير خريطة المنطقة بعد سلسلة ويلات من الحروب المدمرة، والتي دفع ثمنها الباهظ الشعب العراقي تحديداً.

إن مضي أكثر من ثلاثة عقود على حرب الخليج الأولى وعقدين على حرب الخليج الثانية وأقل من عقد على حرب العراق واحتلاله وعقد على حرب أفغانستان، يدفع كثير من المتخوفين على سلامة الأمن القومي العربي والإسلامي إلى القلق الشديد من ضرب هذا الأمن من الداخل، وليس من الخارج، بأدوات محلية وإقليمية، تعمل وفق المنهج الأفلاطوني «أبيض أسود» يحركها المتغير الثقافي والاقتصادي، وربما سيكون تقسيم الوليمة فيما بعد على أطراف إقليمية تنتظر. لذا فإن المنطقة الخليجية تقف اليوم أمام تحديات ضخمة أولها مواجهة أوضاع جديدة، أخذت تظهر في ساحتها الداخلية كأحداث البحرين وغيرها. وثانيها، تحديات تفاقم الأزمة بعد مرحلة سوريا، وما يمكن توقعه في العراق، ولاسيما بعد الدعوات إلى الأقاليم، وانسحاب القوات الأمريكية منه، والتي يربطها البعض بتشابك الصراع نفسه، وكذلك لبنان وما يمكن أن يستجد فيها من تداعيات مشابهة، وتبقى المحصلة النهائية ليس في صالح العرب والمسلمين سواء على المدى القريب أو البعيد. فضلاً عما سينتج عن صعود الاتجاهات الدينية في تونس ومصر بعد التغير وتوقعات أخرى مشابهة في ليبيا وربما سوريا، كمتغيرات سياسية وثقافية، تؤثر في رسم سياسة هذه الدول داخلياً وخارجياً، وهو ما بدأ يشكل بحد ذاته تحدياً داخلياً، يتمثل في الصراع بين الاتجاهات التحديثية العلمانية المقلدة للنموذج الغربي والاتجاه الديني، ويظهر هذا التخوف رغم تأكيد القادة الإسلاميين على احترام اختيارات الناس في ما ساروا عليه، ولا سيما قضية حقوق المرأة وحرياتها أو قضية التعبير عن الرأي وغيرها، وهنا تبرز مسألة أساسية يمكن أن تكون نقطة نقاش تتعلق بالتصريحات والنوايا الحسنة للقادة الجدد، وهي عامل مطمئن من حيث النوايا في تأسيس علاقة ديمقراطية جديدة في هذه البلدان، لكن المشكلة الأساسية قد تتعدى ذلك إلى قضية أعمق تكمن في المنهج الذي يحكم تفكير هؤلاء القادة أنفسهم ومنظريهم، والتي يمكن أن تكون بحد ذاتها أداة تستخدم في الصراع الإقليمي المتوقع إذا لم يتم تجديد هذا المنهج وفق أصول الدين الأولى، وفي القدرة على التفاعل مع متغيرات السياسية الدولية الحالية، وما يمكن أن تنعكس آثاره سلباً أو إيجاباً على المنطقة الخليجية خاصة والمنطقة العربية بشكل عام. وإذا كان البعض يرى أن الأطراف الدولية

يتعين على دول مجلس التعاون تعزيز تعاونها المشترك لمواجهة تحديات المرحلة

ينبغي أن يأخذ العمل الخليجي المشترك مساراً إصلاحياً ويستفيد من العبر التي مرت بالمنطقة

المختلفة لديها بعض التوجس ومنها القلق على أمن إسرائيل، فإن مخاوف الإسرائيليين أنفسهم لم تكن بمستوى القلق الشديد، وهم يقرأون اتجاهات الصراع، ليس ضدهم على أقل تقدير، في المرحلة الحالية بقدر توجهه نحو أطراف الثقافة الواحدة تحديداً، وهنا تكمن إشكالية العلاقة التي تحكم حاجة الأمة إلى الحوار ورص الصفوف في المرحلة الحالية، وبين تعدد رؤى سياسية أيديولوجية محلية قاصرة النظر في البعد الاستراتيجي، وهي متهيئة لعملية الاصطفاف والتصعيد.

ثانياً: التحولات الإقليمية المتوقعة والتعاون الخليجي

إن اختبار صدق فرضية صدام أطراف الثقافة الواحدة من عدمه، يحتاج إلى تحليل علمي معمق للمتغيرات المؤثرة في الواقع الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في المرحلة الحالية، وإخضاعها لدراسات رصينة في مجال علم الاجتماع والإنثروبولوجيا والسياسة والاقتصاد، وكمحاولة متواضعة وسريعة يمكن الحديث عن أثر التحولات الإقليمية المتوقعة على الواقع الخليجي، وهذا يتطلب وقفة متفحصة لواقع العمل الخليجي المشترك خلال ثلاثة عقود من انبثاق مجلس التعاون الخليجي، الذي وجد في الأصل لمواجهة تداعيات الحرب العراقية-الإيرانية على المنطقة الخليجية آنذاك. واليوم قد تغير الحال، واتسع نطاق المخاوف الخليجية بعد الثورات الشعبية في العالم العربي، والتي يستمر مسلسلها يوماً بعد آخر، كذلك مع تصاعد أدوار محلية وإقليمية ودولية متشابكة، وما يمكن أن تتمخض عنها من نتائج مقلقة على مصير المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة الخليج الغنية بالنفط بشكل خاص، خاصة مع تصاعد مخاوف بعض الأطراف المحلية والإقليمية من صعود الإسلام السياسي إلى دفة الحكم، وما يمكن أن تفرزه اتجاهات الصراع الأيديولوجي المحلي من معطيات جديدة تبعث على مخاوف إقليمية متعددة، فضلاً عن مخاوفها المحلية، ولاسيما في ما يتصل بتوقع تحولات سياسية وثقافية، ربما تكون مفاجئة وسريعة، الأمر الذي يضع أمام مجلس التعاون الخليجي خريطة تحديات سياسية جديدة، لا أحد يعرف حدودها الحقيقية وسط إفرازات جديدة بعد سنوات من حرب العراق، وتصاعد لاعبين فاعلين في الإقليم الخليجي العربي، أبرزها اللاعبان الإيراني والتركي ولكل منهما مصالح ووجهات نظر مغايرة عن الآخر في الشكل، وربما تصب في نقطة مشتركة في بعض أهدافها الحيوية من حيث الجوهر، ولاسيما ما يتصل منها بالجانب الاقتصادي، فضلاً عن متغيرات داخلية قد تستخدم بشكل أو آخر بتأثير المتغير الثقافي على لاعبين محليين، بحكم الضرورة، اعتقاداً منهم بالدفاع عن مصالح محلية حيوية، أو استخدامهم كأداة في هذا الصراع، ضمن تصورات وتوقعات تخص مستقبل المنطقة. في الوقت نفسه أخذ اللاعب الخليجي، يتصدر المشهد السياسي ضمن حساب مصالح بعينها، والشيء الذي بات يهم المجتمع الخليجي هو قضية العمل المشترك ضمن إطار مجلس التعاون الخليجي، الذي ينبغي إعادة صياغته من جديد وفق تأكيد مصلحة الشعوب الخليجية والعربية والإسلامية، حتى يكون متغيراً أساسياً في التماسك الخليجي من خلال حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع مد اليد إلى كل أطراف المحيط الإقليمي للحوار، وترجيح مصالح المنطقة وتفوقها على مصالح أي من اللاعبين الآخرين من خارج الإقليم.

إن التحولات والتغيرات المتوقعة في المنطقة العربية بشكل عام، مرتبطة كذلك بمسارات إقليمية ودولية، أبرزها المساران الغربي والشرقي، اللذان ربما تلتقي مصالحهما في نقطة معينة أو تفترق حسب الظروف المحيطة بالمنطقة، وما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع الداخلية في بعض الدول العربية بعد حقبة «الربيع العربي»، وطبيعة سياسة أو اتجاه بعض الأطراف الإقليمية، كتركيا التي ظهرت مساندة للشعوب وحقوقها الإنسانية، وهي تقلب مواقفها حسب مجريات الأمور السائدة، وفق توقع زيادة استثماراتها وتنفيذ مشاريع اقتصادية أو إيجاد أسواق لبضائعها المختلفة في الأسواق العربية، أو أنها تسعى إلى زيادة نفوذها السياسي في المنطقة مقابل المحاولات الإيرانية الساعية لتحقيق مصالحها الأيديولوجية والاقتصادية واصطفافها مع المسار الروسي والصيني-الكوري الشمالي المناهض للمصالح الأمريكية والغربية في المنطقة ببعديه السياسي والاقتصادي في إطار التسابق الحميم على توسيع مساحة نفوذ كل منهما في العالم بشكل عام، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، وكذلك على صعيد طموح كل طرف في كلا القطبين، لتحقيق أهدافه وحسب توجهه الأيديولوجي. هذا في إطار حسابات دائرة المصالح القومية الاقتصادية والسياسية العامة، أما على الصعيد الثقافي فكل متغير محلي أو إقليمي يدفع إلى الصراع الثقافي سيكون

لصالح مساري السياسة الدولية آنفي الذكر، لتدفع عندئذ شعوب المنطقة العربية والإسلامية ثمنه باهظاً، أي تكون الأخيرة هي الضحية. لذا فإن تأثير المتغير الثقافي سيكون حاضراً في أجندة هذه الأطراف جميعاً، في الوقت الذي تتمتع فيه إسرائيل بالاستقرار، وهي تراقب التغيرات المتفاعلة في «الربيع العربي»، وكيف ستكون لها مساهمة كبيرة أو صغيرة في رسم خريطة سياسة الشرق الأوسط، تجاه جملة من القضايا الداخلية والدولية، ومدى انعكاسها على مستقبل المنطقة العربية بشكل عام، والمنطقة الخليجية بشكل خاص، وهذا الأمر يتوقف على تشكيل خريطة منطقة الشرق الأوسط الجديد، والذي ربما سيكون ناتجاً التناقض الأيديولوجي والثقافي في فرعيات الثقافة الواحدة، بل إنه سيشكل حجر الزاوية في اصطفاف قوى الصراع المتوقع تحت تأثير المتغير الثقافي الذي يظهر أنه مهيأ أكثر من المتغيرات الأخرى في التأجيج له، ليكون منطق اللاعب الدولي في كلا القطبين منسجماً مع مصالحهما الحيوية: ترك عنصر التضاد السياسي في ثقافة شعوب المنطقة العربية ومحيطها الإقليمي يقول كلمته، ويظهر فعله في تمزيق المنطقة العربية بشكل عام، أكثر من أي خيار آخر «كالتدخل على الأرض» الذي تكون تكلفته عالية جداً في عالم يمر بأزمة اقتصادية خانقة. ففرعيات الثقافة السائدة في المنطقة العربية ومحيطها الإقليمي- بعد التغيرات الجوهرية الأخيرة في العالم العربي وما ينتظر من مفاجآت أخرى - مهيأة لأي احتمال للصراع، ولا سيما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، وتزايد القلق بشأن تطور مجريات الأوضاع في سوريا وعملية الشد والجذب في البحرين، ومناطق أخرى في العالم العربي.

ثالثاً: أهمية العمل الخليجي المشترك

لا شك في أن كل ذلك تترتب عليه نتائج خطيرة، تدفع إلى أتون الصراع المحلي الذي تجني ثماره القوى الكبرى ضمن فلسفة جديدة تضمن لنفسها مزيداً من المصالح وتهيئة الأجواء المناسبة لإضعاف الأمة، وضمان الأمن الكافي لإسرائيل ضمن تشكيل مؤجل لخريطة الشرق الأوسط الجديد إذا لم تنتبه الأمة إلى واقعها وتراجعه مراجعة علمية نقدية لترجيح مصالحها الحيوية على المشاريع السياسية والمصالح المنفردة التي لا تجني الأمة منها غير الخسارة والتراجع والتأخر عن ركب الحضارة الإنسانية المتصاعدة. لذا يقع على عاتق مجلس التعاون الخليجي إزاء هذه الأحوال وتشابك خيوطها تعزيز تعاونه المشترك، والانصراف إلى تكوين قوته الداخلية أولاً، وإلى فتح باب الحوار الجدي مع أطراف إقليمية وعلى رأسها إيران من أجل الحفاظ على سلامة الأمة الإسلامية ثانياً، ليكون التفاعل وسيلة فاعلة في إيجاد فرص التطور الحضاري الذي يضمن السلام في المنطقة، ويساهم في السلم العالمي أيضاً. لذا ينبغي أن يأخذ العمل الخليجي المشترك مساراً إصلاحياً والاستفادة من العبر التي مرت بالمنطقة الخليجية ومحيطها الإقليمي، والعمل على تجنب أضرار صراع قد يكون بتأثير متغيرات يصعب ضبطها في مرحلة التحولات الجارية في المنطقة العربية بشكل عام. ولذلك فإن اتجاه مجلس التعاون الخليجي نحو عمل تعاوني مثمر يكون عن طريق بناء استراتيجية متكاملة للعمل الخليجي المشترك في الميادين التنموية، وتحقيق خطوات باتجاه مزيد من الإصلاحات الاقتصادية وبناء نموذج تعاوني جديد يأخذ في الحسبان رغبات السكان في كل دولة على أن تكون خطة التنمية البشرية المستدامة تأخذ مسارها التطبيقي على مستوى المجتمع القومي الخليجي بأسره وبجهد وطني، والعمل على تحديث الدولة الخليجية وبناء مرتكزاتها الأساسية، على أساس صياغة نظام دستوري يتلاءم مع الخصوصية الخليجية ضمن سياق العمل الخليجي المشترك من أجل بناء الإنسان وإعطائه حقه الثقافي، بما يتلاءم مع تصوراته الاجتماعية، وكذلك العمل على بناء منظومة العمل الدبلوماسي الخليجي المشترك المستقل، وعدم الانصياع كرهينة لطرف دولي دون آخر، فالسياسة الدولية متقلبة وتسعى إلى تحقيق مصالحها الآنية والمستقبلية، ولا يمنعها من ذلك عنصر الصداقة أو التحالف. لذا فإن قاعدة العمل الخليجي المشترك تبقى مرتبطة بقوة العلاقة بين المواطن والدولة. ويمكن تعزيز هذا التعاون المشترك عن طريق بناء منظومة دفاعية متكاملة للدفاع عن المصالح الخليجية بعيداً عن المساعدة الأجنبية التي تكلف البلاد والعباد خسائر فادحة، وبالتالي لا تجني منها الشعوب شيئاً، حين تغير السياسة الدولية بوصلتها حسب مصالحها الحيوية، وفي مقدمتها أمن إسرائيل. وكل هذا التعاون الخليجي المشترك لدرء خطر التحولات المتوقعة في المنطقة، يمكن أن يتبلور بشكل منتظم من خلال تحقيق وحدة خليجية متكاملة المؤسسات تؤطر لبرنامج سياسي منفتح على العالم وتقدم نموذجاً ديمقراطياً مميزاً، سواء من خلال نظم حكم دستورية أو إيجاد صيغ مقاربة، تكون فيها الشعوب حاضرة ومساهمة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية من أجل بناء مواطنة حقيقية تربط الإنسان بأرضه وتاريخه ●

تطور أحداث المنطقة يجعل دول الخليج أمام خريطة تحديات سياسية جديدة

*أستاذ مساعد - قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة بغداد

أزمة «14 فبراير» في البحرين ومستقبل الأمن بمنطقة الخليج

جاءت الأزمة التي مرت بها مملكة البحرين منذ ١٤ فبراير ٢٠١١م كاشفة عن جملة من الحقائق ذات الصلة بأمن منطقة الخليج والتي يجب تدارسها جيداً من أجل مستقبل آمن للمنطقة، ومن أهم تلك الحقائق:

عطا السيد الشعراوي*

أولاً: أهمية الأمن الاجتماعي في دول الخليج:

يعتبر الأمن الاجتماعي الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملاً رئيسياً في حماية منجزاتها والسبيل إلى رقيّها وتقدمها لأنه يوفر البيئة الآمنة للعمل والبناء.

لقد جسدت أزمة ١٤ فبراير أزمة الولاء والانتماء للوطن أو ما أطلق عليه بعض علماء الاجتماع ظاهرة الهويات الصغرى، الطائفية والقبلية والعرقية والدينية، الأمر الذي يفرض ضرورة التحرك الخليجي على صعيد الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمثقفين ورجال الدين من أجل وضع الخطط الضامنة للفصل بين ضرورات الانتماء الوطني الجامع لجميع الفئات والجماعات المشكِّلة للمجتمع وبين التنافس السياسي بين هذه الفئات من أجل تحقيق المصالح العامة للجميع، بعيداً عن أي فرز طائفي ومذهبي وعرقي داخل كل دولة، وعدم تحويل الطابع السياسي للخلافات الداخلية إلى صراعات مذهبية وطائفية وعرقية.

ومن المفيد أن نذكّر هنا بالآليات التي وضعها البيان الختامي لمؤتمر «الهوية في الخليج العربي.. التنوع ووحدة الانتماء» الذي عقد بالمنامة في عام ٢٠٠٩ والتي يجب ان تعمل حكومات دول الخليج على تفعيلها وتنفيذها وهي:

❖ تعزيز الهوية كلحمة ضامنة لوجود دول الخليج والدول العربية والإسلامية في مناخات عالمية متغيرة.

❖ التأكيد على القواسم المشتركة بين دول المنطقة وتنوع مكونات مجتمعاتها والحث على بلورة القيم والمبادئ المشتركة التي تقف وراء هذه الهوية الجامعة، والسعي إلى تعزيز هذه القواسم المشتركة بين الهويات والثقافات الفرعية ودعم الهوية الجامعة والانتماء الوطني في كل قطر خليجي بما لا يتعارض مع الإطار الحضاري العام على المستوى العربي والإسلامي والإنساني.

❖ الفصل بين ضرورات الانتماء الوطني الجامع لجميع الفئات والجماعات المشكلة للمجتمع وبين التنافس السياسي بين هذه الفئات من أجل تحقيق المصالح العامة للجميع بعيداً عن أي فرز طائفي ومذهبي وعرقي داخل كل دولة.

❖ عدم تحويل الطابع السياسي للخلافات الداخلية إلى صراعات مذهبية، وطائفية وعرقية، والاستفادة من دروس وتجارب الدول والتجمعات الإقليمية الأخرى.

❖ مواجهة الخلل السكاني من خلال مدّ الجسور بين التجمعات السكانية المتنوعة وغرس قيم التسامح والتعايش والاندماج البنّاء والمشاركة الفاعلة في المجتمع بتعاون بين القطاعات الحكومية والسلطة التشريعية ومنظمات المجتمع المدني والنخب الفكرية ورجال السياسة ورجال الدين ووسائل الإعلام.

❖ توحيد فهم عميق مشترك للهوية وقيم المواطنة الحقة

والمرجعية الدينية والعروبية كثوابت رئيسية في الهوية الخليجية بعيداً عن الصور السلبية للطائفية العرقية والمذهبية.

❖ تأكيد أولوية اللغة العربية كأداة للتعليم والتعامل على أهمية المنظومة التربوية والتعليمية كقناة لتعزيز الهوية بثوابتها وترسيخ قيمها في نفوس الناشئة من خلال مراجعة المناهج والبرامج والكتب الدراسية وتعزيز مضامينها الثقافية بمرجعية عربية إسلامية وخصوصية خليجية تعمل على ترسيخ القيم النبيلة لحقوق الإنسان والمواطنة في بعدها المشترك الأصيل بالمرجعية الإسلامية الناظمة.

❖ استثمار كافة قنوات التنشئة الاجتماعية لخدمة الهوية القطرية ومقوماتها على مستوى وسائل الإعلام وتنظيمات المجتمع المدني ومختلف مؤسسات تأطير وتنشئة الطفولة والشباب والنساء ومختلف الشرائح الاجتماعية عبر كل الوسائل التربوية وطرائق التأثير.

❖ التأكيد على دور الشباب في عملية دعم الهوية وتعزيز مقوماتها لمواجهة تأثيرات العولمة والمَدِ الأُحادي النظرة اعتباراً للدور المنتظر من هذه الفئة في الدفاع عن الهوية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية من دون مركب نقص بوعي كافٍ ومشاركة خلاقة ومساهمة فعّالة في التنمية الشاملة.

على دول الخليج أن تعمل على تفعيل التعاون العسكري البيني الخليجي-الخليجي

ثانياً: صعوبة الثقة بإيران كشريك في الترتيبات المستقبلية:

فقد ظهرت إيران بوجه «خطير» خلال تلك الأزمة التي تعرضت لها مملكة البحرين عكس نواياها الحقيقية والتي تتناقض مع ما ترفعه من شعارات من قبيل سلمية برنامجها النووي، وأنها لا تمثل خطراً على دول الجوار، بل تسعى إلى تطبيع العلاقات مع دول الخليج، كما تزعم أنها لا تعمل وفق مبدأ تصدير الثورة الحاكم لسياستها الخارجية منذ اندلاع تلك الثورة في عام ١٩٧٩ م.

لقد لعبت إيران دوراً «سلبياً» خلال أزمة ١٤ فبراير، وتنوعت الأدوات التي تدخلت بها ما بين تصريحات على لسان مسؤوليها تطالب بسحب قوات «درع الجزيرة» من مملكة البحرين، والتعامل كأن هذه القوات هي قوات احتلال، إلى استغلال وتوظيف بعض القنوات وخاصة قناة «العالم» في قلب الحقائق والأحداث لإيجاد رأي عام دولي مناهض وضاغط على مملكة البحرين، إلى الإعلان عن تحريك سفن إغاثة «لشعب البحرين» إلى اقتراح المبادرات والحلول للأزمة.

هذا الدور الذي لعبته طهران في أزمة ١٤ فبراير أكد بما لا يدع مجالاً لأدنى شك أن الرؤية التي تصر عليها طهران لمستقبل أمن الخليج والتي تقوم على رحيل القوات الأجنبية عن المنطقة وإنهاء الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، وتبرر ذلك بأن أمن الخليج لا يتحقق إلا من خلال أبناء الخليج أنفسهم، هو قول حق يراد به باطل، حيث بات من الواضح أن طهران تسعى من خلال تلك الرؤية إلى الهيمنة على المنطقة بوصفها «دولة منفردة» هي الأكثر قوة في منطقة الخليج، وأن الاستفراد بدول المنطقة يتيح لها السيطرة والتحكم والقدرة على توجيه المنطقة بما يحقق مصالحها.

ثالثاً: مخاطر الاعتماد على الوجود الأمريكي:

فقد اتخذت واشنطن موقفاً غامضاً بل متخبطاً تجاه أزمة ١٤ فبراير وتطوراتها المختلفة، حيث تضاربت تصريحات مسؤوليها إلى أن جاء خطاب الرئيس أوباما نفسه في ١٩ مايو الماضي ليؤكد عدم وضوح الرؤية والانحياز إلى رؤية معينة.

ثم جاءت «وثائق ويكيليكس» وما كشفت عنه من اتصالات ورسائل متبادلة بين إحدى جماعات المعارضة البحرينية والسفارة الأمريكية في المنامة والتي يمكن القول إنها مثلت تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية حيث مارست السفارة الأمريكية دوراً منافياً للتقاليد الدبلوماسية المعروفة.

وفي السياق ذاته، جاءت زيارة مايكل بوسنر مسؤول الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال في وزارة الخارجية الأمريكية إلى مملكة البحرين في شهر يونيو وحضوره جلسة محاكمة بعض متهمي الأحداث الأمنية الأخيرة في محكمة السلامة الوطنية وزيارته مستشفى السلمانية ومطالبته بعودة المفصولين إلى أعمالهم وهو ما يعد أيضاً تدخلاً غير مبرر وغير مقبول وانتهاكاً لسيادة البحرين لا يمكن أن ترضى به واشنطن نفسها التي تتخذ العديد من الإجراءات الأمنية الصارمة حفاظاً على أمنها وتحقيقاً لسلامة مواطنيها.

ثم جاء خطاب الرئيس الأمريكي أوباما بالأمم المتحدة في الحادي والعشرين من شهر سبتمبر الماضي والذي دعا فيه حكومة البحرين إلى حوار جاد مع جمعية الوفاق باعتبارها ممثلاً عن المعارضة ليتجاهل حقيقة الوضع في المملكة من حيث إجراء حوار التوافق الوطني بين جميع مكونات وأطياف المجتمع والذي خرج بمرئيات سياسية واقتصادية واجتماعية وحقوقية توافقت عليها الإرادة المجتمعية باعتبارها المخرج الآمن والصحيح لأزمة ١٤ فبراير والتأسيس لمرحلة جديدة من النهضة والتقدم.

مقال araa@araa.net

المواقف الأمريكية المتناقضة تؤكد صعوبة الاعتماد على واشنطن في تحقيق أمن الخليج

وأخيراً جاء خطاب وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في شهر نوفمبر الماضي أمام المعهد الديمقراطي الأمريكي والذي تحدثت فيه عن الحاجة إلى إصلاح حقيقي في مملكة البحرين وساوت بين الأزمتين السورية والبحرينية رغم الفارق الكبير بينهما سواء من حيث طبيعة الأزمة أو كيفية تعامل الدولة معها.

ولا شك في أن هذه المواقف الأمريكية تثير الكثير من الشكوك وتؤكد صعوبة الاعتماد على واشنطن في تحقيق أمن الخليج وتحتم ضرورة البحث عن بدائل أخرى في المستقبل.

وتعمل واشنطن حالياً على تسويق المظلة الدفاعية لدول الخليج رغم أنها تحمل الكثير من المخاطر، وتشمل هذه المظلة دول مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلى مصر في إطار ما يسمى ترتيبات أمن الخليج، وتتكون من مجموعة من نظم البطاريات المضادة للصواريخ «باتريوت»، ومراكز تحميل معلومات رئيسية، وقواعد اتصالات مركزية، كما ستتضمن أيضاً طائرات «أواكس» من نوع بعيد المدى وفقاً للخبراء والمتخصصين. وستتوافر للمظلة كافة الإمكانات المطلوبة عسكرياً، من قواعد عسكرية دائمة، إلى قواعد عسكرية مستأجرة، وتسهيلات عسكرية، خاصة التسهيلات الخاصة بالمرور البحري، فضلاً عن اتفاقيات دفاع مشترك، كتلك التي بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق.

وتأتي هذه «المظلة الدفاعية» لتؤكد معارضة واشنطن لهجوم إسرائيلي ضد طهران، وكوسيلة ضمنية للاعتراف بإيران نووية، ولهذا حثت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون «إسرائيل» على التخلي عن أية خطط لشن هجمات أحادية الجانب ضد المنشآت النووية الإيرانية، ومنح وقت للدبلوماسية الأمريكية حتى تؤتي ثمارها.

وهذا الموقف ينسجم مع سياسة الرئيس الأمريكي باراك أوباما تجاه إيران، حيث تتجه العلاقات الأمريكية-الإيرانية إلى التوافق العلني الواضح ودعوات متبادلة إلى الحوار.

ورغم أن المظلة الدفاعية الأمريكية قد تكون كفيلة بحماية منشآت النفط، وكذلك حماية المصالح الأمريكية التي يمكن أن تكون عرضة لعمليات انتقامية من قبل إيران في حال اندلاع حرب ضدها، إلا أنها تحمل العديد من المخاطر، حيث إنها قد تدفع بعض الدول إلى اختراق الجبهات الداخلية العربية لإثارة النزاعات المذهبية والعرقية من أجل امتلاك أكبر قدر من أوراق الضغط والمساومة، وكذلك ستؤدي إلى تهميش القضايا المصيرية العربية في ظل صعود الملف النووي الإيراني إلى مقدمة الأولويات، وتزيد من الانقسامات العربية وربما تؤدي إلى عودة المنطقة إلى حالة من الاستقطاب التي قد تصل إلى نشوب حرب في المنطقة؛ خاصة أن «المظلة الدفاعية» ستشجع طهران على المضي قدماً في برنامجها والدفاع عن مصالحها من خلال الأساليب التقليدية وغير التقليدية للصراع، مما قد يدفع إسرائيل إلى شن هجوم عسكري على المنشآت النووية الإيرانية، وبالتالي جر دول الشرق الأوسط إلى الحرب.

رابعاً: الدور المحوري لقوات «درع الجزيرة»:

أكدت أزمة ١٤ فبراير الدور الرئيسي لقوات «درع الجزيرة» في تحقيق الأمن، حيث كان وجود تلك القوات في البحرين رادعاً قوياً لإيران، وضامناً للقضاء على العنف والشغب الذي حدث في البلاد، وأفشل مخططات طهران في قلب ميزان القوى الإقليمي وتصدير ثورتها وفرض هيمنتها.

وهو ما يفرض على دول الخليج أن تعمل على تفعيل التعاون العسكري البيني الخليجي-الخليجي، والاستمرار في العمل على رفع كفاءة القدرات العسكرية وتحديث القوات البحرية والجوية، وتوسيع المظلة الدفاعية الجوية الموجودة حالياً في المناطق العسكرية والمناطق النفطية، لتشمل كافة المناطق العسكرية والمدنية، وذلك بالاستفادة من منظومة الصواريخ التي تمتلكها كل دولة خليجية على حدة، واستغلال التنسيق الحاصل بين دول المجلس والولايات المتحدة في وضع الصواريخ المضادة.

وبذلك يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تؤمن استراتيجية دفاعية متوازنة بما يمكنها من تأمين أراضيها ويوفر لها القدرة على ردع العدوان البحري والجوي من دون تدخل خارجي مبالغ فيه قد يورطها في إعلان الحرب ●

*خبير متخصص في الشؤون الخليجية

ماذا عن مستقبل الدور الخليجي في العراق؟

هذا المقال، بدايته ونهايته تكمنان في عقدة. فعندما طرحَت عليَّ مجلة «آراء حول الخليج» الكتابة في عددها الثامن والثمانين، اخترت محور «السياسات الخليجية تجاه العراق في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي» محدداً لما سأكتب. لكنني وبعد البدء في الكتابة حول ذلك المحور، تبيَّن لي أن المقال، يجب أن تسبقه مقدمة صغرى، لا يمكنها أبداً أن تسبق نظيرتها الكبرى، وذلك إذا ما رمْنا أن نخلص إلى نتيجة صحيحة وموضوعية. إذ لا تصلح الصلاة من دون وضوء.

محمد عبدالله محمد *

بالتأكيد، فإن المقدمة الكبرى هي ما سيفرضه عليّ محور المقال، إلاَّ أن ما أعني به في المقدمة الصغرى، هو غياب دول الخليج العربية عن التأثير في مجريات الشأن العراقي، منذ سقوط بغداد في التاسع من إبريل من عام ٢٠٠٣م ولغاية الساعة، مستثنياً بذلك الحقبة التي استمرت ثلاثة عشر عاماً، والتي بدأت بغزو نظام صدام حسين للكويت الشقيق في أغسطس من عام ١٩٩٠ ولغاية عام ٢٠٠٣م، وذلك لاستثنائية تلك المرحلة، التي كان فيها العراق، يُهيأ للسقوط بالشكل الذي رأيناه، لذلك آثرت الحديث عنه منذ ما بعد الاحتلال.

أضيف إلى ذلك ربطاً بذلك الغياب، أنه حتى عندما أرسلت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ودولة الكويت بسفراء لها إلى بغداد خلال السنوات الماضية، فقد كان الأمر أشبه بالترميز السياسي والدبلوماسي فقط من دون أن يكون لهم دور محوري، يوازي ما كانت تقوم به دول أخرى، وبالتحديد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فضلاً عن دور العديد من الدول الغربية، كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا كل على شاكلته.

هذا الأمر، هو الذي يجعل من الحديث عن دور خليجي ما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق أمرٌ في غاية الصعوبة رغم أنه ليس مستحيلاً. كثيرة هي المحطات التي أتت فيها فرصة الولوج إلى العراق، لكن الدبلوماسية الخليجية لم تقتنصها، أو على أقل تقدير، لم تحسن استثمارها كما يجب، لذلك بقيت خارج نطاق التأثير والتأثر الطبيعي، ما خلا ذلك المتعلق بطوفان الاقتتال الأهلي واستعاره على الأراضي العراقية بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٨ والذي أثر بدوره السلبي على مجمل المنطقة، واجتماع الناس، ومن بينها منطقة الخليج العربي.

كان الجميع، ممن أمل أن يكون للعرب والخليجيين دورٌ في العراق، يأمل أن يتم اغتنام فرصة انعقاد القمَّة العربية الثالثة والعشرين، والتي كان من المزمع عقدها في بغداد، إلاَّ أن الأمر لم يحصل. بل إن دول الخليج هي من أسهمت «ولو جزئياً» في تضييع تلك الفرصة، لموقفها من الخطاب السياسي العراقي بشأن أزمة البحرين، في حين كان الأجدى النظر إلى الموضوع بصورة أشمل وأوسع، تتعلق بتكريس المزيد من النفوذ الخليجي في العراق، وهو

لم يفعل العرب و الخليجيون ما يكفي للعب دور سياسي حقيقي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي

الاهتمام بالعراق ليس نافلة من نوافل السياسة العربية بل فرض واجب لا يمكن تجاهله

الأمر الذي كان سيعزز من مكاسب هذه الدول، ويعيد تصحيح العديد من السياسات البينية للطرفين.

طيلة السنوات التي أعقبت الاحتلال الأمريكي لهذا البلد، لم يفعل العرب، وبالتحديد الخليجيون ما يكفي لأن يقال عنه إنه دور سياسي حقيقي. فعلى المستوى الداخلي، أصبح العرب في مستوى المشاهدة السلبية فقط، لما كان يجري في بغداد من تذابح واقتتال أهلي. وكان الخليجيون قادرين على أن يفعلوا الكثير، ولو عبر المكوّن السُّني في غرب العراق، إلاَّ أن ذلك لم يحصل كذلك مع الأسف. وعلى المستوى الخارجي، تركَ العراق أسيراً لتحالفات إقليمية، كان الخليجيون متضررين منها قبلاً، وبالتالي كانت حاجتهم ماسة لأن يكون لهم دور في العراق.

وكان يُمكن لذلك الدور، أن يفتح الباب أكثر نحو تسوية إقليمية أشمل، يدخل فيها الإيرانيون والأمريكيون الذين جلسوا فعلياً مع طهران في طاولة مستديرة ولثلاث مرات، ناقشوا خلالها الملف العراقي، الذي أصبح عملياً متقاسَماً بينهما. كما أن تلك التسوية «لو تمت» فإنها ستعيد التوازن الاستراتيجي للوضع في المنطقة بإيجاد علاقات نديّة إيجابية مع الضفة الشرقية من الخليج العربي، حيث إيران، وأيضاً على خط العلاقات العراقية تجاه الأقليم. فضلاً عن أنها ستنعكس أيضاً على الاستقرار الاقتصادي للأردن، الذي كان تاريخياً يعتمد على محددين اقتصاديين في مجال التجارة الخارجية والمياه والطاقة، وهما العراق وسورية.

ليس ذلك فحسب، وإنما كان سينعكس ذلك على مجمل الأمن القومي العربي، بوجود مساحة هائلة من الجغرافيا في الشمال الآسيوي «غرباً وشمالاً» ما يعني حزاماً يحمي سورية والأردن بالانعطاف نحو منطقة الخليج، ويصل بالطريق العربي نحو تركيا ومنها إلى أوروبا. وأيضاً مسار نَشِط باتجاه الشرق حيث إيران، وهي في عُمومها جغرافيا أكثر من استراتيجية لمحيط عربي مُهدّد إثنياً وأمنياً بيّنته الحوادث الأخيرة في مصر وتونس والجزائر. وبالتالي فإن الاهتمام بالعراق ليس نافلة من نوافل السياسة العربية بل هو فرض واجب لا يمكن تجاهله.

وحتى عندما فازت القائمة العراقية برئاسة إياد علاوي بـ ٩١ مقعداً، والقريبة جداً من حيث التوجهات مع الحالة العربية الأوسع، وكانت تطمح لأن تلقى دعماً خليجياً «حقيقياً» لم يحصل ذلك. وحتى عندما استُبدِلت مسألة أحجام الكتل الفائزة في انتخابات مارس ٢٠١٠ النيابية بموازين أخرى تتعلّق بـ «حُجِّيّة» رأي المحكمة الاتحادية في تفسير الكُتلة الأكثر أو الأكبر، ولم تُعطَ حق تشكيل الحكومة وأعطيت لقائمة أقلّ منها عدداً في المقاعد «دولة القانون ٨٩ - مقعداً». لم تفعل دول الخليج أي شيء لدعم القائمة العراقية وهي في معركة مصير.

هنا، وبعد كل ذلك الاستعراض، لا يمكننا إلاَّ أن نتساءل: هل دول مجلس التعاون لديها الاستعداد فعلاً لأن تعيد النظر في الكثير من سياساتها تجاه العراق؟ هذا هو السؤال المهم، قبل الحديث عن دور

لهذه الدول بعد عملية الانسحاب الأمريكي من الأراضي العراقية، لأنه هو الأسبق عن أي شيء آخر. في كلّ الأحوال، فإن دول الخليج ملزمة بأن يكون لها دور إن هي أرادت حفظاً أكثر لأمنها القومي، وتوازن حضورها الاستراتيجي في المنطقة. فمن الخطأ أن يظل العراق، خارج المنظومة العربية، وبهذه الطريقة العرجاء، بحيث تستفيد منه دول غير عربية، كتركيا وإيران، ودول غربية من دون أن يكون للعرب دور، وهم الأقرب إليه ديناً ولغة وثقافة.

لذلك، فإن أهم شيء يمكن أن تقوم به دول الخليج في هذا المضمار وفي هذه اللحظة بالذات، هو الولوج إلى العراق وبطرق مزدوجة، من دون تأخير. ويُمكننا الإشارة في ذلك إلى عدد من البوابات التي يُمكن لدول الخليج أن تستثمرها في عملية نفوذها داخل العراق، وهي كالتالي:

البوابة البحرينية: لقد كان للبحرين تجربة رائدة في هذا المجال. فقد عيَّنت المنامة لها سفيراً مفوضاً فوق العادة في العراق منذ سبتمبر من عام ٢٠٠٨، وقبله كان هناك قائم بالأعمال منذ عام ٢٠٠٤م. كما كانت للبحرين علاقات متينة وأواصر اتصال رفيعة مع شخصيات وأحزاب عراقية مؤثرة في الدولة العراقية. ففي فبراير من عام ٢٠٠٧ زار الراحل عبدالعزيز الحكيم، رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، وزعيم كتلة الائتلاف العراقي السابق البحرين، ثم تبعه بعد عامين نجله عمار الحكيم في نوفمبر من عام ٢٠٠٩ والتقيا ملك البحرين.

كما أن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، أوفد مستشاره لشؤون السلطة التشريعية، ومبعوثه الشخصي الدكتور محمد علي بن الشيخ منصور الستري إلى العراق، حيث التقى المرجع الديني الأعلى في مدينة النجف الأشرف آية الله علي السيستاني، وعدداً آخر من مراجع الدين البارزين بينهم إسحاق الفياض ومحمد سعيد الحكيم وبشير النجفي، بالإضافة إلى رئيس الوزراء نوري المالكي وعدد من المسؤولين العراقيين وذلك في مارس من عام ٢٠٠٩، ثم أوفده معزياً بعد وفاة عبدالعزيز الحكيم في أغسطس ٢٠٠٩.

واليوم، وبعد اشتداد الأزمة السياسية في البحرين، ودخول شخصيات سياسية عراقية على الخط، قد عكَّر من صفو ذلك التقارب البحريني-العراقي. لكن الأكيد، هو أن الأساس الدبلوماسي لا تزال قائماً بين الجانبين، وهو جاهز لأن يُنفَض عنه الغبار في أيّ لحظة مصالحة، وبالتالي فإن التقارب الخليجي-العراقي، إذا ما أريد له أن يحصل، فيمكنه أن يكون «أو يستعين» بالبوابة البحرينية، التي لا تزال قادرة على تمرير العديد من المشروعات الخليجية باتجاه العراق.

البوابة العُمانية: تعتبر الدبلوماسية العُمانية من أكثر الدبلوماسيات العربية لياقة وقدرة على الاختلاف والتميُّز في آن. فمسقط هي صاحبة علاقات الصداقة بامتياز مع الجميع، في الوقت الذي ليست لديها جبهات خلاف أو صراع سياسي، الأمر الذي جعلها «بيضة قبَّان» في العديد من الموضوعات والملفات في المنطقة، جعل حتى من الأمريكيين أن يستعينوا بها لحلحلة بعض مشكلاتهم مع الإيرانيين، سواء في الملف النووي أو قضايا الأسْر الأخيرة. وتأسيساً على ذلك، فإن سلطنة عُمان تمتلك أفضل العلاقات السياسية والاقتصادية مع الضفة الشرقية من الخليج حيث إيران. ولأن هذه الأخيرة، هي صاحبة اليد الطولى في العراق اليوم، وبالتالي فإن إيجاد خط اتصال خليجي-إيراني عبر البوابة العُمانية سيكون مفيداً.

الحديث عن دور خليجي في العراق بعد الانسحاب الأمريكي أمرٌ في غاية الصعوبة

ويمكن للدبلوماسية العُمانية، أن تهيئ أرضية مشتركة مع الإيرانيين في ما يتعلق بالملف العراقي. بل إن ذلك سيتيح المزيد من التسويات المزدوجة، والتي ستدخل فيها الإدارة الأمريكية وتركيا أيضاً فضلاً عن الإيرانيين أنفسهم، وهو ما سيوسِّع ويزيد من أهمية المسعى الخليجي داخل العراق، الذي يسعى هو الآخر لأن يفتح لها خطوط اتصال مع العمق العربي، سواء في منطقة الخليج العربي أو في الشمال الإفريقي.

البوابة الأمريكية: تعتبر الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي للعراق. وقد تعزَّز ذلك الحلف بعد عملية الانسحاب العسكري من الأراضي العراقية، عبر الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين. فلم يكن النفوذ الأمريكي قائماً على وجود ١٧٠ ألف جندي الأمريكي منذ سقوط بغداد، بقدر ما كان هناك نفوذ اقتصادي على العراق منذ أن حرَّر الحاكم المدني الأمريكي في بغداد الاقتصاد العراقي مطلع سبتمبر من عام ٢٠٠٣م، وفتحه أمام الشركات الأمريكية. وبالتالي فإن دول الخليج، وبما تملكه من علاقات خاصة مع الولايات المتحدة، قادرة وعبر تلك البوابة أن تلِج العراق، خصوصاً أن واشنطن ترغب في ذلك بشدة، وقد طلبته صراحة منذ سنوات لإحداث المزيد من التوازن الاستراتيجي داخل العراق أمام قوة النفوذ الإيراني فيه.

وفي كل الأحوال، فإن وجود دور خليجي في العراق يصبح في غاية الأهمية، خصوصاً في هذه المرحلة الحساسة التي تمر بها المنطقة. فاحتواء العراق، وضمّه إلى الحاضنة العربية، سيأتي بالنفع على كافة الدول، بل هو داخل في عملية الاستقرار الشامل للمنطقة، وهو ما نطمح إليه كشعوب خليجية ●

*باحث بحريني متخصص في الشؤون الإيرانية

قراءة في المبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن: الأبعاد والدلالات

شكلت المبادرة التي قدمها مجلس التعاون لدول الخليج العربية لحل الأزمة اليمنية واحدة من أبرز فرص الحل والتي حاولت احتواء الأزمة إقليمياً وعربياً وعدم الرغبة في تدويلها، كما حصل مثلاً مع الأحداث في ليبيا، وعلى الرغم من تعثر هذه المبادرة وتقديمها بصيغتين إلا أنها حققت - إلى حد ما رغم ما اكتنفها من سلبيات سوف نحاول توضيحها في ثنايا هذه الورقة - الأهداف الخاصة بها والتي رمت أكثر ما رمت إلى تحقيق توازن بين مطالب الثورة الشبابية في البلاد وبين الحفاظ على وحدة اليمن وتحقيق قدر من السلم والوئام الاجتماعي.

علاء عبدالرزاق *

لقد تضمنت المبادرة الخليجية جملةً من المبادىء والخطوات التي تخص وضع هذه المبادىء موضع التطبيق، ولعل أبرز المبادىء التي تضمنتها هذه المبادرة:

دعوة الحكومة اليمنية وأطراف المعارضة اليمنية ومن ضمنهم القيادات الشبابية التي أفرزتها الاحتجاجات التي تطالب بإقالة الرئيس علي عبدالله صالح إلى الاجتماع في المملكة العربية السعودية تحت رعاية مجلس التعاون لدول الخليج العربية طبقاً لجملة من المبادىء من بينها الحفاظ على وحدة اليمن واستقراره، وأن يلبي الاتفاق رغبة الشعب اليمني في التغيير والإصلاح، وأن يؤدي الحل إلى الحفاظ على وحدة اليمن واستقراره، وأن يلبي أيضاً طموحات الشعب اليماني بجميع فئاته والراغب في التغيير والإصلاح وإزالة مظاهر الفساد السياسي والإداري، وأن يتم نقل السلطة بطريقة آمنة تجنب وقوع اليمن في أتون الفوضى أو الحرب الأهلية، وأن تلتزم كافة الأطراف بإزالة مظاهر التوتر وأشكاله سواء على الصعيد السياسي أو الأمني، وإيقاف كل أشكال الملاحقة والمتابعة من خلال تعهدات وضمانات تعطى لكل طرف. وإذا كانت هذه هي المبادىء الخاصة بالمبادرة فإن آلياتها قامت على ضرورة أن يقوم الرئيس اليمني بنقل صلاحياته لنائبه كمرحلة انتقالية إلى حين الإعلان عن انتخابات جديدة، وأن تقوم قوى المعارضة بتشكيل حكومة توافق وطني برئاسة المعارضة لها الحق في تشكيل اللجان والإعلان عن موعد انتخابات جديدة، وصياغة دستورٍ جديد للبلاد. وكان رد فعل القيادات الشبابية المعارضة أن هذه المبادرة انحازت بشكل كبير للنظام القائم على حساب مطالب الثورة الشعبية.

ولما لم تسفر هذه المبادرة عن خطوات عملية تضمن تنفيذ بنودها ولا سيما استقالة الرئيس اليمني أو نقل صلاحياته إلى نائب الرئيس مع استمرار مسلسل العنف الدموي في أغلب المدن اليمنية تم تعديل هذه المبادرة بحيث أضحت تشمل البنود التالية: دعوة رئيس الجمهورية المعارضة لتشكيل حكومة وفاق وطني وبنسبة ٥٠ في المائة لكل طرف على أن تُشكل خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ التكليف، وتبدأ الحكومة المُشكلة بإزالة مظاهر التوتر على الصعيدين الأمني والسياسي، وتضمنت المبادرة برنامجاً يقضي بأن يقر مجلس النواب في اليوم التاسع والعشرين من بدء تنفيذ المبادرة

تلقت قوى المعارضة اليمنية المبادرة الخليجية بقدر من الترحيب الذي يخالطه بعض الحذر

الخطوات الخاصة بعدم ملاحقة الرئيس علي عبدالله صالح وبعض أقطاب حكمه ومنحهم الحصانة اللازمة التي تفضي إلى عدم ملاحقتهم قانونياً وقضائياً وهو الأمر الذي عدته قوى المعارضة نقطةً سلبية في برنامج المبادرة. أما في اليوم الثلاثين من دخول المبادرة حيز التنفيذ وبعد أن تعطى وتقر الضمانات الكافية واللازمة للرئيس يقدم الأخير استقالته لمجلس النواب ويصبح نائب الرئيس هو الرئيس الفعلي بالإنابة بعد مصادقة مجلس النواب على استقالة الرئيس. ومن ثم يقوم الرئيس الجديد بالدعوة إلى تشكيل لجنة تقوم بإعداد دستور جديد للبلاد والدعوة إلى انتخابات رئاسية تجرى في البلاد خلال ٦٠ يوماً من دخول المبادرة حيز التنفيذ، وفي حالة اكتمال صياغة الدستور يتم عرضه على استفتاء شعبي وإجازته بالاستفتاء الشعبي يتم وضع جدول زمني لإجراء انتخابات برلمانية خلال مدة يحددها الدستور الجديد، وبعد الإعلان عن نتائج الانتخابات يطلب رئيس الجمهورية من رئيس الحزب الفائز في الانتخابات تشكيل الحكومة، وبموجب هذه المبادرة تكون كافة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي شهوداً على هذا الاتفاق.

المبادرة الخليجية بينت الرغبة الإقليمية والدولية في ضرورة بقاء اليمن موحداً

لقد تلقت قوى المعارضة اليمنية ولا سيما القوى الشبابية التي كانت طليعة الاحتجاجات المطالبة برحيل علي عبدالله صالح وأركان نظامه المبادرة الخليجية بقدر من الترحيب الذي يخالطه بعض الحذر ولاسيما على صعيد الاتفاق على تشكيل اللجنة العسكرية والتوافق على أعضائها والتي سوف توكل إليها إعادة هيكلة القوات المسلحة اليمنية وإيقاف الصراع بين الأجنحة الموالية للرئيس صالح والأجنحة العسكرية المنشقة عليه. ومن المعروف أن تشكيل هذه اللجنة العسكرية يعني فيما يعنيه سحب الصلاحيات الخاصة بالرئيس علي عبدالله صالح كقائد أعلى للقوات المسلحة اليمنية، ولقد بدا للبعض أن تأخير تشكيل اللجنة يأتي من زاوية الحاجة لوجود اتفاق أو توافق وطني بشأن أعضاء اللجنة، الأمر الذي يعني تأخير تشكيلها إلى حين تشكيل حكومة الوفاق الوطني، تجنباً لحدوث خلافات بين حزب المؤتمر الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك المعارضة.

لقد أشارت بعض قوى المعارضة إلى أن المبادرة قد تكون نجحت في نزع فتيل الحرب الأهلية التي كانت قاب قوسين أو أدنى للاندلاع في اليمن، لكنها وفي الوقت ذاته لم تعطِ تطمينات وافية وناجعة حول مستقبل أسرة الرئيس علي عبدالله صالح ودور نجله أحمد صالح الذي يتولى مهمة قيادة الحرس الجمهوري ومدى إمكانية أو عدم إمكانية توليه لمنصب سيادي أو عسكري، وبالتالي عودة مشكلة التوريث من باب المبادرة الخليجية. كما انتقدت قوى المعارضة المبادرة من زاوية عدم معالجتها للملابسات التي سوف ترافق الفترة الانتقالية لا سيما أن اليمن حالياً يعيش برئيسين مع استمرار الرئيس علي عبدالله صالح بممارسة صلاحياته الكاملة كرئيس. كما انتقدت المعارضة عدم تطرق المبادرة إلى مسألة تغيير الطاقم الرئاسي ولاسيما جهاز الأمانة العامة للرئاسة التي اتهمتها قوى المعارضة بأنها تدير البلاد من وراء ستار. وإذ امتدحت أطراف عديدة تضمين المبادرة فقرة تتعلق بتفسير موادها ومبادئها فإنها أكدت احتمال أن تقوم الأطراف المتصارعة في اليمن بتفسير محدد لنصوص المبادرة يضمن مصالحها، وبالتالي قد يخرج المبادرة عن مضمونها، ويجعلها هي الأخرى سبباً مضافاً إلى أسباب الصراع الموجود في اليمن.

ويبدو أن جميع أطراف الصراع السياسي في اليمن ومنهم قوى اللقاء المُشترك تثق بشخصية نائب الرئيس عبدربه منصور، وتميل في حالة عدم التوافق إلى إعطائه صلاحيات السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبالتالي قد يعدُ هو الضمانة لتنفيذ بنود المبادرة والعبور بالمرحلة الانتقالية إلى بر الأمان.

لقد عابت قوى المعارضة اليمنية على المبادرة عدم إشراكها قوى المعارضة الأخرى مثل شباب التغيير والحوثيين وكذلك الحراك الجنوبي في حكومة الوفاق الوطني، ولكنها أشارت إلى ضرورة مشاركة هذه الفئات والجماعات في الحوار الوطني الذي يسبق الانتخابات، وبطبيعة الحال فإن إهمال هذه الفئات من المشاركة في الحكومة سوف يؤدي بها إلى اتخاذ موقفٍ سلبي من المبادرة ومن الوضع الذي سوف يفضي بعد تنحي علي عبدالله صالح وبالتالي قد يعني ذلك عودة الوضع إلى مرحلة التأزم.

لقد بينت بعض الآراء المعارضة والمنتقدة للمبادرة أن الهدف الأساسي للمبادرة قد رمى إلى إنقاذ نظام الرئيس علي عبدالله صالح والحيلولة دون حدوث تغييرات إقليمية قد تطال بعض الدول المجاورة لليمن أو الخشية من امتداد الأحداث في اليمن وما تؤديه من بروز قوى متطرفة كـ«القاعدة» لكي تلعب دوراً محورياً ومؤثراً في مسيرة الأحداث في اليمن لا سيما في حالة انهيار بنى ومؤسسات الدولة وهو ما تسعى المبادرة إلى المحافظة عليه.

أما أهم مزايا وإيجابيات المبادرة فهي إجبار الرئيس علي عبدالله صالح على التنحي وتسليم مقاليد الحكم لنائبه وهو ما كانت تطالب به قوى الشباب والمظاهرات الشعبية التي عمت اليمن، وفي الوقت ذاته تعطي لصالح مخرجاً مشرفاً لتوديع المشهد السياسي في بلاده، كما أن المبادرة بينت الرغبة الإقليمية والدولية في ضرورة بقاء اليمن موحداً ومستقراً ومنحت الشرعية الدولية للتدخل ضد أي طرف يسعى إلى الإخلال ببنود المبادرة أو إخراجها عن المديات التي رمت إلى تحقيقها.

مقال araa@araa.net

لقيت المبادرة الخليجية ترحيب قادة الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

وبتقليص سلطات وصلاحيات علي عبدالله صالح انتظاراً لتوديعه كرسي الرئاسة بشكل نهائي في يناير ٢٠١٢ تكون المبادرة قد حجمت قدرته أو إمكاناته في تفجير الوضع السياسي في اليمن وأوقفت بذلك نزيف الدم الذي كان يتصاعد بشكل يومي في أغلب مدن البلاد.

وإذ أبقت المبادرة على حزب المؤتمر الشعبي الحاكم كأحد الأحزاب السياسية المشاركة في الحياة السياسية، فذلك يعكس الرغبة في ضرورة عدم إلغاء أحد الأطراف السياسية في اليمن ومن ثم انتظار ما تسفر عنه الانتخابات النيابية المقبلة والتي سوف تعطي لكل الأحزاب المشاركة في الانتخابات حجمها الحقيقي، وبالتالي تجنيب اليمن مخاطر الانقسام السياسي والاتهامات المتبادلة بين أحزاب المعارضة وحزب المؤتمر وعدم دخول البلاد في خضم من التصفيات والانتقامات المتبادلة ما يعني نزع فتيل أزمة قد تؤدي إلى اقتتال داخلي، وعودة الأوضاع إلى سابق عهدها.

كما ورد نص في المبادرة يقضي بضرورة أن تكون الشخصيات المترشحة لنيل المناصب الوزارية على درجة عالية من النزاهة والكفاءة والالتزام بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، الأمر الذي يعطي ضمانة أكيدة للشباب بعدم ترشح أي من أقطاب النظام السابق ولاسيما المتهمين بارتكاب مجازر ضد الشباب المعتصمين في ساحات الاعتصام السلمية.

لقد رجحت بعض التحليلات والدراسات أن هنالك سيناريوهات ثلاثة تنتظر مصير المبادرة الخليجية وهي أولاً توافق أغلب الأطراف السياسية على المبادرة وما تمخضت عنه من خروج للرئيس علي عبدالله صالح من سدة الحكم، ما يعني انتصاراً لمطالب الثورة الشعبية. أما السيناريو الثاني فيتجلى برفض أحد الأطراف أو التفافه على بنود المبادرة، الأمر الذي يعني عدم وصول البلاد إلى مرحلة من الانتخابات الحرة والديمقراطية، وفي هذه الحالة توفر المبادرة قدرة للأطراف الدولية على التدخل وإجبار الطرف الذي أخلّ بتنفيذ بنود المبادرة على الالتزام إما عن طريق التدخل العسكري أو فرض عقوبات شخصية أو منع من السفر أو تقديم دعم لوجستي في حالة حصول مواجهات مسلحة بين الطرف الذي أخلّ بتنفيذ بنود المبادرة والأطراف الأخرى، وحصول مثل هذا السيناريو يعني فيما يعنيه سقوط نظام الرئيس علي عبدالله صالح بشكل نهائي إذا ما قامت قوى المعارضة وتحديداً قوى اللقاء المشترك والقوى الشبابية بالحفاظ على تماسكها ووحدتها.

أما السيناريو الثالث الخاص بمخرجات المبادرة الخليجية فيتجلى بسقوط نظام الرئيس علي عبدالله صالح وخروجه من دائرة السلطة، ولكن مع بقاء نظامه الأسري متحكماً في بعض مفاصل الأمن والدفاع في اليمن، وبالتالي قد يمثل قوة مضادة لإرادة التغيير ويقوم بعرقلة تنفيذ بنود المبادرة الأخرى، وهو الأمر الذي يستدعي اتخاذ جملة من الإجراءات لعل من بينها إقالة الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية والطاقم الرئاسي بكامله وإعادة هيكلة الحرس الجمهوري وتفعيل آليات المحاسبة والمراقبة وإحالة القيادات العسكرية التي ثبت تورطها بإراقة الدم اليمني للمحاكم المختصة. وبطبيعة الحال فإن توحيد القيادة العسكرية في هذه المرحلة على الأقل أو في المرحلة التي تلي تنفيذ كامل بنود المبادرة يعد ضرورة ملحة من أجل عدم عودة الأوضاع في اليمن إلى المربع الأول.

ولا بد من التذكير بأن المبادرة الخليجية لقيت ترحيب قادة الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وأشادت بالجهود الخليجية التي رمت إلى إيقاف نزيف الدم في اليمن وعدم أيلولة الأوضاع إلى مخرجات قد تؤدي إلى حرب أهلية أو سيطرة قوة متطرفة على مقاليد الحكم.

ولا بد أن نشير هنا إلى أن هذه المبادرة تمثل تطوراً في النشاط الدبلوماسي الخليجي وقدرته على حل النزاعات الإقليمية وإمكانية حل القضايا والصراعات التي تواجه المنطقة العربية بجهود عربية خالصة من دون تدخل من قوى دولية أخرى، ومحاولة لم شعث ما تمزق من عرى الوحدة الوطنية في البلدان التي تعرضت إلى حالة من الاضطراب السياسي ولاسيما البلدان التي نشبت فيها ثورات «الربيع العربي» والسعي لتهدئة الأوضاع بعد تغيير الأنظمة السياسية وبشكل يضمن مصالح الأطراف المتصارعة ويفضي إلى عبور البلاد لحالة لا تؤدي إلى نشوب صراع مستقبلي وذلك بإيجاد آليات تستند إلى أسلوب العدل والاحتكام للقانون في محاكمة من أساء في المرحلة السابقة من دون اللجوء إلى أسلوب الثأر الشخصي والانتقام وبما يوفر حالة من الانسجام المجتمعي والاستقرار الذي يبعد عن اليمن شبح الحرب الأهلية التي لن يستفيد أي طرف من اندلاعها ●

*أستاذ العلوم السياسية - جامعة بغداد

دور دول مجلس التعاون في الأزمة السورية

أصبح الرئيس السوري بشار الأسد شبه معزول عربياً ودولياً بعد سلسلة من التحركات العربية المتأخرة والدولية التي اكتفت بالشجب وفرض بعض العقوبات على بعض رموز النظام السوري.

د. قاسم شاكر الفلاحي *

إن عزلة الرئيس السوري من داعميه العرب تضعه أمام عدد من الاستحقاقات بعد أن تجاوز عدد القتلى في التظاهرات السلمية وتمشيط المدن السورية أكثر من أربعة آلاف قتيل. ولم يتوقع الرئيس السوري ولا أي من الحلفاء أن يكون مصير النظام على المحك بهذه الصورة، فعلى خلاف مصر التي وقف فيها الجيش إلى جانب المتظاهرين وتونس التي رفض الجيش إطلاق الرصاص على المتظاهرين، حافظ الجيش العربي السوري على تماسكه ولم يتفكك كما في الحالة الليبية وعمل على حماية النظام وهو الذي قام، أو قواته الخاصة، بكل العمليات والتنكيل بالمواطنين وحصار المدن والقرى وقصفها.

ولا يستطيع أي متابع للأحداث الجارية في سورية الادعاء بأن دولة واحدة، كبرى أو إقليمية أو فاعلة، تستطيع بمفردها أو بتحالفاتها إحداث تغيير جذري في مسار التطورات الدامية في هذا البلد. فمجلس الأمن الذي هو أعلى سلطة دولية لم ينجح بعد أربعة أشهر من شلال الدماء وأعمال العنف في المدن السورية، سوى بإصدار «بيان رئاسي»، هو ثمرة الحد الأدنى من التفاهم بين أوروبا والولايات المتحدة من جهة، وبين روسيا والصين الرافضتين إدانة كاملة لنظام دمشق من جهة أخرى.

على الرغم من ذلك، فإن كل موقف، مهما كان صغيراً ومحدوداً، يمكن أن يرسي لبنة في بناء موقف دولي متكامل، ما دامت الأزمة السورية مفتوحة، وما دام المسار الأمني لحلها يشكل أولوية لدى القيادة السورية ويحجب قرارات الإصلاح ويشي باحتمال مواجهة طويلة ومفتوحة بين النظام ومعارضيه مع ما تختزنه الأزمة من تطورات غير محسوبة.

أما الموقف الخليجي فلا تأتي أهميته من المواقف المنفردة لأعضاء دول مجلس التعاون الخليجي، بل من كونه المنظومة العربية الوحيدة التي لا تزال فاعلة بعدما انفرط عقد كل الصيغ الإقليمية والجهوية على مدى العقود القليلة الماضية، فقد تفرقت الجامعة العربية «أيدي سبأ»، وإثر بدء ما يعرف بـ«الربيع العربي» بالانتشار في أكثر من دولة دخل العالم العربي برمته في مخاض يستحيل معه على الجامعة استعادة شيء من النظام العربي، اللهم إلا في استثناء نادر حملها على تغطية الحملة الدولية لإزاحة النظام الليبي.

وإذ تميّز الموقف الخليجي المشترك إزاء أي نوع من الأحداث، خصوصاً تلك التي تتعلق بزعزعة استقرار أي من دول المنطقة أو بإحداث تغيير فيها، بكثير من التمهل المشوب بالتردد والإحجام، فإن المواقف القطرية شذت عن القاعدة العامة بسلوكها نهج الدبلوماسية الهجومية المملوءة بالمبادرات، سواء أكان ذلك في إطار تفعيل دور الدولة الصغيرة، أم الاستحواذ على أدوار وأوراق كانت في المجال الحيوي لدول إقليمية وعربية أخرى. وساهم تطور الأحداث في سورية بإعطاء أسبقية لموقف قطر التي بادرت في شهر يوليو الماضي إلى سحب سفيرها من دمشق. فرأت الدول الخليجية الأخرى نفسها بعد شهر من ذلك التاريخ تحذو حذو الدوحة. فلا الأعمال الأمنية- العسكرية توقفت ولا الإصلاح أخذ مدى ملموساً، بالتوازي مع ضغوط شعبية ونيابية مورست خصوصاً في الكويت على الحكومة لقطع العلاقات مع نظام الرئيس بشار الأسد وطرد سفيره، ولم تكن المملكة العربية السعودية بمنأى عن أجواء مماثلة عبرت عن نفسها بطرق مختلفة.

وإذا كانت بداية الانطلاق البيان الذي صدر عن وزارة الخارجية الكويتية ودعا إلى وقف العنف في سورية، ثم بيان مجلس

التعاون الخليجي الذي عبَّر عن رفض الحل الأمني، فإن قمّة الموقف الخليجي أتت من كلمة تضامن وجهها خادم الحرمين الشريفين إلى الشعب السوري أعلن خلالها استدعاء سفيره من دمشق للتشاور، ولم تلبث أن حذت الكويت والمنامة حذو الرياض في هذه الخطوة.

ولا يخفى على كل المتابعين لتطور الأحداث في سورية أن الدول الخليجية كلها كانت متعاطفة مع القيادة السورية في مسألة الاستقرار ورفض التغيير المفاجئ. فطبيعة الأنظمة الخليجية لاتشجع على المغامرات والانقلابات والثورات، وتفضل الإصلاحات المتدرجة والخطوات المدروسة. لكن تسارع الأحداث وسقوط آلاف الضحايا غيَّرا في المواقف، ودفعا الدول الخليجية إلى مساندة الجهود الدولية لفرض تغيير في المشهد السوري كانت الأولوية فيه للضغط على النظام ليقود بنفسه عملية الإصلاح ويتصالح مع مطالب شعبه، وهو موقف تمسكت به روسيا والصين وتركيا منذ بداية الأحداث ولم تبدأ دول كثيرة في الذهاب أبعد منه مطالبة بتغيير النظام إلا بعدما أسقط في يدها وفشل النظام في مساعدتها على التمسك بموقفها.

> ليس سراً أن الرأي العام في بلدان الخليج يتعاطف بقوة مع الانتفاضة السورية

لقد وضع الموقف الخليجي المشترك، والذي تطور بخطوات مدروسة، النظام السوري في عزلة حقيقية يتحمل مسؤوليتها النظام نفسه، فهو الذي خسر أوراقه كلها التي استعادها ابتداء من عام ٢٠٠٨ حين انكسر الحصار الذي فرض عليه منذ اغتيال رفيق الحريري في عام ٢٠٠٥. فالرئيس الأسد، وبمساعٍ قطرية خصوصاً، احتفل بعيد الثورة الفرنسية مع الرئيس ساركوزي قرب قوس النصر في باريس. كما أنه حقق المصالحة مع العاهل السعودي في قمة الكويت الاقتصادية، بفضل حرص المملكة على تنقية الأجواء العربية وسعيها للم الشمل العربي، وكانت زيارة خادم الحرمين الشريفين إلى دمشق وانتقاله بطائرة واحدة مع الرئيس بشار الأسد إلى بيروت أقوى مؤشر على ذلك. ومن ينسى مشهد إمساك الملك عبدالله بن عبدالعزيز بيد الأسد والاتفاق على حكومة وحدة وطنية برئاسة سعد الحريري في لبنان لإنقاذ هذا البلد الصغير من الوقوع في نيران الفتنة والعنف؟

كل تلك الإنجازات السورية ضاعت تباعاً، فتم قلب حكومة الحريري والتنكر لـ «اتفاق الدوحة» في إطار حسابات المحور الإيراني- السوري المتعلقة باتهام «حزب الله» بجريمة اغتيال الحريري، وتم إصدار مذكرات توقيف سورية بحق شخصيات لبنانية مؤيدة للحريري. ومع تتالي الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية منذ بداية العام الحالي، كان الرئيس السوري مقتنعاً بأن سورية ليست تونس ولا مصر، وأن حركة الاحتجاجات الشعبية في المنطقة تقتصر على الأنظمة والحكومات المخاصمة لمحور الممانعة فقط، فكانت المفاجأة أن دخلت قائدة «محور الممانعة» في قلب حركة الاحتجاج الشعبي المطالبة بالإصلاح الشامل.

وليس سراً أن الرأي العام في بلدان الخليج يتعاطف بقوة مع الانتفاضة السورية. وقد ظهر ذلك مثلاً في مسيرات شعبية في الكويت، حيث تواجه الحكومة مطالبة من البرلمانيين بطردٍ فوري للسفير السوري، كما أنها اضطرت لمنع عددٍ من أئمة المساجد من إلقاء خطب الجمعة بعدما هاجموا النظام السوري، لكن هذه الصحوة المتأخرة للعرب، لا تعني أنّ لديهم خطة أو حتى نفوذاً لإقناع نظام دمشق باتباع نهجٍ أقل دموية وأكثر عقلانية.

والملاحظ أن تغير المواقف العربية يأتي بعد ضغوط دولية، وخاصة بعد موقف واشنطن التي طالبت الدول العربية باتخاذ موقف حازم مما يحدث في سورية. ووفق المعلومات الرائجة في الرياض فإن الموقف السعودي جاء بعد اتصالات سرية مع تركيا والأردن ومصر، فموقف نبيل العربي الأمين العام للدول العربية كان قطعاً بتزكية مصرية.

ويؤكد رئيس الملتقى الخليجي للدراسات أن الموقف السعودي لم يغلق الباب تماماً أمام الرئيس بشار الأسد وذلك من خلال تخييره بين الحكمة والفوضى، فالوقت لم يفت بعد للتحلي بالحكمة لوقف نزيف الدم.

والسؤال المطروح الآن هو: هل تستطيع دول الخليج الذهاب أبعد من موقفها الحالي؟

لا أحد يتوقع أن تبادر دول الخليج إلى أكثر من ذلك. فموقفها الحالي قوي لدرجة أنه يضغط في اتجاهين متوازيين. فإما أن يقتنع نظام دمشق بأنه صار وحيداً إلا من حليفيه إيران و(حزب الله)، وأنه بات يتوجب عليه الوصول إلى تسوية مع شعبه، وهنا سيجد الدول الخليجية داعمة لهذا الاقتناع. أو يتابع الهرب إلى الأمام ومواجهة شعبه. وهنا سيجد الدول الخليجية في صف المطالبين بإصلاح النظام وصولاً إلى تغييره. إنها مرحلة وسط بين فرض التسوية أو تشكيل غطاء عربي وإسلامي للفاقدين الأمل بإمكان أن يغير النظام نفسه، وهذا الموقف يشكل في الوقت الحاضر نقطة تقاطع مع الموقف التركي الأساسي وربما الحاسم في تطور أحداث سورية.

وهكذا فإن الكرة في ملعب نظام دمشق. فإما أن يعتبر موقف الدول الخليجية رسالة جدية وواضحة ونهائية يستلهم فيها الحل والعبر، أو يسير في عكس هذا الاتجاه ويتحمل التبعات ●

*أستاذ مساعد في الجغرافيا الاقتصادية والموارد البشرية - رئيس قسم الدراسات الجغرافية - الجامعة المستنصرية - بغداد

صعود الهند وأمن الخليج العربي

قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما أمام البرلمان الهندي في نوفمبر ٢٠١٠ «إن العلاقة بين الهند وأمريكا ستكون واحدة من الشراكات التي ستحدد القرن الحادي والعشرين، وإن أمريكا تضع الرهان على مستقبل الهند وعلى الدور الأكبر الذي ستلعبه على المسرح الدولي والذي سيساهم في دعم السلام والأمن». كما وسعت إدارة أوباما الشراكة الثنائية مع الهند، حيث أصبح (الفيل الآسيوي) يتطلع إلى الشرق، وأن تشارك الهند في حوار ثلاثي جديد بين الهند واليابان وأمريكا.

أ.د. أحمد سليم البرصان *

تتبنى الهند مبدأ مونرو الهندي في جنوب آسيا والمحيط الهندي من خلال تعزيز بناء أسطولها، فما تأثير ذلك على أمن منطقة الخليج العربي التي كانت يوماً ما تدار من مكتب الهند البريطاني في بومباي كما يردد ذلك ساسة الهند، وفي ظل عمالة هندية تتجاوز سبعة ملايين عامل هندي على أقل تقدير.

عناصر قوة الهند

تأتي الهند في المرتبة الثانية بعد الصين في عدد سكانها، مليار و١٩٠ مليون نسمة (يوليو ٢٠١١،) وتأتي في المرتبة الخامسة على مستوى العالم في الناتج القومي الإجمالي الذي بلغ ٤,٠٤٦ تريليون دولار (٢٠١٠)، وتأتي في المرتبة السابعة عالمياً في معدل النمو الاقتصادي سنوياً، ٨,٣ في المائة (٢٠١٠)، وتأتي في المرتبة الثانية في عدد قوتها العاملة، ٤٧٨,٣ مليون عامل (٢٠٠٩)، لكن في مستوى دخل الفرد السنوي تأتي في المرتبة ١٦٤ عالمياً، حيث مستوى دخل الفرد ٣٤٠٠ دولار، ويصل مستوى البطالة فيها إلى ١٠,٨ في المائة (٢٠١٠)، ويعمل ٥٢ في المائة من العمالة الهندية في الزراعة، ونسبة الذين تحت مستوى خط الفقر من سكانها وصلت إلى ٢٥ في المائة، وهي دولة مستوردة للنفط والغاز الطبيعي، وإضافة إلى ذلك فهي قوة نووية وتبني قوة برية وبحرية وكما قال الرئيس أوباما، فإن لها مستقبلاً في لعب دور عالمي تحتاج إليه الولايات المتحدة.

الولايات المتحدة والدور الهندي

منذ نهاية الحرب الباردة وصعود الدور الصيني أخذت الولايات المتحدة تفكر في أهمية الهند بثقلها السكاني وقوتها النووية وجوارها الجغرافي في محاولة للتقرب إلى الهند من أجل توازن القوى الإقليمي في آسيا وعلى مستوى العالم ضد النفوذ الصيني المتزايد، وقدمت الولايات المتحدة إغراءات متعددة للهند لكسبها إلى جانبها سواء في مجال التعاون الاقتصادي أو التعاون في مجال الطاقة النووية حتى أصبحت باكستان الحليفة التقليدية للولايات المتحدة في الحرب الباردة هامشية بعد الحرب الباردة حتى جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠١١ لتعيد إلى باكستان أهميتها للولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب ومع ذلك كان تحالفاً مخادعاً. ولا تخفي واشنطن أهمية الهند الاستراتيجية لمصالح الولايات المتحدة في آسيا. وقد حرص رؤساء الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة على زيارة الهند، بيل كلينتون عام ٢٠٠٠، جورج بوش الابن عام ٢٠٠٦ وباراك أوباما في نوفمبر ٢٠١٠، وهو أول رئيس أمريكي يزور الهند في ولايته الأولى، وكانت زيارات الرؤساء تمتد إلى عدة أيام في الوقت الذي لم تحظ باكستان بمثلها بل كانت زيارة لعدة ساعات كما فعل كلينتون في زيارته إلى باكستان. ومما يعكس أهمية الهند في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، الاتفاقية النووية الثنائية بين الهند والولايات المتحدة عام ٢٠١٠، رغم عدم تقديم الهند تنازلات مقابل ذلك مثل الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو الحد من التنافس النووي. وقد أعلنت مؤخراً رئيسة وزراء أستراليا، جوليا غيلارد، تخفيف الحظر الذي تفرضه أستراليا على مبيعات اليورانيوم للهند رغم أنها خارج معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

وكانت الحكومة الاستراتيجية قد طرحت من قبل التعاون بين الديمقراطيات الثلاث: أستراليا، اليابان، والهند، وأن تكون الولايات المتحدة ضمن هذا النادي الديمقراطي في شرق آسيا، وهذا يوحي

ضمنياً بمحاولة ربط الهند بتحالف ضمني موجه ضد الصين باعتبارها خارج النادي الديمقراطي ودولة شمولية، لكن الهند مترددة رغم الإغراءات لأنها لا تريد التورط بمواجهة لا تخدمها ضد الصين.

الهند ومنتدى المحيط الهندي و«مبدأ مونرو»

إن النمو الاقتصادي الهندي ومحاولة تعزيز نفوذها في المحيط الهندي، يجب أن ينظر إليها باهتمام، فقد نشرت وثيقة رسمية في عام ٢٠٠٧ عن مبدأ الاستراتيجية البحرية الهندية (India?s maritime Military Strategy)، تؤكد أهمية سيطرة الهند على الممرات الحيوية للمصالح القومية الهندية، خاصة في ظل توسع العلاقات الهندية مع قارة إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تلبي حاجة الهند من النفط والمعادن واليورانيوم والألماس فقد تضاعفت صادرات إفريقيا جنوب الصحراء ثلاث مرات إلى الهند، ووصل حجم التبادل التجاري بين إفريقيا السوداء والهند خلال (٢٠٠٨-٢٠٠٩) إلى ٤٠ مليار دولار، وهو رقم مهم في التجارة الدولية للهند، التي تتنافس مع الصين في إفريقيا، ولذا تسعى الهند إلى تشكيل قوة بحرية ذات فاعلية في المحيط الهندي، وكانت قد أنشأت قبل سنوات عدة منتدى دول المحيط الهندي لتعزيز نفوذها وعلاقاتها التجارية، ويعرف في الدوائر الاستراتيجية الهندية أن نفوذ الهند في المحيط الهندي ما يسمى «مبدأ مونرو» الهندي على غرار مبدأ مونرو الأمريكي عام ١٨٢٣ عندما أعلنت الولايات المتحدة حينذاك أن العالم الجديد في غرب الكرة الأرضية منطقة نفوذ أمريكية وحجمت دور أوروبا فيها. وإثر تعزيز الهند لقوتها البحرية ونفوذها في جنوب آسيا والمحيط الهندي والمشاركة الفعلية في مقاومة قراصنة القرن الإفريقي، وفي ظل التنافس الدولي، فإن هذه المنطقة تعتبر ضمن المجال الحيوي الهندي لعلاقة الهند التاريخية مع شرق إفريقيا، وفي ظل التقارب الأمريكي-الهندي فإن ذلك يعزز ثقة الهند بنفسها بأنها قوة صاعدة ليست على المستوى الإقليمي، بل على المستوى العالمي في المستقبل الذي قد لا يتجاوز عقداً من الزمن. ولقد عقدت القمة الإفريقية-الهندية الأولى ٢٠٠٨، والقمة الثانية عام ٢٠١١، كما أن الهند عززت علاقاتها مع دول مجموعة آسيان (ASEAN) على مستوى القمة، وهذا تطور مهم في علاقات الهند الخارجية يجب أن يؤخذ باهتمام في المنطقة العربية وخاصة منطقة الخليج العربي.

إيران تاسع شريك تجاري والإمارات أكبر شريك تجاري

إن منطقة الخليج العربي ذات أهمية استراتيجية للهند، فإيران تعتبر تاسع شريك تجاري للهند، وإن الفائض التجاري يأتي لصالح الهند، حيث تستورد الأخيرة ١٧ في المائة من حاجتها للطاقة من إيران، وتم الاتفاق على مد خط لنقل الطاقة من إيران إلى الهند عبر باكستان، والسؤال الذي يطرح: كيف سيكون موقف الهند في حالة توتر العلاقات بين دول الخليج العربية وإيران، خاصة أن ثاني تجمع شيعي في العالم بعد إيران يوجد في الهند؟ وفي ظل أن العلاقات التجارية بين إيران والخليج العربي حيوية على المستوى التجاري، فإن حجم التبادل التجاري بين الإمارات والهند يصل إلى ٤٤ مليار دولار سنوياً، إن هناك اتفاقيات دفاعية بين الهند وبعض الدول الخليجية مثل الإمارات وسلطنة عمان وقطر، مما يجعل الهند في موضع توازن سياسي في علاقاتها مع كل من إيران ودول مجلس التعاون، بالإضافة إلى وجود ملايين من العمالة الهندية في دول الخليج العربية.

> الهند في موضع توازن سياسي في علاقاتها مع كل من إيران ودول مجلس التعاون الخليجي

مستقبل العلاقات: استمرار التعاون أم المواجهة؟

إن كلاً من الصين والولايات المتحدة تحاول الاستفادة من دور الهند الإقليمي والعالمي، فقد أصبحت الهند مراقباً في منظمة شنغهاي للتعاون بدعوة من كل من روسيا والصين في محاولة لإبعادها عن الولايات المتحدة التي تريد تسخيرها لتوازن القوى في آسيا ضد الصين، كما أن كلاً من أستراليا واليابان تسعى إلى جذب الهند إلى تعاون أكثر تحت شعار التعاون أو التحالف الديمقراطي. ومع نمو مصالح الهند في إفريقيا ،ومجموعة آسيان، يجب أن ينظر الجانب العربي إلى تطور السياسة الهندية بإيجابية أكثر واحتواء الهند خوفاً من محاولة أن تكون ورقة ضغط أو ضمن تحالف تقاسم المصالح في المستقبل، خاصة مع تنامي العلاقات الإسرائيلية-الهندية-الأمريكية وهو ما يتردد في إسرائيل تحت شعار التحالف الثلاثي مما يجعل منطقة الخليج بين كماشة هذا التحالف في حالة تشكله فعلياً لأن المصلحة القومية هي التي تحدد سياسة الدول الخارجية، وكما يتردد في العلاقات الدولية ليست هناك صداقة دائمة أو عداوة دائمة بل هناك مصالح دائمة. وتكمن الخطورة في أين تكون مصالح الهند في المستقبل، وتحت شعار حقوق الإنسان ماذا ستكون ورقة العمالة الهندية في الخليج العربي؟ وهل تكون مطالبة في المستقبل بحقوق سياسية في ظل القوة الهندية الصاعدة؟ إن الجانب العربي عليه النظر بجدية لمبدأ مونرو الهندي الجديد، ومع الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وعدم الاستقرار السياسي في باكستان يبقى الدور الهندي محل اهتمام في الاستراتيجية الغربية ●

* رئيس قسم العلوم السياسية - جامعة الشرق الأوسط
أستاذ العلاقات الدولية - جامعة الحسين بن طلال

التكلفة الاقتصادية

و «الربيع العربي» ودول مجلس التعاون

مما لا شك فيه أن موجة الاحتجاجات والتغيير السياسي التي تجتاح المغرب العربي وبعض دول المشرق قد أثرت أيضاً في دول الخليج العربية. ونتيجة لذلك، استجابت دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠١١ لهذا التحدي غير المسبوق بعدد من السياسات الاقتصادية والمالية، التي اختلفت من بلد إلى آخر، لكن جميعها يهدف في المقام الأول إلى تجنب حدوث اضطرابات وقلاقل اجتماعية محتملة. وسيتناول هذا التقرير الموجز بالتحليل مجموعة من السياسات الأساسية التي تم تطبيقها في دول مجلس التعاون الخليجي وتقييم منهجها وتقدير مدى قابليتها للاستدامة المالية بوجه عام.

نائل شحادة *

بعد عودته من إجراء جراحة ناجحة في الظهر أعلن العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز عن حزمة من المشاريع الاجتماعية واسعة النطاق بنحو ١٣٠ مليار دولار، وتركز بشكل أساسي على إيجاد وظائف للشباب والعاطلين عن العمل من السعوديين. ويعتبر هذا هو النطاق الرئيسي للسياسة الاجتماعية نظراً لأن المملكة تواجه مشكلة بطالة كبيرة، حيث يوفر القطاع العام حالياً نحو ٨٠ في المائة من إجمالي عمالة المواطنين السعوديين. وفي المقابل، فإن عدد المواطنين السعوديين العاملين في القطاع الخاص لايمثل سوى ١٠ في المائة من العمالة الإجمالية. ومع هذا العدد الكبير من الشباب السعودي الذي يدخل سوق العمل كل عام، فإن القطاع العام يعاني عدم استيعاب الخريجين الجدد. ومن ثم، فإن الحزمة التي أعلن عنها الملك عبدالله تهدف إلى تحفيز القطاع الخاص على إيجاد المزيد من فرص العمل.

وبينما خففت الحزمة الاقتصادية المعلنة بالتأكيد بعض التوترات القائمة، لكن من الواضح أن السياسات نفسها لا تعالج سوى المشكلات قصيرة الأجل بدلاً من المشكلات الهيكلية التي تواجهها البلاد. فأولاً، سيكون الإعلان عن توفير وظائف إضافية في القطاع العام له تأثير عكسي، على الرغم من استهداف الحزمة لزيادة فاعلية نشاط القطاع الخاص. ولن تضيف الوظائف الجديدة سوى أعداد ضخمة من موظفي الخدمة المدنية في المملكة، فهي ببساطة سياسة غير قابلة للاستمرار أو ليست ذات جدوى على المدى الطويل. ثانياً، مع إعلان المملكة عن منح إعانة بطالة تبدأ بنحو ٢٠٠٠ ريال سعودي، مقارنة بمتوسط الأجر في القطاع العام البالغ ٣٠٠٠ ريال سعودي، فإن هذا يعتبر حافزاً ضعيفاً للسعوديين ليجعلهم يبحثون عن فرصة عمل في القطاع الخاص. ثالثاً، الفرق الكبير والمتزايد في الأجر بين القطاعين العام والخاص يقيد ميزة وجدوى الحوافز بشكل كبير. والواقع أن متوسط الأجر في القطاع الخاص يمثل تقريباً ثلث الأجر الممنوح في القطاع العام مما يوضح التفاوت وعدم التوازن، الأمر الذي لم تعالجه السياسات الحالية. وستكون المحصلة النهائية إما استمرار التدفق على القطاع العام المتضخم أو قيام العاملين فاقدي الثقة بالقطاع الخاص بتركه والمطالبة بإعانة بطالة.

في الوقت الحاضر تستطيع السعودية أن تستوعب بسهولة مشاريع ذات إنفاق ضخم

ليس هناك أي تأكيد على أن المناخ الاقتصادي الجيد الذي توفر خلال السنوات الماضية سيستمر إلى الأبد

وبالنسبة للمملكة، فإنها تواجه المزيد من المشكلات المتعلقة بالميزانية على المدين المتوسط والطويل. بينما في الوقت الحاضر تستطيع المملكة العربية السعودية أن تستوعب بسهولة مشاريع ذات إنفاق ضخم، إلا أن الضغط في الأجل المتوسط على الميزانية وما يقابله من حاجة لارتفاع مطرد في أسعار النفط لدعم الأعباء المستمرة سيزيد مخصصات الإنفاق بشكل أكبر مما سيصبح قاعدة وليس استثناء. وبمجرد إقرار هذه الزيادات في الأجور والمعاشات، سيصبح من الصعب التخلي عن هذه الاستحقاقات. وفي السياق ذاته، ليس هناك أي تأكيد على أن المناخ الاقتصادي الجيد الذي توفر خلال السنوات الماضية سيستمر إلى الأبد، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية قرابة النصف، من ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٢. مما يجعل الحفاظ على المنحنى التصاعدي للالتزامات الحالية محل شك وأمراً غير مؤكد بالنسبة للمملكة على المدى الطويل. كما أن المساعدات المالية التي تعهدت بها دول مجلس التعاون الخليجي لبعض الدول التي شهدت اضطرابات اجتماعية خلال «الربيع العربي» لن تضيف سوى مزيد من الأعباء المستقبلية على الميزانية. خلاصة القول إن المملكة العربية السعودية يتعين عليها أن تكفل قيادة القطاع الخاص لعملية النمو بما في ذلك توظيف المواطنين السعوديين من أجل ضمان تحقيق المزيد من النمو. وحتى الآن، لم تحقق الحزم الاقتصادية المعلنة الكثير من أجل وضع المملكة على هذا الطريق.

ونظراً لقلة عدد مواطنيها، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر في وضع اقتصادي مستقر نسبياً، ومع ذلك فإنها تواجه صعوبات مشابهة، كغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية وارتفاع مستوى البطالة بين الشباب وقلة المساكن ميسورة التكلفة. كما أن تمويل مشاريع التنمية في الإمارات الخمس الشمالية الأصغر مساحة من الميزانية الاتحادية يمثل مشكلة للبلاد. وقد تم حتى الآن الإعلان عن حوافز اقتصادية لتخفيف بعض الصعوبات في هذه المناطق وفي العاصمة أبوظبي من بينها طرح برنامج جديد لدعم الخبز والأرز والوعد بزيادة معاشات تقاعد العسكريين بنسبة ٧٠ في المائة والتعهد بإنفاق ١,٩ مليار دولار في شكل قروض سكنية «يخصص منها ١,٦ مليار دولار للإمارات الشمالية فقيرة الموارد». بينما سيبقى تحدي توفير مساكن ميسورة التكلفة المشكلة الرئيسية في السنوات المقبلة. وبناء عليه، تعهدت حكومة أبو ظبي بتقديم قروض سكنية لمواطنيها بنحو ٦٠٠ مليون دولار، وهو ما من شأنه أن يعوض بعض النقص الموجود في شريحة الإسكان الاجتماعي المتوفر للمواطنين.

وكما هو الحال في بقية دول مجلس التعاون الخليجي، فإن المشكلة في دولة الإمارات ستنشأ من تغيير الشعب للنظام الاجتماعي الذي اعتادوا عليه من المهد إلى اللحد وبناء قطاع خاص يتمتع بمقومات الاستمرار والنجاح يجذب المواطنين ويحتويهم. إضافة إلى ذلك، فقد

أدت زيادة نسبة التعليم بين المواطنين خلال السنوات الماضية إلى رفع سقف التوقعات حول الدور الذي ينبغي أن يضطلع به المواطنون في مجتمعاتهم. وما كان يعتبر في الماضي امتيازاً مثل الحصول على حصة من عائدات النفط، لم يعد كافياً بعد الآن. ولقد ارتفع معدل التضخم المتوقع إلى الضعف تقريباً عن العام الماضي وستؤدي الزيادة الكبيرة في معاشات تقاعد العسكريين إلى زيادة توتر الوضع المالي للبلاد على المدى الطويل. ولا يُمكن القيام بالكثير تجاه تضخم أسعار المواد الغذائية لأن معظم هذا التضخم ناتج عن تضخم أسعار الواردات. وعلى الرغم من ذلك، فإن القيام بإصلاحات اقتصادية كبيرة من أجل إيجاد المزيد من فرص التوظيف للمواطنين الإماراتيين في القطاع الخاص والتوسع في قطاع الإسكان الاجتماعي سيكون أمراً ضرورياً لاستمرارية ونجاح الميزانية المستقبلية لدولة الإمارات .

يتعين على السعودية أن تكفل قيادة القطاع الخاص وليس الحكومي لعملية النمو

وفي قطر تعهدت الحكومة القطرية بحزمة مالية تبلغ ٨,١ مليار دولار تتمثل في زيادة المرتبات في القطاعين العام والخاص «ما يقرب من ٢,٧٥ مليار دولار» وزيادة المعاشات بالإضافة إلى علاوات ومزايا للقوى العاملة في القطاع الخاص. نظراً لأن نسبة القطريين العاملين في القطاع الخاص أقل من ١٠ في المائة، فإن هذه الزيادات ستعود بالفائدة بشكل أساسي من دون حصر، على المجتمع المحلي. وتتمتع قطر بوضع مختلف تماماً عن جيرانها، حيث يُقدر مستوى البطالة فيها بنحو ٠,٥ في المائة «وهو الأقل بين دول مجلس التعاون الخليجي وهو من أدنى المعدلات في العالم» وحقق الناتج المحلي الإجمالي مؤخراً معدل نمو قدره ١٥ في المائة وهي أعلى دولة في العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك فلا توجد توترات اجتماعية كبيرة إزاء هذا الأمر.

مع ذلك، تتوقع الأمانة العامة للتخطيط التنموي حدوث انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر من ١٥ في المائة إلى ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك في الأساس إلى الركود في إمدادات المحروقات. هذا التباطؤ في النمو، تصحبه زيادة معدل التضخم إلى الضعف تقريباً، مما قد يزيد بعض المضاعفات والعواقب الناجمة على المدى المتوسط. وتُضفي القوى العاملة في القطاع الخاص حيوية في سوق العمل الخاص لدولة قطر؛ لكن، يبقى عدد أرباب العمل وأصحاب المشروعات التجارية أقل من إجمالي السكان بنحو ٠,٥ في المائة. ومن ثم هناك حاجة لبذل المزيد من الجهد لدعم وحث الشباب القطري على تنظيم ومباشرة الأعمال الحرة كوسيلة لتشجيع المواطنين على التوجه إلى القطاع الخاص. وإحدى هذه الوسائل ستكون عبر تقديم قروض من دون فوائد للشباب أصحاب المشاريع التجارية وجدولة تسديد الفائدة عندما تبلغ المشاريع عتبة الربح.

وفي سلطنة عُمان وعقب الاحتجاجات التي تصاعدت في شهر فبراير من عام ٢٠١١ ، تعهدت الحكومة في سلطنة عمان بضخ ١,٣ مليار دولار في صورة مزايا وإعانات اجتماعية جديدة بالإضافة إلى إيجاد ٥٠٠٠٠ فرصة عمل جديدة. وتتضمن الحزمة المالية زيادة كل من الأجور والمعاشات في القطاع العام. كما تعهدت دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى بتقديم مساعدة إلى سلطنة عمان تقدر بنحو ١٠ مليارات دولار إضافية خلال السنوات المقبلة. ويبقى من غير الواضح تماماً كيف سيتم نقل تلك المبالغ أو توقيت دفعها، وما هي القيود المفروضة على صرفها، إن وجدت قيود؟ ويتمثل الجانب المميز بالنسبة لسلطنة عمان في أن حاكمها، السلطان قابوس بن سعيد، أعلن أيضاً عن عدد من الإصلاحات السياسية من بينها مراجعة الدستور وإجراء تعديل وزاري بعد مظاهرات طالبت بمكافحة الفساد ووعد بمنح المزيد من صلاحيات السلطة التشريعية إلى برلمان منتخب .

بينما سيكون من شأن الزيادات في الأجور تهدئة بعض التوترات الاجتماعية على المدى القصير، لكن من غير المحتمل أن يستمر استيعاب ٥٠٠٠٠ عامل جديد في القطاع العام على المدى الطويل خاصة في حالة عدم الوفاء بتنفيذ إصلاحات موازية لزيادة مشاركة القطاع الخاص. وبالتالي، فإن الخطوات الأولية التي تم الإعلان عنها حتى الآن من غير المرجح أن تكون كافية، ويبدو أن القيام بإصلاحات اجتماعية ومؤسسية أصبح ضرورة مُلِّحة، وإلا سيكون البديل هو زيادة الاعتماد على المزيد من الدعم المالي المقدم من دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة .

أما في الكويت فقد اشتملت التغييرات التي تم الإعلان عنها على صرف منحة لكل مواطن قيمتها ٤٠٠٠ دولار وزيادة الدعم لبعض المواد الغذائية الأساسية. ويُشكل القطاع العام بالفعل نسبة كبيرة من القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، لكن دولة الكويت تمتلك أعلى نسبة من القوى العاملة في القطاع العام بين دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٩٣ في المائة. وتعتبر هذه النسبة العالية من موظفي الخدمة المدنية بمثابة محاولة لاستيعاب القوى العاملة الشابة التي تتخرج كل عام، لكن مع ارتفاع معدلات المواليد فإن هناك شكوكاً جدية في قدرة الكويت على الاستمرار في استيعاب الخريجين بنفس هذا المعدل. وقد ذكر مقال نشر مؤخراً في صحيفة«فاينانشيال تايمز» أن منطقة الخليج تسعى الآن جاهدة، من جهة، إلى زيادة الأجور والمزايا في القطاع العام، ومن جهة أخرى لزيادة عدد المواطنين العاملين في القطاع الخاص. وحتى الآن، لم يعد التقدم المحرز لزيادة

مقال araa@araa.net

عدد المواطنين السعوديين العاملين في القطاع الخاص لا يمثل سوى 10 في المائة من العمالة الإجمالية

القوى العاملة في القطاع الخاص إلا على العمالة الأجنبية بشكل أساسي لكن الأهم من ذلك هو وضع التدابير والإجراءات اللازمة لزيادة المشاركة المحلية في سوق العمل الخاص.

وتقوم المؤسسات في الكويت بدور أكثر أهمية مقارنة بجاراتها من دول مجلس التعاون الخليجي، وقد أغلقت التوترات والزخم السياسي الباب أمام المحاولات الأساسية لتبني عدد من السياسات البراغماتية العملية والضرورية. وهناك بالفعل انقسام كبير بين البرلمان والأسرة الحاكمة، مما أدى إلى توقف معظم خطط التنمية. وقد تفاقمت حدة ذلك التوتر بعض الشيء في عام ٢٠١٠، عندما حاول البرلمان تمرير قانون يقتضي من الحكومة إعادة شراء كافة الديون الشخصية للمواطنين الكويتيين. وقد أدت هذه التوترات إلى قيام الحكومة بعرقلة أي تدابير اقتصادية يقرها البرلمان والعكس صحيح. لذا فإن إحداث أي تغييرات في المستقبل المنظور يستوجب حل هذا المأزق المؤسسي أولاً.

ويعتبر وضع مملكة البحرين أكثر وضوحاً من كافة النواحي نظراً لأن التظاهرات السلمية الأصلية والمطالبة بوجود تحسينات اجتماعية ومحاسبة المسؤولين المنتخبين تحولت إلى مواجهات طائفية عنيفة. لذا فإن المملكة تواجه انقسامات اجتماعية كبيرة من غير المرجح علاجها قريباً. ولقد حاولت الحكومة طرح مجموعة من السياسات الاجتماعية تضم حزمة دعم مالي تبلغ قيمتها ٦,٦ مليار دولار لتشييد وبناء مساكن جديدة. ومن المتوقع كذلك أن تحصل البحرين على حزمة مساعدات من جاراتها من دول مجلس التعاون الخليجي تقدر قيمتها بـ ١٠ مليارات دولار. ونتيجة لذلك فإنه من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للمملكة مجدداً بنسبة ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٢ وبنسبة ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٣، على الرغم من كون هذه النسب تشكل مستوى منخفض بعد الهبوط الحاد الذي حدث في عام ٢٠١١. ونظراً للاحتجاجات الواسعة التي اجتاحت البلاد، فقد أدى انسحاب الشركات الدولية والمستثمرين إلى إضعاف وضع ومكانة البحرين بشكل بالغ كمركز مالي في دول مجلس التعاون الخليجي وقوض طموحاتها في أن تكون نقطة جذب للاستثمار في المنطقة، وبالتأكيد فإنها ستسعى جاهدة إلى استعادة الثقة الدولية. وفي هذا السياق، يبدو من المرجح أن البحرين ستظل تعتمد على المساعدات الإقليمية. فضلاً عن ذلك، فإنه نظراً للطبيعة السياسية للنزاع، لن يؤدي الإعلان عن أية حزم اقتصادية إلى حل لهذه الأزمة.

بوجه عام، يمكن القول إن هناك تحديات كبرى تلوح في الأفق أمام دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من تمتعها بوضع مالي إيجابي إلى حد كبير. ويبقى معدل البطالة بين صفوف الشباب هو التحدي الرئيسي الذي يواجه دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يصل معدل البطالة حالياً إلى ٢٣ في المائة. وتدعم العديد من الدول مثل الكويت والسعودية القطاع العام بشكل كبير، مما سيشكل عبئاً على الموازنة المالية حتى إن بقيت أسعار النفط عند مستوياتها الحالية.

وهناك حاجة لمزيد من التشجيع على مباشرة الأعمال الحرة وتحفيز القطاع الخاص إذا ما رغبت دول مجلس التعاون الخليجي في بناء جيل قادم يكون له دور فاعل في عملية النمو. وهذا يشكل ضرورة أكبر إذا رغبت الدولة في أن تكون قادرة على استيعاب قوى عاملة جديدة تضاف إلى سوق العمل كل عام. فلا يمكن أن يظل القطاع العام هو الخيار المفضل لفترة أطول. كما يدل هذا على وجود حاجة إضافية إلى الاستمرار في التنوع الاقتصادي من أجل تقليل الاعتماد على عائدات النفط. وتشير دراسة أجراها معهد التمويل الدولي (IIF) إلى أن المكاسب الصافية الناجمة عن موجة «الربيع العربي» والتي حققتها الدول المصدرة للنفط «حيث سيزيد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي من ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١١»، ستفوق بكثير حجم الإنفاق العام حتى الآن. لكن، هذا الوضع قصير الأجل ولا يُغني عن الحاجة إلى سياسات هيكلية طويلة الأجل للنظام الاجتماعي. ومما لا شك فيه، أن تزايد الالتزامات سيمثل عبئاً على التمويل الحكومي، وتشير الدراسة بالفعل إلى أن عائدات النفط ستمول الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر مما كانت عليه قبل «الربيع العربي». وتعتبر الجهود المبذولة لتبني التنوع الاقتصادي هي الوحيدة التي بإمكانها تقليل التعرض لخطر تقلبات أسعار النفط والمساعدة على استقرار معدلات التضخم بعض الشيء في كافة دول مجلس التعاون الخليجي. وفي النهاية يمكن القول إن التغيير المؤسسي في دول مجلس التعاون الخليجي هو السبيل الحقيقي للاسترضاء والإصلاح الاجتماعي وليس السياسات الاقتصادية ●

*باحث مشارك - مركز الخليج للأبحاث

نظرة عامة على المنطقة في 2012م

يقول بعض الخبراء إن العالم العربي - بصفة عامة - هو من أكثر المعانين من داء (التخلف) الذي يعاني منه (الجنوب)، ولأسباب ذاتية وخارجية معروفة. وباستثناء بعض أجزائه، فإنه أيضاً أقل مناطق العالم احتمالاً للنهوض، إن استمر فكره وتكوينه السياسي على ما هو عليه، في أكثر أنحائه. هذا ما يردده معظم الخبراء المعنيين، ويقدمون براهين عليه.

أ. د. صدقة يحيى فاضل *

يعتقد بعض المراقبين أن (الربيع العربي) سوف يبدأ في تصحيح هذا الوضع، ابتداءً من هذا العام، لكن، غايات هذا الربيع لا تزال متعثرة. ويصعب التفاؤل في ظل (النظام العالمي) الراهن، وتوجهاته الاقتصادية والسياسية المعروفة، وكذلك استتباب (العوائق الذاتية) التي يعانى منها جل العرب. وقد شهد العام المنصرم بعض التآكل في قوة القطب الوحيد (الولايات المتحدة الأمريكية)، المسيطر الآن على مقاليد السياسة الدولية. وربما يكون هذا الضعف (النسبي بالطبع) هو بداية التراجع (الحتمي) في هيمنته الانتهازية، ومؤشراً إلى تصاعد قوة ونفوذ قوى كبرى قادمة (الصين، روسيا، الاتحاد الأوروبي وغيره) قد لا تكون أكثر إنصافاً. ومع ذلك، ما زال ذلك القطب يقود (عنوة وبما لديه من قوة) الكثير من توجهات ومسارات السياسة الدولية الراهنة.

وتجدر الإشارة إلى أن فهم وتوقع ما سيجري في المنطقة العربية يسهل إن فهمت حقائق وأطر نظرية معينة، نذكر منها: نظريات الاستعمار الجديد، النظام العالمي الراهن، الحركة الصهيونية، سياسة الولايات المتحدة نحو المنطقة... إلخ.

إن القضايا الساخنة والآنية، ستظل على الأرجح هي: أحداث وتطورات (الربيع العربي)، ثم قضية فلسطين، ثم الأوضاع في كل من: العراق، سوريا، ليبيا، اليمن، الصومال ومصر، ثم الملف النووي الإيراني، الإصلاح والتنمية والإرهاب، وما إلى ذلك من قضايا وأحداث، ومن العبث فهم مشكلات المنطقة وما ماثلها (فهماً صحيحاً) من دون فهم هذه النظريات والحقائق العامة التي تقع الأحداث في إطارها، والتي أشرنا إليها.

ويبدو أن هذه السنة حبلى (مع الأسف) بمشكلات ونكبات وأزمات خطيرة، جيّر لمعظمها العام المنصرم، فهي أزمات قديمة - جديدة. وتظل المنطقة العربية (الشرق الأوسط) أكثر مناطق العالم سخونة والتهاباً، وقابلية للاضطرابات والقلاقل والحروب في الوقت الحاضر. ولعل أهم ما يجعلها كذلك هو الأطماع الإمبريالية - الصهيونية فيها، وسيادة الاستبداد، وتخبط بعض أهلها فكرياً وسلوكياً. وطالما استمر الكيان الصهيوني الغاصب في سياساته العدوانية الظالمة، فلن تشهد المنطقة أي أمن أو استقرار حقيقيين. فهذا الكيان يعمل على مدار الساعة للإضرار بهذه الأمة العربية في كل المجالات وبكل الطرق الممكنة. وهو لا يريد سلاماً، ولا يستطيع العيش من دون عدوان وهيمنة. هل مر يوم واحد من دون وجود عدوان صهيوني من نوع ما، على هذه الأمة، منذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨م-لا أعتقد.

وهذا الكيان الشاذ، المزروع عنوة في المنطقة، يحضر الآن لكارثة

لن تشهد المنطقة أي أمن أو استقرار حقيقيين طالما

إن الكيان الصهيوني مستمر في سياساته العدوانية الظالمة

سيظل الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم سخونة والتهاباً

جديدة في المنطقة. ولا يخجل قادته من التصريح بأنهم يعتزمون شن حرب جديدة (قريبا) - ربما في هذه الأيام- وفي الوقت الذي تمتلك إسرائيل فيه أكثر من مائتي رأس نووي، موجهة بالفعل لكل بلاد المنطقة، وتستخدمها (على مدار الساعة) لإرهاب وابتزاز وتهديد كل المنطقة، تقول إسرائيل إنها تخشى أن تمتلك إيران أو غيرها، قنابل نووية تهدد أمنها..؟ ولذلك، لا بد من شن هجوم إسرائيلي على منشآت إيران النووية، وإشعال حرب جديدة مدمرة في المنطقة.. إنه المنطق الصهيوني العدواني الغاشم والوقح.

إن كل الدول العربية - تقريباً - ومعظم دول العالم، هي ضد امتلاك إيران أو غيرها لأسلحة نووية. لكن هذه الدول تعمل على تحقيق هذا الهدف بالطرق السلمية، وأن ذلك يجب أن يشمل كل الدول، وليس دولة دون أخرى، لا سيما أن للاستخدام الضمني للسلاح النووي فاعلية تعادل فاعلية استخدامه الفعلي. لكن المنطق الصهيوني واضح المعالم والغايات، فلسان حاله يقول: أريد لإسرائيل أن تحتكر كل أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وأن تهيمن على المنطقة ومقدراتها، وأن تكون هي الآمرة الناهية في المنطقة، وإلا..؟!

صحيح، أن لإيران سياسات توسعية عدوانية كريهة، لكن رفض ومقاومة هذه السياسات ينبغي ألا تنتج عنهما الهيمنة الصهيونية المبيتة. وذلك هو واحد من أهم وأخطر التحديات الاستراتيجية التي تواجه العرب في العام الجديد. وهو، في الواقع، تحد قديم - جديد.. لكن، ينتظر أن يكون أكثر حضوراً في هذا العام. إضافة إلى التحديات الأخرى المعروفة، وفي مقدمتها مشكلات الطائفية والمذهبية.

فقد شهدت السنة الفائتة إحياءً همجياً لـ«الطائفية» و«المذهبية»، أعدت لكل المنطقة. ولا شك في أن أعداء شعوب هذه المنطقة هم من بادر وأشعل فتيل الطائفية، وصب المزيد من الزيت على نار المذهبية، لأن الخلافات والصراعات الطائفية والمذهبية هي أكثر الوسائل فاعلية في تمزيق المنطقة وشرذمتها أكثر، انطلاقاً من رغبة هؤلاء في الإمعان في تجزيء المجزأ، وتمزيق الممزق. وذلك مما يجعل المنطقة أضعف، وأكثر قابلية لسيطرة الطامعين، وهيمنة الغزاة. وقد رأينا الفتنة الطائفية والمذهبية تكشر عن أنيابها في كثير من أرجاء المنطقة، وبشكل سافر، بدءاً من العراق، ومن ثم لبنان ومصر والبحرين وغيرها. لكن لم يكن كيد الأعداء بناجع، لولا قابلية الضحايا للذبح. وتلك هي أمرّ الحقائق، في هذا الشأن. فالطائفية والمذهبية ليستا من اختراع أمريكا أو اليابان.

وخارج منطقة الشرق الأوسط، هناك - بالطبع - مشاكل وأزمات حادة، وقابلة للاشتعال والتفاقم، في أي لحظة، في العام ١٤٣٣هـ ٢٠١٢/م، وفي مقدمة هذه المشكلات كل من الأزمة المالية العالمية، الملف النووي لكوريا الشمالية، قضية كشمير، قضية أفغانستان، صراعات القرن الإفريقي، مشكلات الفقر والمرض في إفريقيا، وغير ذلك من الأزمات. ولضيق الحيز المتاح وطول الموضوع، نكتفي بهذه الإشارات. والله المستعان ●

*أكاديمي وكاتب سياسي

ثورات التغيير العربي:
سقوط للعظمة والسلطان (2-2)

مع أن جبروت السلطة عند معظم الأنظمة العربية قد بالغ في فرض إرادة السلطة وتثبيتها وتوريثها، إلا أن إرادة الشعوب الكامنة اندلعت لحظة انفجارها وحطمت حاجز الخوف من السلطة وجبروتها، عندما أشعل شرارتها (بوعزيزي) من تونس، لتعصف بكل أنظمة الاستبداد والتسلط، لتنتصر لمطالبها بعدم التهميش والمشاركة في السلطة وحق المساواة لجميع أفراد الشعب. تلك ثورات التغيير العربية التي جيرت بعضها القوة المسلحة لصالحها في مراكز المدن والحارات والشوارع والميادين والساحات. ووقفت الأنظمة السياسية عاجزة عن استخدام أجهزتها القمعية للتصدي بالقتل والاعتقالات والتعذيب لردع الثائرين بسبب الخشية من المسؤولية الجنائية الدولية.

د. محمود سالم السامرائي *

لكن القيادات السياسية العليا كانت لديها الرؤية الواضحة لحجم مسؤوليتها الجنائية، بما أقره المجتمع الدولي في إقامة المحكمة الجنائية الدولية[٨] في كونها الضمانة لمستقبل الشعوب، التي وضعت حداً تاريخياً لموضوع الإجرام، الذي يطال كل المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب والعدوان، ومنهم رؤساء الدول والحكومات. فقد مثل الرئيس الصربي ميلوسوفيتش أمام العدالة الدولية، وكرادج، وظهر الرئيس الليبيري السابق تايلور ماثلاً أمام المحكمة الجنائية الدولية، كما سبق أن مثل بعض القادة العسكريين المسؤولين عن المجازر التي حدثت في رواندا، وعدد من الأشخاص ممن ينتظر دورهم من قيادات وشخصيات عربية للمثول أمام هذه المحكمة.

إن هذه الوقائع تشكل الضمانة لمستقبل الشعوب من الزعامات التي تتمادى في سلوكها السياسي الإجرامي تجاه شعوبها، وهي اليوم تشكل الرادع الجزائي الإجرائي للدول بزعاماتها ومسؤوليتها تجاه الجرائم التي تندلع فيها جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والعدوان، التي يمكن أن تقترف في الأزمات والنزاعات المسلحة في الكثير من بقاع العالم، لأن تلك الجرائم باتت تشكل مسؤولية جنائية جزائية تقصيرية في المجتمع الدولي، لا يمكن طمسها والسكوت عنها بسبب من التكنومعلوماتية التي جعلت العالم يشاهد الحدث لحظة وقوعه في كل أرجاء المعمورة.

الشعوب وأنظمة الحديد والنار

قراءة في التاريخ المعاصر تقدم لنا أن التعسف في استخدام السلطة لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية، بل يثير حالة من العدائية التي تتسع دائرتها لتصل إلى ذروتها بالمواجهة والتحدي، بسبب التمادي في انتهاك قيم الإنسان وإذلاله وطمس حقوقه وانتهاك قيم العدالة، ومن هنا لا يمكن ضمان استقرار وديمومة النظام السياسي مهما امتلك من مقومات القوة، فالشواهد العالمية واضحة للعيان في الاستخدام المفرط للقوة، ففي التاريخ القريب انهار الاتحاد السوفييتي الذي كان قائماً على نظام سياسي شمولي قابض على السلطة بالحديد والنار، وفي آخر أيام حكمه كان لديه ٢٠ مليوناً من أعضاء الحزب الشيوعي، وقيادات حزبية متمرسة قابضة على السلطة في كل جمهورياته، ويفرض سطوته في كل مرافق الدولة، وله أخطر جهاز مخابراتي ذائع الصيت في الساحة العالمية، وترسانة نووية وصواريخ عابرة للقارات ومن الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، وقوة من الجيش الضارب الذي شكل قوة تحد عالمي تجاه قوة الولايات المتحدة، إلا أن ساعة الصفر حين أزفت واندفعت الشعوب لتقذف بالنظام السياسي في (سلة التاريخ)، لتصبح تلك الأجهزة عاجزة ومشلولة أمام عاصفة وعنفوان التغيير التي دفعت بها الشعوب بقومياتها لتستحضر مقوماتها الشخصية لتنبعث من جديد. إنها حقاً القصة والدرس[٩]،

إرادة الشعوب الكامنة اندلعت لحظة انفجارها وحطمت حاجز الخوف من السلطة وجبروتها

لزعامات تمادت بالسلطة، ومنها زعامات عربية، التي تلاشت أمامها ومن حولها في لحظة زمنية سلطات القوة والإكراه التي كانت تشكل الأدوات لقبضة السلطة، هذه هي قصة البطولة العربية في التاريخ المعاصر، التي انفجرت حين نضجت مقوماتها، واليوم تعصف رياح التغيير في المنطقة العربية، من شمال إفريقيا إلى الخليج العربي، (إننا لسنا مع القائلين إن الأحداث الكبيرة وراءها قوى خارجية كبيرة، الذي جرى في المنطقة العربية تعبير خالص جاءت شرارته بحدث رمزي «بوعزيزي» ليشكل سوقاً جمعياً لكل الشعوب العربية المسلوبة الإرادة بفعل أجهزة القمع والاستبداد في لحظة زمنية ليأتي الدور الخارجي والإقليمي ليركب موجة إرادة الشعوب في التغيير)، إن أروع ما جاءت به الثورة التونسية ليس أنها أطاحت بنظام سياسي شمولي مستبد، بل قدمت أنموذج التحدي للسلطة وجبروتها وفتحت آفاق الانطلاق تجاه الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج، وفي بلادنا انطلقت حركة التغيير في كل مدن العراق، رغم كل أساليب التصدي (المقبولة من رائدة الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق التعبير الإدارة الأمريكية والحليف المناوئ إيران والسلطة الرابعة التي تم تغييبها عن عمد في أحداث التعبير والتغيير التي تعصف بمدن العراق) إلا أن تلك كلها ستصبح عاجزة أمام صلابة موقف الشعب المطالب بحقوقه الحياتية، بل انتزاعها مهما طال الزمن وليعلم المتشبثون بالسلطة أن تاريخ الشعوب وويلاتها لم ينس، ألم يدركوا أن الزمن يصبح في لحظة زمنية قوة عليهم وليس بيدهم؟ ونجد من المفيد التذكير بأن الإفراط في استخدام أدوات القمع لا يقود إلا للمواجهة آجلاً أم عاجلاً، والتاريخ السياسي لم يكتب ولو لمرة واحدة إخفاق حركة المقاومة والتحدي. وعندما نقول إن الإفراط في استخدام القمع لا يولد إلا المواجهة، لأن دائرة المقاومة والتحدي ستتسع لتضم شرائح يوماً بعد آخر. إنها القصة والدرس كما ذكرنا.

السقوط المهين

بشكل عام إن إقامة نظام سياسي يعتمد على وسائل الإكراه لإدامة السلطة، ممكنة لفترة زمنية ربما تمتد إلى سنوات، إلا أن الزمن كفيل بكبح جبروت السلطة حين تنضج ظروف المواجهة والتصدي في لحظة زمنية. والعالم العربي وشعوب العالم شاهد تلك اللحظات الزمنية التي تساقطت فيها قيادات وزعامات بشكل مهين.

إن ما جرى ويجري في الساحة العربية حدث وظاهرة سياسية تتداولها الشعوب بفضل عنصر التحدي والإصرار على المواجهة وبـ «لا عودة» إلا بالتغيير بفضل التكنومعلوماتية، حين قدمت صورة حية ومعاصرة لزعامات وقيادات وشعوب في كل أرجاء المعمورة لنوع المواجهة وآلياتها (ليس بالعصيان المدني)، بل مواجهة نظم عمدت سلطتها لعقود بالحديد والدم والسجون

والمعتقلات، وتباهت بمظاهر القوة ونسيت أو تناست اللحظة التاريخية في السقوط المهين والمذل بعد جبروت السلطان. لقد عاشت الشعوب العربية عقوداً من الزمن منقادة بزعامات (لا تقهر) بالقائد الضرورة والأوحد والملهم والتحدي، إلا أنها فوجئت أي تلك الزعامات بنوع من التحول الجبار لشعوبها التي انقلبت عليها، حين أزفت ساعة المواجهة، مما شكل صدمة تخبطت تلك الزعامات بسلوكها السياسي المهين، وتلاشت قواها وأدوات سلطتها ولم تجد إلا الهرب ملاذاً لها أو أن تواجه مصيرها في أقفاص العدالة، ولابد من إدراك حقيقة أنه لم تعد هناك (قبضة وقوة سلطة وقهر) لسلطة الدولة في وجه الثورات وحركات المعارضة والتغيير السياسي (الذي عبرت فيه الشعوب العربية عن مرحلة تاريخية جديدة بين الخنوع والقبول المهين والمذل لعقود من الزمن، وبين عنفوان وعظمة التحدي للسلطة برموزها وجبروتها، إنها ظاهرة سياسية أوقفت الزمن وآلية سلطة القهر والاستبداد، وحولت مطلب العدل إلى قوة هادرة عجزت فيها سلطة القهر والإكراه في مواجهتها، تلك الثورات العهد الجديد للأمة[١٠].

ثورات أطاحت بسلطة القمع والإكراه عقوداً من الزمن، وهزمت الأنظمة القوية وانتصرت الشعوب الضعيفة وأعطت صورة لأن تكون الأحزاب السياسية ومنها الإسلامية قوة حية بالتفاعل الديمقراطي، وليس إلى تهميشها وإقصائها. ومن هنا نقول سيشهد العالم العربي صور تحرره، لينتزع من النظم السياسية حقه المسلوب لعقود لأن الشعب هو مصدر السلطة، ليس بطريقة وسائل الإكراه التي تستخدمها النظم القمعية والمستبدة، لأن (الثورات العربية الحالية تجاوزت مفاهيم الفكر السياسي المتعلقة بالثورات وخاصة تلك التي كانت تشترط وجود طليعة وتنظيم سري وقيادة كاريزمية لقيام الثورات كما وقع في الثورات القديمة).[١١]

إننا نعيش مشهداً لثورات عنفوانية بدأت من تونس الخضراء وامتدت بعدها إلى مصر العروبة وليبيا التي باتت تعيش تحت مظلة الحديد والنار بسبب قائدها الذي بقي متمسكاً بتوقف ذهنيته للتاريخ منذ قيام ثورة الفاتح عام ١٩٦٩، ولم يقبل بمنطق أن الزمن غادر ثورة الفاتح وشعاراتها من قبل شعب الفاتح نفسه، لأن سيكولوجيته أقفلت وأصبحت أسيرة ذلك المشهد الجماهيري الحاشد الزاحف الذي كان يراه في كل المناسبات، حتى بات صورة ذهنية غير قابلة للتغيير، وهذا التصور عند القائد وصدمته من موجة التحدي النازع للتغيير كانا من أخطر العوامل التي دفعت عجلته وكتائبه إلى تدمير البلاد والعباد.

ثورات التغيير والديمقراطية

شكلت الديمقراطية والحريات العامة قاعدة صلبة في ثورات وانتفاضات وحركات التغيير العربية حين انتقل صداها بشكل موجات من التظاهر السلمي في كل أنظمة المغرب العربي، لتضرب عاصفتها الأقطار العربية في المشرق، في اليمن والأردن والبحرين وسلطنة عمان والعراق المحتل وسوريا من بعدهم، لتكشف ضعف سلطات الاستبداد والقهر أمام إرادة التغيير. المطالبة بإقامة نظم سياسية ركيزتها المشروعية في السلطة التي تأتي بها صناديق الاقتراع. إن هذا التحول النوعي لحركة الشعوب العربية هو الذي يرسي دعائم التطور التاريخي اللازم لتأسيس ونمو واستقرار الحكومات والدول التي تحظى بشرعيتها ومشروعيتها في ممارسة السلطة، بل في استكمال بناء الدولة ومقوماتها ومؤسساتها الثابتة[١٢] كل ذلك يقتضي بالضرورة من (حركات المطالبة بالديمقراطية والتغيير السياسي) أن تنظر إلى مقدمات ما أنجزته تجاه نضج مؤسسات الحكومات والدول ومرتكزاتها في المرحلة المقبلة، أي أن حركة الثورات العربية على الرغم مما سيعكر طريقها من قبل خصومها، إلا أن تيار التغيير سيكون الأقوى باتجاه التحولات التي تتوافق ورؤية الأغلبية الساحقة من أبناء الأمة وبما يتلاءم ومتغيرات التحضر والتقدم الإنساني لماذا؟ لأن ثورة ١٤ يناير في تونس و٢٥ يناير في مصر، أفصحت عن أدوات وميزات في كون أغلب قياداتها من عنصر الشباب الرافض لنزعة التسلط والراغب في التغيير، الأمر الذي حمل عنفوان التحدي النظم القمعية، بطريقة غير مألوفة ليس بالحديد والدم ولا بالعصيان المدني، بل بمسيرات هادرة تهاوت أمامها كل صور ومظاهر السلطة وأجهزتها، فقد أوقفت فيها ساعة الزمن الذي كان يدور على مدى عقود من الزمن لصالح الحكام وسلطاتهم، الأمر الذي جعل كل النظم السياسية في المنطقة أمام مشهد من الذهول والترقب، والركض إلى الأمام ليسبق موجة المد الجماهيري العاصف، حتى سارعت معظم الأنظمة لتقدم جرعات مسكنة من الإنجازات السريعة والانتخابات المحلية والبلدية، واليوم يشهد العالم أن حركة التغيير العربية قد أنجزت الصفحة الأولى لمسيرتها لتنجز صفحات لاحقة من مشوارها على الرغم من اعترافنا بأن حركة التغيير العربية قد تباينت من حيث متغيراتها بين السلمي والتخبط والعنف الذي عمد بالدم إلا أننا

> لا يمكن ضمان استقرار وديمومة النظام السياسي مهما امتلك من مقومات القوة

قراءة التاريخ المعاصر تثبت أن التعسف في استخدام السلطة لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية

على ثقة بأن الزمن القريب كفيل بنجاحها رغم تعثرها وكبواتها وهذه حالة طبيعية لكل التغيرات والثورات.

ختاماً إن الظاهرة السياسية (ثورات الربيع العربي) التي انطلقت في الواقع العربي المعاصر تمثل حداً زمنياً فاصلاً في تاريخ الأمة، حين انتصرت الشعوب العربية لذاتها في التحدي وهزيمة جبروت السلطة وأجهزتها، وباتت حقيقة سياسية واقعية، ونتيجة لهذا الانقلاب الخطير والسريع في موازين القوى والذي تختفي فيه السلطات الحاكمة لتترك حركة المعارضة وحدها في ساحة التغيير بحيث لم تجد أمامها قوة معارضة من النوع الثقيل، الأمر الذي يجعل الزمن في صالح قوى التغيير بعد انهيار القوة العسكرية والأمنية للأنظمة أو تفضيل هذه القوى الوقوف الساكن والمتفرج لظهور القيادة المدنية أو تأييد النظام الجديد، لماذا؟ لأن معظم القوى كانت راغبة في التغيير أو ينبغي عليها السير مع حركة التغيير ومنها المؤسسة العسكرية والأمنية وغيرها وحتى الكثير من عناصر الحزب الحاكم، التي سرعان ما تنحاز إلى جانب قوى التغيير، على الرغم مما صاحبها من دم وحديد ونار من قبل زعامات (مجنونة بالسلطة)، ولذلك يمكن أن نؤشر بعض النتائج للثورات العربية:

❖ إنها ثورات شعبية اندلعت رافعة بوضوح مطاليبها بالتغيير، حين كسرت حاجز الخوف من السلطة بكل أدواتها وأساليبها، وتمردت على كل التنازلات التي قدمت لها، وكانت بعيدة عن تدخل القوى الخارجية والإقليمية.

❖ إنها ثورات شباب التكنومعلوماتية (عبر وقائع الإنترنت والموبايل) فقد تم تصفير الزمن لصالح الوقائع والأحداث والتطورات لهذه الثورات، الأمر الذي كسبت على مدار الساعات قوى التأييد التي التحقت بها لتشكل صورة من التضامن والمصير المشترك، منتفضة لكرامتها المسلوبة وأحدثت ظاهرة سياسية في كل أرجاء المعمورة.

❖ ثورات السوق الجمعي الوجداني النابع من المعاناة والظلم والقهر والسخط على واقع الأمة وقياداتها المنقادة للإملاءات الخارجية على مدى عقود من الزمن.

❖ ثورات استردت فيها الشعوب حقها المسلوب (الشعب مصدر السلطة) الذي تتشدق فيها الدساتير بعد غياب سنين طويلة (الحكام مصدر السلطة).

❖ ثورات استعاد فيها المواطن العربي ثقته بالتصدي للظلم، بعد ضمان حجم المسؤولية الجنائية التي تواجه جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وقراراتها ملزمة في محاسبة ومحاكمة القادة والزعامات التي تتمادى في انتهاكات أبناء الجنس البشري في كل أرجاء المعمورة. ولم يعد هناك خوف من الأنظمة السياسية القمعية والمستبدة التي تواجه الشعوب بالحديد والنار، لأن قوى المجتمع الدولي باتت حاضرة لحظة وقوع الحدث، من منظمات دولية ومجتمعية ومتخصصة وقوى لها قوة تأثير ضاغط، كلها تشكل أدوات تقود بالمجتمع الدولي لاتخاذ ما ينبغي، وأخطرها المحكمة الجنائية الدولية ●

*أستاذ الدراسات الدولية المساعد
- كلية العلوم السياسية - جامعة الموصل

الهوامش

٨ - د. محمود سالم السامرائي، القانون الدولي الإنساني وتحديات الموقف السياسي، دار ابن الأثير جامعة الموصل، ٢٠٠٨.

٩- د. محمود سالم السامرائي، انهيار الاتحاد السوفييتي قراءة في الأسباب والنتائج، دار ابن الأثير، جامعة الموصل، ٢٠٠٦ ص ١١.

١٠- للمزيد المفكر الإسلامي المغربي محمد الطلابي: الثورات العربية كسرت مفاهيم الفكر الكلاسيكي، شبكة أخبار العرب، ٢٠١١/٥/٣١.

١١- للمزيد المفكر الإسلامي المغربي محمد الطلابي نفس المصدر السابق.

١٢- محمد جابر الأنصاري. تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية ؟ مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ط ٢ -١٩٩٥ المرجع نفسه ص ١٨٧.

تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق.. هل يمثل بداية مرحلة جديدة؟

ليست مبالغة القول إن ما تشهده المنطقة العربية منذ بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة يُعد مرحلة مخاض جديدة تعيد ترتيب أوضاع المنطقة وتحديد قسماتها ورسم خطوط مستقبلها، في ضوء ما تشهده من تحركات مجتمعية ومطالب شعبية تعيد التأكيد على حقوقها وتدافع عن حرياتها في مواجهة غلو النظم الحاكمة التي مارست ضد شعوبها أقصى درجات الامتهان والعنف.

أحمد طاهر *

إذا كان هذا الرأي يصدق بكل معانيه على دول عانى شعبها من بطش حكمها كما هو الحال في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، إلا أنه من ناحية أخرى يظل هذا الرأي محكوماً بتطورات الواقع ومواقف سياسات النظام الحاكم من حقوق مواطنيه. فإذا كان صحيحاً أن ثمة تشابهات ومقاربات بين الدول العربية كلها، فإنه من الصحيح أيضاً أن ثمة تباينات واختلافات في سياسات هذه الدول سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. فإذا كانت الثروات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي قد ساعدت نظمها الحاكمة على تلبية احتياجات شعوبها ومتطلباتها والعمل على الارتقاء بمستويات معيشتها والتفاعل بإيجابية مع تطلعاتها، فإنه من غير الصحيح أن يُقتصر تفسير ما حققته تلك البلدان من نهضة مجتمعية وتنمية اقتصادية ورفاهية اجتماعية على الفوائض النفطية، خاصة أن ثمة دولاً أخرى تتمتع بثروات نفطية هائلة كما هو الحال في ليبيا والجزائر، ورغم ذلك عانت شعوبها أقصى درجات الفقر والحرمان، وهو ما يجد تفسيره جلياً في طبيعة النظم الحاكمة وممارساتها وعلاقتها مع شعوبها.

وفي حقيقة الأمر، تعكس هذه المقدمة أهمية موضوع التقرير الذي يتناول واحدة من الأزمات المجتمعية التي شهدتها أحد البلدان العربية وتحديداً الخليجية تزامناً مع ما أُطلق عليه «الربيع العربي»، فقد شهدت مملكة البحرين منذ الرابع عشر من فبراير وحتى أواخر مارس ٢٠١١ احتجاجات شعبية تصاعدت مطالبها لتصل إلى إسقاط النظام الحاكم، وإعادة ترتيب البيت البحريني بصورة ترضي بعض فئات الشعب وتتفق مع طموحات بعض دول الجوار في إشارة واضحة إلى إيران. ومن دون الدخول في تفصيل الأزمة ومواقف أطرافها وتداعياتها على المجتمع البحريني، وبعيداً عن رصد مواقف الأطراف الدولية والإقليمية المعنية، يأتي صدور تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق التي شُكلت بمقتضى الأمر الملكي رقم ٢٨ لسنة ٢٠١١ في أواخر يوليو ٢٠١١، بما تضمنه من إحاطة شاملة بأبعاد الأزمة منذ بدايتها ورصد وتسجيل دقيق لكافة جوانبها وتحليل كافة السياسات والممارسات التي

اتسم تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق بأقصى درجات الشفافية والنزاهة والحياد والموضوعية

التقرير يجب أن يمثل الفرصة التاريخية لإعادة تصحيح المسارات لجميع أطراف الأزمة

صاحبتها، وتقديم رؤى وتوصيات بشأن كافة القضايا التي تناولها، ليفتح بذلك مجالاً واسعاً لإثارة العديد من التساؤلات والاستفهامات، أبرزها: هل يمثل صدور التقرير بداية للتوصل إلى حلول ناجعة للأزمة البحرينية؟ وما موقف القيادة البحرينية مما تضمنه التقرير من إدانات وما كشفه من انتهاكات؟ وما موقف القوى السياسية المعارضة؟ وإلى أي مدى يمكن أن يمثل التقرير نقطة انطلاق لتقارب وجهات نظري طرفي الأزمة «الحكومة والمعارضة»؟

وفي إطار الإجابة عن هذه التساؤلات، يجدر بنا الإشارة إلى عدد من الملاحظات المهمة:

أولاً: تضمن التقرير الصادر عن اللجنة تنفيذاً دقيقاً للتكليفات الواردة في المادة التاسعة من الأمر الملكي الخاص بتشكيلها، فقد تضمن التقرير اثني عشر فصلاً يبدأ بمقدمة حول اللجنة وأساليب عملها، ويتبعها استعراض لتاريخ البحرين الحديث ونظام الحكم فيها، ووصف للأنظمة القانونية المطبقة خلال الأحداث محل التحقيق، وتعريف بأجهزة إنفاذ القانون في البحرين، قبل أن ينتقل إلى سرد مفصل للأحداث التي وقعت في البحرين بعامة خلال الفترة من مطلع فبراير إلى الحادي والثلاثين من مارس ٢٠١١، وللأحداث التي وقعت في مجمع السلمانية الطبي على وجه الخصوص، تمهيداً لتقصي حقيقة وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان تكون قد اقترفتها الأجهزة الحكومية ضد الأفراد، وخاصة في ما يتعلق بحالات الوفاة التي وقعت خلال الأحداث محل التحقيق، وحالات استخدام القوة من قبل الأجهزة الحكومية، وأسلوب تنفيذ أوامر القبض، ومعاملة الأشخاص الموقوفين، وحالات الاختفاء القسري. كما يتناول التقرير تقصي حالات هدم المباني الدينية، والفصل من العمل في القطاعين العام والخاص، وفصل الطلاب وتعليق المنح الدراسية. وينتقل التقرير بعد ذلك لمناقشة حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها أفراد ضد أفراد آخرين، وذلك من خلال استعراض الهجمات التي تعرض إليها كل من العمال الأجانب المقيمين في البحرين ومدنيين من المواطنين السنة. وخصص التقرير فصلاً للبحث في الادعاءات بتدخل قوى وأطراف خارجية في الأحداث التي وقعت في البحرين، وفصل آخر لبحث المضايقات من قبل وسائل الإعلام. ثم يستعرض التقرير الخطوات التي اتخذتها الحكومة البحرينية أو تعهدت باتخاذها لمعالجة بعض انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت أو لمعالجة بعض أوجه القصور التي تعاني منها بعض التشريعات المحلية. ومن الجدير بالذكر أن اللجنة في سبيل إعداد هذا التقرير، تلقت ما يقرب من تسعة آلاف شكوى وإفادة وشهادة، وأجرت ما يتجاوز الخمسة آلاف مقابلة فردية، وعقدت عشرات الاجتماعات، وقامت بعشرات المعاينات في مختلف أرجاء البلد.

ثانياً: اتسم التقرير بأقصى درجات الشفافية والنزاهة والحياد والموضوعية، تُدلل على ذلك الإشادات الدولية والإقليمية والمحلية بشأن منهجيته العلمية واستعراضه للحقائق واستخلاصه للنتائج وطرحه للتوصيات والمقترحات. ففي الوقت الذي حمّل فيه التقرير الحكومة البحرينية المسؤولية الكاملة عن التجاوزات القانونية والانتهاكات الحقوقية والاعتداءات البدنية واللفظية على بعض المواطنين والمشاركين في تلك التظاهرات، بل توسعها في تلك الانتهاكات لتصل إلى ذويهم وأقاربهم، نجده في الوقت ذاته يدين ما حدث في مجمع السلمانية من جانب الطاقم الطبي الذي خلط بين انتماءاته السياسية ودوره ومسؤولياته الطبية. فضلاً عن ذلك كان التقرير واضحاً في حياديته عند تناوله قضية التدخل الإيراني في الأزمة البحرينية، وكذلك في تقييمه لموقف قوات «درع الجزيرة» التي أشاد التقرير بموقفها واحترامها لحقوق الإنسان، فلم يسجل التقرير أية ممارسات أو انتهاكات من جانبها.

ثالثاً: ليست مصادفة أن يلقى التقرير ذلك القبول الواسع سواء من جانب القيادة السياسية، حيث أشاد ملك البحرين في كلمته بحيادية التقرير بقوله «وجدتم تقصيراً حقيقياً من جانب بعض الأجهزة الحكومية، وبالأخص في عدم منع حالات من التعامل الأمني المفرط وسوء معاملة الأشخاص قيد الاحتجاز من قبل البعض»، أو من جانب الحكومة البحرينية الذي عبّر بيانها عن أن: «هذا التقرير يعتبر فرصة لنا جميعاً حكومة ومؤسسات مجتمع مدني للوقوف على الدروس التي يمكن استخلاصها من هذه الحوادث، وتحديد رؤيتنا الاستشرافية لما نرجو أن يكون عليه مستقبل وطننا». ويُفسر هذا القبول في ضوء حقيقتين: الأولى: إنها المرة الأولى التي تبادر الدولة من تلقاء نفسها ومن دون ضغوط إقليمية أو دولية إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية، تم اختيار أعضائها بموضوعية وكفاءة عالية، ليس فقط كما أشار رئيس اللجنة البروفيسور شريف بسيوني للاستفادة من علمهم وخبرتهم وتاريخهم وحسب. ولكن، بهدف ضمان الحيادية والموضوعية، وهو ما عبر عنه العاهل البحريني بقوله «إن أية حكومة لديها الرغبة الصادقة في الإصلاح والتقدم، يجب أن تعي الفائدة من النقد الموضوعي الهادف والبناء». الحقيقة الثانية، إنها المرة الأولى أيضاً التي تقبل فيها حكومة لا تزال تمارس سلطتها، بأن تفتح كافة ملفاتها، وأن تستقبل كل أنواع الاتهام الموجه ضدها، وأن تسهل مهمة عمل من يسعى إلى تقييم أدائها، وربما إقامة الحجة عليها رغم إدراكها لحساسية الموقف وتقديرها لخطورة ما قد يترتب على ذلك من نتائج.

رابعاً: إذا كانت الحكومة البحرينية قد أقرت بمسؤوليتها عما ارتكب من انتهاكات وما وقع من تجاوزات، وهو ما عبّر عنه صراحة العاهل البحريني في خطابه بقوله «إن مملكة البحرين تتحمل مسؤولياتها الدولية بكل أمانة»، فإنه من المهم لضمان الوصول إلى توافق مجتمعي يُخرج البلاد من حالة الاستقطاب التي عاشتها خلال فترة الأزمة، وكادت تعصف بمقدرات شعبها وطموحاته، أن تحمل المعارضة البحرينية أيضاً وبجميع فئاتها وطوائفها وانتماءاتها الجانب الآخر من المسؤولية في القبول بما جاء في التقرير من حقائق وما تضمنه من رؤى ومطالبات وما طرحه من توصيات يمكن اعتبارها بمثابة حزمة من إجراءات بناء الثقة بين الطرفين للجلوس سوياً إلى مائدة الحوار بشأن كيفية وضع محتويات التقرير وتوصياته موضع التطبيق، سعياً إلى تضميد جراح الماضي وآلامه من ناحية، واستكمال خطوات الإصلاح وبرامجه من ناحية أخرى. فالأوطان لا تُبنى بالشعارات والخطابات الجوفاء ولا المزايدات الحمقاء، وإنما تُبنى بالأفعال المصدقّة للأقوال، والخطوات المنفذّة للسياسات، والإنجازات المطبقّة للاستراتيجيات.

تقرير اللجنة البحرينية حظي بإشادات دولية وإقليمية بشأن منهجيته العلمية

خامساً: من المهم لدى طرفي الأزمة أن يدركا أن تطبيق ما تضمنه التقرير من توصيات يظل مرهوناً بقدرتهما على الحفاظ على صحة المكتوب وحكمة المعقول، بمعنى أكثر وضوحاً أن يراعي الطرفان أنهما يستكملان بناء دولتهما على أسس راسخة تحددت بمقتضى الميثاق الوطني الذي حظي بموافقة ٩٨ في المائة من أبناء الشعب البحريني. وهو ما يعني صراحة أن التقرير يجب أن يمثل الفرصة التاريخية واللحظة المناسبة لإعادة تصحيح المسارات التي انتهجها الطرفان حماية لأمن الوطن وأمان المواطن.

صفوة القول أنه إذا كانت خبرة الماضي قد شهدت آلاماً وتضحيات، فإن رسم خطى المستقبل انطلاقاً من حقائق الحاضر يستوجب مزيداً من تبادل الآراء وصولاً الى توافقات مجتمعية تمثل أسس البناء المستهدف لدولة عصرية تُراعي الحقوق وتحمي الحريات وتنهض بمسؤولياتها الوطنية ●

*مدير مركز الحوار للدراسات السياسية- القاهرة

هل كان بإمكان العرب أن يحلّوا محل «الناتو» في حماية الشعب الليبي؟

هناك مقولة حديثة عن العرب في مجال السياسة تشير إلى أن (العرب لا يفوّتون فرصة لتفويت فرصة.) قضية التمرد الليبي والقرار الأممي رقم ١٩٧٣ كان فرصة ثمينة للعرب لإثبات وجودهم في الساحة الدولية ورغبتهم التامة في حل مشاكلهم الداخلية بذاتهم. ولكن وللأسف الشديد، انطبقت المقولة المذكورة أعلاه على القرار العربي وفوت العرب متمثلين في الجامعة العربية فرصة ثمينة لإثبات وحدتهم ورغبتهم في أن يكون لهم دور ملموس على الساحة الدولية.

سليمان الشقصي *

تطوَّرَ الوضع في ليبيا وبشكل سريع، خاصة بعد أن تمكنت قوات المعارضة من السيطرة على العاصمة الليبية طرابلس. الكثير من الباحثين يشيرون إلى أن تقدم جيوش المعارضة على أرضية المعركة بهذه السرعة لم يكن سهلاً لولا وقوف قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) ضد قوات القذافي، أو بمعنى أصح مع قوات المعارضة والمجلس الانتقالي الوطني. السؤال الذي تحاول هذه المقالة الإجابة عنه هو هل كان بإمكان العرب أن يحلّوا محل حلف شمال الأطلسي ويقفون عسكرياً بجانب المجلس الانتقالي ضد القذافي؟ ليست الإجابة عن هذا التساؤل بالسهلة، فهناك العديد من العوامل التي يجب أن نأخذها بالحسبان قبل أن نجزم وبشكل حازم على مثل هذه الأسئلة.

في بداية الأمر، يجب أن نشير إلى أن قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ الذي يعطي مهمة حماية المدنيين في ليبيا إلى حلف الشمال الأطلسي لم يكن ممكناً لولا أن تكون جامعة الدول العربية قد اعتمدت هذا القرار من قبل. نذكّر هنا بأن جامعة الدول العربية قد قامت، بشهر مارس الماضي، باقتراح قرار يدعو مجلس الأمن إلى فرض حظر جوي على ليبيا حفاظاً على أرواح المدنيين الليبيين من جراء القصف العشوائي من قِبل قوات القذافي. نشير كذلك هنا إلى أن هذا القرار العربي قد حصل على موافقة أغلبية الدول العربية، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه : لمَ لَمْ يطلب القادة العرب تصريحاً من مجلس الأمن بأن يسمح لهم (أي للعرب) بالتدخل العسكري في ليبيا لحفظ أرواح المدنيين؟ بمعنى آخر، ما هي الجدوى من معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة، والتي حصلت على موافقة جميع الأعضاء عند إنشاء صرح الجامعة العربية، إذا كان العرب يطلبون من مجلس الأمن التدخل لحل مشاكلهم الداخلية؟ المسألة هنا تتعلق بوجهة نظر فيما إذا كان العرب باستطاعتهم تحقيق الأمن والسلام والدفاع عن المدنيين تجاه أي عدوان داخلي أو خارجي بأنفسهم. بمعنى أصح، هل بإمكان دول جامعة الدول العربية حل مشاكلهم بأنفسهم دون تدخل القوات الخارجية وخاصة حلف شمال الأطلسي؟

لتحليل هذا السؤال بطريقة موضوعية، نحتاج إلى سرد القوات العسكرية العربية والنظر فيما إذا كانت هذه القوات باستطاعتها

ما هي الجدوى من معاهدة الدفاع المشترك إذا كان العرب يطلبون من مجلس الأمن التدخل لحل مشاكلهم الداخلية؟

تحقيق الهدف من الحظر الجوي، ألا وهو حماية المدنيين من العمليات العسكرية لترسانة القذافي. فبحسب ملف التوازن العسكري لعام ٢٠١١ الصادر من المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، تنفق الدول العربية مجتمعة ما يتعدى ٥ في المائة من مجموع الناتج المحلي العربي في مجال الدفاع. وبحسب المعايير الدولية، فإن الإنفاق العسكري الذي يتعدى ٤ في المائة من الناتج المحلي يعتبر إنفاقاً عسكرياً متطرفاً (ultra-militarization). هذا الإنفاق الزائد يدل بديهياً على وجود إمكانيات عسكرية بالوطن العربي. بطبيعة الحال هناك أسباب عدة تجبر الدول بصرف نسبة عالية من خزينتها العامة لميزانية الدفاع. من ضمن هذه الأسباب مسألة وجود الدولة في منطقة غير آمنة. فالحروب والمشاكل الداخلية التي تهدد الأمن في المنطقة العربية بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام تعتبر كثيرة جداً. ودون الحديث عن الصراع العربي الإسرائيلي، هناك مسألة القاعدة في شبة الجزيرة العربية وتنظيم القاعدة في المغرب العربي. أضف إلى هذه الوصفة مسألة العراق والصراع الداخلي الذي يهدد الوحدة العراقية، كذلك مسألة السودان والتصدع الجنوبي الذي أصاب المجتمع العربي وانتهى بتقسيم السودان إلى شمال وجنوب. كل هذه الأمور وغيرها تجعل المنطقة العربية منطقة ذات ثورات أمنية، مما يجبر الأنظمة الحاكمة على أخذ مسألة الأمن بعين الاعتبار لأنها تعتبر مسألة وجودية.

على الرغم من وجود هذه التصدعات الأمنية، لم يسجل التاريخ موقفاً عربياً موحداً للقضاء على جذور مثل هذه التهديدات الوجودية. فأصبح العرب يعتمدون على قوات أجنبية للقضاء على مثل هذه التهديدات. فالمثال الأفضل الذي بإمكانه أن يسطر اعتماد الأنظمة العربية على القوات الخارجية في حل مشاكلهم الوجودية الداخلية يتمثل في مسألة القاعدة في اليمن العربي. فعلى الرغم من وجود توجّه عربي مشترك للقضاء على الجماعات الإرهابية، إلا أن القوات الوطنية أصبح لها دور جانبي في مثل هذه القضايا، وهذا ما أشارت إليه مستندات وزارة الخارجية الأمريكية التي تم تسريبها للعامة عن طريق موقع ويكيليكس. كذلك مثال مسألة تقسيم السودان كبرهان آخر، لم يكن للعرب دور فعّال ملموس في قضية الجنوب على الرغم من أنها تمثل مسألة سيادية في بلد عربي. فبحسب موقع for Peace The Fund في ترتيبه للدول الفاشلة عالمياً، نجد بأن أربع دول عربية (الصومال، السودان، العراق واليمن) هي من ضمن اللائحة الخطرة حول فشل الدولة في احتواء مشاكلها الداخلية. ولكن على الرغم من كل هذا، قد يكون الموقف العربي تجاه هذه القضايا غير موحّد، لذلك نرى قلة المواقف العربية الفعّالة تجاه المسائل القِطرية لما قد يسببه ذلك من انزعاج للحكومة الوطنية في ذلك البلد. غير أن المسألة الليبية تختلف تماماً عن بقية المشاكل التي يهتم بها مجلس الجامعة.

فكبداية للمعضلة الليبية، بعد بضعة أيام من اندلاع الثورة الشبابية، صرح النظام الليبي بأنه سيمارس جرائم ضد الإنسانية؛ بمعنى آخر، إنه سيقوم بقتل شعبه أمام الملأ. برغم أن رَفْع السلاح ضد شعب مسالم طالَبَ بحقوقه المدنية أمر مخالف لجميع القوانين الدولية وللأعراف العربية. لذلك سارع مجلس الجامعة بأن يعلّق عضوية ليبيا في الجامعة العربية كوسيلة لكبح النظام الليبي عن نواياه المخيفة. لم يكن لهذا القرار صدى في قنوات القرار الليبي؛ فلأجل ذلك سعت الجامعة العربية لطلب حظر جوي حفاظاً على أرواح المدنيين. لم يَحْظَ هذا القرار بموافقة جميع الدول العربية المشاركة في اللقاء، حيث إن الوفد السوري عارض أي نوع من أنواع التدخل في السيادة الوطنية لأي دولة عربية. ولكن، على الرغم من هذا الاختلاف، كانت أغلب الوفود العربية موافقة على طلب الحظر الجوي. من الجدير بالذكر أن هذا القرار قد حصل على أصداء إيجابية على الساحة العالمية، فقد رحبت كل من فرنسا وبريطانيا وأمريكا بهذا السجل الجديد للجامعة. في ظل هذا التطوّر، لِمَ لَمْ يقم العرب بطلب بأن يُسمَح لهم، من قبل مجلس الأمن، بأن يكونوا (أي العرب) هم المسؤولين عن حماية المدنيين الليبيين من آلات معمّر القذافي العسكرية، رغبة في أن يقوم العرب بحل مشاكلهم الداخلية بأنفسهم دون تدخل غربي؟ فالوقت كان مناسباً بأن يقوم العرب باستخدام طاقاتهم العسكرية في مجال يتناسب والقانون الدولي. نعلم جيداً بأن بعض الدول العربية شاركت في عملية الحظر الجوي بجانب الناتو، ألا وهي قطر والإمارات والأردن؛ على الرغم من ذلك تظل مشاركاتها العسكرية في هذه العملية على مستوى فردي.

> كان بإمكان العرب القيام بمهمة حماية المدنيين الليبيين عن طريق الحظر الجوي

كان بإمكان العرب أن يثبتوا للعالم بأسره بأنه بإمكانهم (أي العرب) القيام بعمليات عسكرية للحفاظ على المدنيين دون الحاجة إلى مساعدات أجنبية. فالفرصة هنا كانت ثمينة، خاصة تجاه شخص طالب باستخدام السلاح ضد شعبه بدون أي مبرر. أضف إلى ذلك، فإن شخصية القذافي كانت تلاقي استنكاراً واسعاً من قبل القادة العرب، حيث إن القضايا الشخصية تطغى على المصالح الوطنية لدى القذافي، وهذا ما رأيناه في علاقاته مع السعودية، المغرب وكذلك مع سويسرا مؤخراً.

لقد شككت المقالات والتقارير الأخيرة حول مهمة الناتو في ليبيا برغبة الدول المشاركة في حماية المدنيين أم في تأمين نصيبها من كعكة النفط الليبي، خصوصاً عند عدم وجود تحرك عسكري ملموس من قبل مجلس الأمن تجاه الأحداث الداخلية في سوريا على الرغم من

تنفق الدول العربية مجتمعة ما يتعدى 5 في المائة من مجموع الناتج المحلي العربي في مجال الدفاع

وجود براهين تؤكد نوعاً ما الجرائم اللاإنسانية التي يمارسها النظام السوري تجاه شعبه. كذلك يؤكد بعض المسؤولين الغربيين بأن الناتو قد تجاوز تطبيق قرار مجلس الأمن بشأن الحظر الجوي. فلو كان هناك تدخل عربي تجاه القذافي في بليبيا، لوقف العالم بجانب هذا التدخل لأنه شرعي، ولا ينم عن طمع اقتصادي، فليس للعرب رغبة عارمة بالنفط الليبي، لأن أغلبه يُصدّر للخارج.

يجب أن نذكر هنا أن مسألة التدخل العسكري في ليبيا هي مسألة تختلط بها أمور سياسية بحتة. فالدول التي قررت المشاركة في مهمة حماية المدنيين بليبيا هي دول قد اعترفت رسمياً، أو على أقل تقدير ضمنياً، بالمجلس الانتقالي الوطني. ومعظم الدول العربية اعترفت بالمجلس الانتقالي كممثل وحيد للشعب الليبي في طور متأخر من حركة التمرد الشعبي على نظام القذافي. ولكن وعلى الرغم من المسألة السياسية، كان بإمكان العرب القيام بمهمة حماية المدنيين الليبيين عن طريق الحظر الجوي. حيث إن كندا كانت مشاركة في التحالف العسكري لحماية المدنيين الليبيين ولكنها لم تكن تعترف بالمجلس الانتقالي في بداية الأمر. تم الاعتراف بالمجلس من قبل الحكومة الكندية في منتصف شهر يونيو الماضي. كذلك الحال بالنسبة لدولة هولندا، فقد شاركت في التحالف العسكري، ولكن لم تعترف بالمجلس الانتقالي إلا في شهر يوليو الماضي. عوضاً عن ذلك، المصدر الأولي في هذا التدخل هو القرار الأممي ١٩٧٣؛ هذا القرار لا يشترط الاعتراف بالمجلس الانتقالي لتطبيق الحظر الجوي. ولا حتى الأمم المتحدة التي أصدرت هذا القرار لم تعترف بالمجلس الانتقالي لكي تصدر مثل هذا القرار. هذا يدل على أن مسألة المشاركة في حماية المدنيين ليست مُجْبِرة للاعتراف بالمجلس الإنتقالي، فالهدف الأساسي من قرار ١٩٧٣ هو تطبيق حظر جوي لحماية المدنيين وليس إسقاط نظام القذافي.

في الختام، كان من الممكن أن تقوم الدول العربية بالدفاع عن المدنيين بليبيا طمعاً في تحسين صورة السياسة الخارجية العربية كونها قادرة على إدارة مشاكلها الداخلية بذاتها. أضف إلى ذلك مزايا القدرة العسكرية التي يتحلى بها العرب في تطبيق القرار الأممي؛ فالطائرات الحربية موجودة، كذلك القرب الجغرافي والانتماء القومي يجعل العرب أكثر تأهيلاً لتأمين سلامة المدنيين الليبيين. ولكن، السؤال البديهي الذي يطرح نفسه مباشرة وبطريقة شرعية: لو شاركت الدول العربية في قضية الحظر الجوي بليبيا، هل كانت شعوب الدول العربية المشاركة ستنهج طريق التمرد للحصول على بطاقة الحرية والديمقراطية؟ للإجابة عن هذا التساؤل، يجب أن تكون هناك دراسة فردية للشؤون الداخلية لكل دولة مشارِكة وكيفية اتخاذ القرار في هذه الدولة ●

*طالب ماجستير في العلاقات الدولية – وباحث في برنامج السلام والأمن الدولي – جامعة لافال

تحليل الأداء الاستثماري للسوق المالية السعودية ودوره في جذب الاستثمارات

تسعى غالبية الدول إلى العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى اقتصاداتها المحلية وذلك بسبب نقص الأموال المحلية وعدم كفايتها لتلبية الاحتياجات التمويلية لعمليات التنمية الاقتصادية، إضافة إلى رغبة المستثمرين الأجانب وسعيهم الدؤوب لاستغلال الفرص الاستثمارية المؤاتية والمتوافرة في الدول الرخيصة نسبياً والتي تتمتع بمزايا وفرص قد لاتكون متوافرة في الدول الأخرى.

د. محمد كمال أبو عمشة *

تتدفق هذه الاستثمارات إما بصورة استثمارات مباشرة أو أن تكون موجهة إلى سوق رأس المال الوطني، بالمفهوم الأوسع والأشمل، حيث يضم إضافة إلى سوق الأوراق المالية كلاً من قطاعات المصارف والتأمين والرهن العقاري والتأجير التمويلي والمؤسسات المالية غير المصرفية.

الاستثمار في أسواق المال)واقع التجربة السعودية(

١- مراحل التطوير

بدأت الشركات السعودية[1] المساهمة نشاطاتها في أواسط الثلاثينات الميلادية عندما تم تأسيس الشركة العربية للسيارات كأول شركة مساهمة في المملكة العربية السعودية، وبحلول عام ١٩٧٥ م كان هناك نحو ١٤ شركة مساهمة. وقد أدى النمو الاقتصادي السريع جنباً إلى جنب مع عمليات (سعودة) جزء من رأسمال البنوك الأجنبية في السبعينات الميلادية إلى تأسيس عدد ضخم من الشركات والبنوك المساهمة.

وظلت السوق المالية السعودية غير رسمية حتى أوائل الثمانينات الميلادية عندما باشرت الحكومة النظر في إيجاد سوق منظم للتداول وإيجاد الأنظمة اللازمة لذلك، إذ تم في عام ١٩٨٤ تشكيل لجنة وزارية من وزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة التجارة ومؤسسة النقد العربي السعودي بهدف تنظيم وتطوير السوق. وكانت مؤسسة النقد العربي السعودي الجهة الحكومية المعنية بتنظيم ومراقبة السوق حتى تم تأسيس هيئة السوق المالية بتاريخ ٦/٢/ ١٤٢٤ هـ الموافق ٣١ /٢٠٠٣/٧/ م بموجب (نظام السوق المالية) الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) التي تشرف على تنظيم ومراقبة السوق المالية من خلال إصدار اللوائح والقواعد الهادفة إلى حماية المستثمرين وضمان العدالة والكفاءة في السوق.

٢- تأسيس شركة السوق المالية السعودية

وافق مجلس الوزراء السعودي في الجلسة[2] المنعقدة في ٢٩ صفر ١٤٢٨ الموافق ١٩ مارس ٢٠٠٧ برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على تأسيس شركة

يعد قطاع الطاقة والمرافق الخدمية في السوق المالية السعودية من القطاعات المؤثرة

الأزمة المالية العالمية أثرت بشكل مباشر على أداء الأسواق المالية العربية والعالمية

مساهمة سعودية باسم (شركة السوق المالية السعودية) «تداول»، يأتي القرار تنفيذاً للمادة العشرين من نظام السوق المالية التي تقضي بأن تكون الصفة النظامية للسوق المالية شركة مساهمة.

وتخضع السوق المالية السعودية لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال السعودية والتي يقع ضمن نطاق إشرافها قطاعات سوق رأس المال السعودي ممثلة في قطاع الأوراق المالية ومن ضمنها السوق المالية السعودية، وقطاع التأمين الذي يشمل شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية، ووكلاء ووسطاء التأمين، إضافة إلى قطاعي الرهن العقاري والتأجير التمويلي، حيث يعتبر هذان القطاعان من القطاعات الناشئة والحديثة في الاقتصاد السعودي.

٣- أداء السوق المالية السعودية

بدأت السوق المالية السعودية[٣] بشكل متواضع وذلك بعقد جلستي تداول أسبوعياً وبعدد قليل من الشركات المدرجة بلغ ١٨ شركة مساهمة عامة، لا يتجاوز رأسمالها ٨٢ مليون دولار، وكما يتضح لنا فقد ارتفع حجم التداول من ٨٣,٦٠١ مليون دولار عام ٢٠٠١ إلى ما يقارب ١,٧٧٣,٨٥٩,٠٥ دولار عام ٢٠٠٤ ليصل إلى أعلى قيمة له في عام ٢٠٠٦ بمقدار ٥,٢٦١,٨٥١,٣٥ دولار ليبدأ بالتراجع في (٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠٠٩-٢٠١٠) على التوالي بمقدار ٢,٥٥٧,٧١٢,٥٣ و١,٩٦٢,٩٤٥,٥٨ و١,٢٦٤,٠١١,٢٩ و٧٥٩,١٨٤,٤٨ دولار، ويرجع أسباب التراجع إلى عملية التصحيح في عام ٢٠٠٧ وكذلك للأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل مباشر في أداء الأسواق المالية العالمية والعربية ومن بينها السوق المالية السعودية، والتي ترتبط بشكل مباشر بالأسواق الدولية ولحرية تنقل المستثمرين الأجانب ودخولهم وخروجهم من السوق للحصول على عوائد ومكتسبات لتعويض خسائر محافظهم الاستثمارية في الأسواق الأوروبية والأمريكية والآسيوية واقتناص الفرص في الحصول على أعلى العوائد. أما الارتفاع الكبير خلال الأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٦ فيمكن رده إلى مجموعة من الأسباب أهمها: النتائج الجيدة للشركات، والتأثر بالطفرة العالمية والإقليمية، كما شهدت تلك الأعوام سن عدد من القوانين المتعلقة بسوق المال مثل قانون الأوراق المالية وقانون هيئة سوق رأس المال. ويعمل في السوق المالية السعودية حالياً ١٣ شركة وساطة تقوم بدور الوسيط بين المستثمرين والسوق المالي.

أما في ما يخص أداء مؤشر السوق المالية[٤] السعودية (TASI)، وهو المؤشر الرئيسي للسوق المالية السعودية، فمنذ إنشاء السوق في عام ١٩٨٣، حافظ مؤشر السوق على نسب مطردة، حيث أغلق في نهاية عام ٢٠١٠ على ٦٦٢٠,٧٥ نقطة محققاً بذلك نسبة نمو بلغت ٦٣,٣ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠١ البالغ ٢٤٣٠,١١ نقطة. وواصل مؤشر السوق المالية السعودية (TASI) نموه في السنوات السابقة ليغلق على ٨٢٠٦,٢٣ نقطة نهاية عام ٢٠٠٤. إلا أنه

سرعان ما تراجع في عام ٢٠٠٦ وذلك نتيجة لوجود عمليات تصحيح وعمليات جني أرباح حيث تراجع بنسبة ٥٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٥، حيث بلغ المؤشر ١٦٧١٢,٦٤ نقطة ليواصل انخفاضه في عام ٢٠٠٧ بواقع ٧,٩٣٣,٢٩ نقطة مقارنة بعام ٢٠٠٦ ليواصل انخفاضه إلى ٤,٨٠٢,٩٩ نقطة في عام ٢٠٠٨، ويرجع ذلك الانخفاض الكبير خلال ثلاث سنوات إلى عدة أسباب أهمها عملية التصحيح للمؤشر نتيجة للمبالغة في عمليات المضاربة في السوق ونتيجة أيضاً للأزمة المالية العالمية التي أدت إلى حدوث اضطرابات في الأسواق المالية حتى يومنا هذا لها تأثيرات وتبعات مما أدى إلى انخفاض الثقة بالأسواق المالية الخليجية والعربية والإقليمية والدولية. وحقق مؤشر السوق المالية السعودية (TASI) قفزة نوعية خلال الأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٥-٢٠٠٦)، كغيره من مؤشرات الأسواق العربية، حيث سجل في نهاية عام ٢٠٠٥، ١٦٧١٢,٦٤ نقطة. وكنتيجة للحركة التصحيحية التي شهدتها أسواق المنطقة ومن ضمنها السوق المالية السعودية خلال عام ٢٠٠٦، أغلق مؤشر السوق عند حاجز ٤,٨٠٢,٩٩ نقطة في نهاية عام ٢٠٠٦ مسجلاً بذلك تراجعاً حاداً بلغت نسبته ٥٢ في المائة. وبدأت الاضطرابات في السوق المالية السعودية خلال السنوات الماضية متذبذبة لتصل في عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ قيمة المؤشر ٦,١٢١,٧٦ و٦٦٢٠,٧٥ نقطة على التوالي وتحسن بشكل طفيف مقارنة بـ (٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨)

يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بطول الأمد والقيمة المضافة إلى الاقتصاد الوطني

٤- الشركات المدرجة في السوق

هناك ١٤٥ شركة مساهمة عامة في السوق المالية السعودية[٥] حتى لحظة إعداد هذه الدراسة، موزعة على خمسة عشر قطاعاً رئيسياً، وهي قطاعات المصارف والخدمات المالية، الصناعات البتروكيماوية، والتجزئة، والأسمنت، الطاقة والمرافق الخدمية، الزراعة والصناعات الغذائية، الاتصالات وتقنية المعلومات، التأمين، شركات الاستثمار المتعدد، الاستثمار الصناعي، التشييد والبناء، التطوير العقاري، النقل، الإعلام والنشر، الفنادق والسياحة. وفيما يلي نبذة عن كل من هذه القطاعات:

❖ قطاع المصارف والخدمات المالية

يعد قطاع البنوك[٦] في السوق من القطاعات القيادية والمؤثرة خاصة في قيم وأحجام التداول، ويضم قطاع البنوك ١١ مصرفاً من أصل ١٤٥ شركة مدرجة في السوق، ليشكل ما نسبته ٧,٥٩ في المائة من إجمالي عدد الشركات المدرجة، وبقيمة سوقية بلغت حوالي ٣٢١,٩٩٥,٠٢٥,٦٢٠,٠٠ ريال سعودي في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١ وهي بذلك تشكل ما نسبته ٢٥,٢٨ في المائة من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١.

❖ قطاع الصناعات البتروكيماوية

يعتبر قطاع الصناعات البتروكيماوية[٧] من القطاعات المؤثرة خاصة في قيم وأحجام التداول، ويضم قطاع البتروكيماويات ١٤ شركة من أصل ١٤٥ شركة مدرجة في السوق، ليشكل ٩,٦٦ في المائة من إجمالي عدد الشركات المدرجة، وبقيمة سوقية بلغت ٤٩٤,٠٦٠,١٩٧,٢٢٥,٣٠ ريال سعودي في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١ وهي بذلك تشكل ما نسبته ٣٨,٧٩ في المائة من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١.

❖ قطاع الأسمنت

يعد قطاع الأسمنت[٨] من القطاعات المهمة في السوق خاصة في قيم وأحجام التداول، ويضم قطاع الأسمنت ٩ شركات من أصل ١٤٥ شركة مدرجة في السوق، ليشكل ٦,٢١ في المائة من إجمالي عدد الشركات المدرجة، وبقيمة سوقية بلغت ٥٠,٨٨٢,٧٠٠,٠٠٠ ريال سعودي في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١ وهي بذلك تشكل ما نسبته ٣,٩٩ في المائة من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١.

❖ قطاع التجزئة

بلغ مجموع شركات قطاع التجزئة[٩] مع نهاية النصف الثاني عام ٢٠١١ تسع شركات من أصل ١٤٥ شركة مدرجة في السوق، ليشكل ٦,٢١ في المائة من إجمالي عدد الشركات المدرجة، وبقيمة سوقية بلغت ١٧,٥٤٠,٥٠٠,٠٠٠ ريال سعودي في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١، وهي بذلك تشكل ما نسبته ١٣,٧٧ في المائة من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١.

❖ قطاع الطاقة والمرافق الخدمية

يعد قطاع الطاقة والمرافق الخدمية[١٠] في السوق المالي من القطاعات المؤثرة ويستأثر بأحجام تداول عالية، فقد ضم هذا القطاع حتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١ شركتين ليشكل حوالي ١,٣٨ في المائة من إجمالي عدد الشركات المدرجة وتجاوزت

يعتبر قطاع الصناعات البتروكيماوية من القطاعات المؤثرة خاصة في قيم وأحجام التداول

القيمة السوقية لهذا القطاع ٥٧,٠١١,٥٢٧,٤٣٠,٢٥ ريال سعودي وهي بذلك تشكل ما نسبته ٤,٤٧ في المائة من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١.

❖ قطاع الزراعة والصناعات الغذائية

ضم قطاع الصناعة[١١] في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١ خمس عشرة شركة من أصل ١٤٥ شركة مدرجة في السوق المالي، ليشكل حوالي ١٠,٣٥ في المائة من إجمالي عدد الشركات المدرجة، وقد بلغت القيمة السوقية لهذا القطاع حوالي ٤٥,١٢٣,٣٢٧,١٩٣ ريال سعودي وهي بذلك تشكل ما نسبته حوالي ٣,٥٤ في المائة من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١.

❖ قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

يعد قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات[١٢] في السوق المالي من القطاعات المؤثرة ويستأثر بأحجام تداول عالية، فقد ضم هذا القطاع مع نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١ خمس شركات ليشكل حوالي ٣,٤٥ في المائة من إجمالي عدد الشركات المدرجة، وتجاوزت القيمة السوقية لهذا القطاع ١١٨,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي وهي بذلك تشكل ما نسبته ٩,٣٣ في المائة من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١.

❖ قطاع التأمين

يعتبر قطاع التأمين[١٣] من أكبر القطاعات، سواء من حيث عدد الشركات المدرجة أو قيم التداول وأحجامه، ووصل عدد شركات هذا القطاع مع نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١ إلى ٣١ شركة من أصل ١٤٥ شركة مدرجة، ليشكل ما نسبته ٢١,٣٨ في المائة من إجمالي عدد الشركات المدرجة، فيما بلغت القيمة السوقية لهذا القطاع حوالي ٢١,٥١٤,١٥٤,٠٠٠ ريال سعودي وهي بذلك تشكل ما نسبته ١٦,٨٩ في المائة من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١.

❖ قطاع الاستثمار المتعدد

بلغ مجموع شركات قطاع الاستثمار[١٤] مع نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١ سبع شركات من أصل ١٤٥ شركة مدرجة في السوق، ليشكل حوالي ٤,٨٣ في المائة من إجمالي الشركات المدرجة، وبلغت القيمة السوقية لهذا القطاع حوالي ٣٢,٧١١,٧٣٤,٩٢٥,٨٥ ريال سعودي وهي بذلك تشكل ما نسبته حوالي ٢,٥٧ في المائة من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١.

❖ قطاع الاستثمار الصناعي

ضم قطاع الاستثمار الصناعي[١٥] في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١ ثلاث عشرة شركة من أصل ١٤٥ شركة مدرجة في السوق المالي، ليشكل ٩ في المائة من إجمالي عدد الشركات المدرجة، وقد بلغت القيمة السوقية لهذا القطاع ٤١,٨٨٧,٦٨٧,٢١٣,٢٠ ريال سعودي وهي بذلك تشكل ما نسبته حوالي ٣,٢٩ في المائة من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١.

❖ قطاع التشييد والبناء

يضم قطاع التشييد والبناء[١٦] في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١ أربع عشرة شركة من أصل ١٤٥ شركة مدرجة في السوق المالي، ليشكل حوالي ٩,٦٦ في المائة من إجمالي عدد الشركات المدرجة، وقد بلغت القيمة السوقية لهذا القطاع حوالي ٢١,١٤٠,١٨٠,٧٨٨,٢٠ ريال سعودي وهي بذلك تشكل ما نسبته حوالي ١,٦٦ في المائة من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١.

❖ قطاع التطوير العقاري

يعد قطاع التطوير العقاري[١٧] من القطاعات المهمة في السوق ويستأثر بإقبال عال على الشراء والاستثمار فيه، فقد ضم هذا القطاع مع نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١ ثماني شركات ليشكل حوالي ٥,٥ في المائة من إجمالي عدد الشركات المدرجة، وتجاوزت القيمة السوقية لهذا القطاع ٤٠,٢٥٩,٢١٩,٢٩٦ ريال سعودي

وهي بذلك تشكل ما نسبته ٣,١٦ في المائة من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١.

❖ قطاع النقل

ضم قطاع النقل[١٨] في نهاية النصف الأول عام ٢٠١١ أربع شركات من أصل ١٤٥ شركة مدرجة في السوق المالي، ليشكل حوالي ٢,٧٦ في المائة من إجمالي عدد الشركات المدرجة، وقد بلغت القيمة السوقية لهذا القطاع حوالي ٥,٩٩٩,٦٥٠,٠٠٠ ريال سعودي وهي بذلك تشكل ما نسبته حوالي ٠,٠٠٤٧١ في المائة من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١.

❖ قطاع الإعلام والنشر

يضم قطاع الإعلام والنشر[١٩] في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١ ثلاث شركات من أصل ١٤٥ شركة مدرجة في السوق المالي، ليشكل حوالي ٠,٠٢١ في المائة من إجمالي عدد الشركات المدرجة، وقد بلغت القيمة السوقية لهذا القطاع حوالي ٢,٦٦٩,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي وهي بذلك تشكل ما نسبته حوالي ٠,٠٠٢١ في المائة من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١.

❖ قطاع الفنادق والسياحة

يضم قطاع الفنادق والسياحة[٢٠] في نهاية النصف الأول عام ٢٠١١ شركتين من أصل ١٤٥ شركة مدرجة في السوق المالي، ليشكل حوالي ٠,٠١٤ في المائة من إجمالي عدد الشركات المدرجة، وقد بلغت القيمة السوقية لهذا القطاع حوالي ٢,٠٦٦,٧٧٧,٧٨٩,٩ ريال سعودي وهي بذلك تشكل ما نسبته حوالي ٠,٠٠١٦٢ في المائة من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في النصف الأول من عام ٢٠١١.

❖ الإطار القانوني

خضعت السوق المالية السعودية٢١ لرقابة لجنة وزارية تشكلت من وزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة التجارة ومؤسسة النقد العربي السعودي بموجب اتفاقية التشغيل الموقعة بينهما وذلك حتى صدر قانون الأوراق المالية لسنه ١٩٨٥، وقانون هيئة سوق رأس المال وبموجب (نظام السوق المالية) الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) تاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ. أما في ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي، فيتطرق القانون إلى موضوع التملك والاستثمار في أسهم السوق من خلال بنود عدة، إلا أنه لا يتطرق بشكل مباشر إلى الاستثمارات الأجنبية في السوق المالية، من حيث تنظيمها، تقييدها، وتحديدها. وهذا الأمر لا يعتبر نقصاً أو ضعفاً إذا ما نظرنا إلى أن القيود والإجراءات والشروط، وبخاصة على الاستثمار الأجنبي ستكون معوقاً لا مشجعاً لتدفق الاستثمارات. وقد ترك القانون نسبة تملك الأجانب في الشركات لقانون الشركات نفسه ولأنظمة الشركات الداخلية. وقد حدد قانون الأوراق المالية صلاحيات السوق، لكنه أخضعها لرقابة هيئة سوق رأس المال، التي منحها القانون أيضاً حق الإشراف والتفتيش في سجلات السوق. وقد بين القانون شروط إصدار وطرح الأوراق المالية للاكتتاب العام، وشروط الترخيص لشركات الأوراق المالية والخدمات التي تقدمها. أما قانون هيئة سوق رأس المال، فقد أنشأ هيئة اعتبارية تسمى (هيئة السوق المالية) وحدد أهدافها وصلاحياتها ومهامها، والتي تشمل الإشراف على السوق المالية السعودية، والتنظيم والرقابة والإشراف على نشاطات المؤسسات التي تعمل في قطاعات السوق المالية.

بدأت الشركات السعودية المساهمة نشاطاتها في أواسط الثلاثينات الميلادية

الاستثمارات الأجنبية في السوق المالية السعودية

ينقسم الاستثمار في السوق المالية حسب الجهة المستثمرة إلى نوعين: استثمار الشركات، واستثمار الأفراد. ويمكن التمييز بكل منهما بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي. ولتحليل الاستثمارات الأجنبية في السوق المالية السعودية، فإن القيمة المثلى هي اعتبار قيمة الاستثمار المباشر في لحظة القيام به، إلا أن قانون الأوراق المالي السعودي لا يسمح للسوق بالإفصاح عن هذه البيانات لأي شخص حفاظاً على سرية المعلومات الخاصة بالمستثمرين. وفي دراسة أعدها الباحث[٢٢] (أبو عمشة - ٢٠١٠) قامت الدراسة بتحديد واقع الاستثمار الأجنبي في الأسواق المالية الخليجية ومن بينها السوق المالية السعودية وذلك بتحليل القيمة السوقية لأسهم المستثمرين الأجانب في نهاية العام، وذلك بضرب عدد الأسهم المملوكة للأجانب بسعر إغلاق هذه الأسهم نهاية العام.

وكما يتضح لنا فإن نسبة الأسهم المملوكة للأجانب[٢٣] لم تتجاوز ٤٤ في المائة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠١-٢٠١٠. وعلى الرغم من أن هذه النسبة لم تتغير كثيراً خلال تلك الفترة، فإن عدد الأسهم المملوكة للأجانب قد ارتفع إلى أكثر من الضعف ليصل إلى ٣١٢٦٢,٠٤٤ سهماً في عام ٢٠٠٦، إلا أنه تراجع بعدها متأثراً بالاضطرابات التي أصابت الأسواق المالية العالمية خاصة في السنوات الثلاث الماضية حيث تأثرت الأسواق المالية بالأزمة المالية

العالمية، ويعزى ذلك إلى دخول مستثمرين جدد إلى السوق بشكل مباشر، أو لإدراج شركات جديدة في السوق المالية السعودية تسمح بتملك الأجانب، ولوجود فرص استثمارية عالية العوائد في السوق المالية السعودية حيث تصل نسبة متوسط الأرباح في السوق المالية السعودية إلى ما يزيد على ١٨,٥ في المائة وهي نسبة عالية تحقق عوائد عالية[٢٤].

الخلاصة

حددت الدراسة متطلبات جذب الاستثمار في أسواق رأس المال العربية من خلال عوامل ترجع إلى النظام السياسي والاقتصادي، وعوامل خاصة بالسوق المالية من حيث تنويع الأدوات الاستثمارية وزيادة كفاءة السوق. وتم التطرق إلى واقع التجربة السعودية ودور سوق المال السعودي في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تم تحديد حجم الاستثمارات الأجنبية في هذه السوق، ونسبة توزيعها على القطاعات المختلفة في السوق وذلك بعد التعرف إلى أداء السوق المالية السعودية خلال السنوات الماضية ●

*الجامعة الأمريكية - باحث في مجال التمويل والاستثمار
- مستشار استثماري ومالي بأسواق المال الخليجية

الهوامش

١- الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)، www.tadawul.com.sa
٢- الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)، www.tadawul.com.sa
٣- الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)، www.tadawul.com.sa
٤- الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)، www.tadawul.com.sa
٥- الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)، www.tadawul.com.sa
٦- الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)، www.tadawul.com.sa
٧- الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)، www.tadawul.com.sa
٨- الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)، www.tadawul.com.sa
٩- الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)، www.tadawul.com.sa
١٠- الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)، www.tadawul.com.sa
١١- الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)، www.tadawul.com.sa
١٢- الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)، www.tadawul.com.sa
١٣- الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)، www.tadawul.com.sa
١٤- الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)، www.tadawul.com.sa
١٥- الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)، www.tadawul.com.sa
١٦- الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)، www.tadawul.com.sa
١٧- الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)، www.tadawul.com.sa
١٨- الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)، www.tadawul.com.sa
١٩- الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)، www.tadawul.com.sa
٢٠- الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)، www.tadawul.com.sa
٢١- الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)، www.tadawul.com.sa
٢٢- د. محمد كمال أبو عمشة، تعزيز دور حوكمة الشركات في جذب الإستثمارات الأجنبية، هيئة قطر للأوراق المالية، ٢٠١٠.
٢٣- المرجع السابق.
٢٤- لا تتوفر بيانات مفصلة حول طبيعة الاستثمار، وهل يمثل إكتتاب أولي أو دخول شريك إستراتيجي)توسيع رأس المال(، أو شراء أسهم لشركات قائمة. كما أنه يوجد هناك مشكلة في تعريف الأجنبي، أي غير حامل الهوية السعودية، ويمكن أين يكون هناك نسبة عالية جدا من الاستثمارات المملوكة للأجانب، تعود الى السعودية يعيشون في الدول المجاورة أو في الدول الغربية.

العنوان: العرقية والسياسات الانتخابية

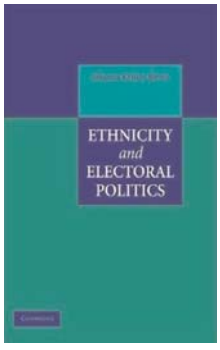

الكتاب: «العنوان: العرقية والسياسات الانتخابية»
تأليف: جوهانا كريستن بيرنر
الناشر: مطبعة جامعة كامبريدج -٢٠٠٧
قراءة: د. كليدا مولاج
باحثة في مركز الخليج للأبحاث

إحدى صور المؤسسة السياسية للدول والتي تمثل فارقاً أساسياً بين الأنظمة التسلطية والأنظمة الديمقراطية، اختلاف الظروف السياسية التي في ظلها تقوم المجموعات العرقية بممارسة طقوسها في إطار هذين النمطين من الأنظمة. ففي الأنظمة الديمقراطية، تشارك المجموعات العرقية مع الفئات الاجتماعية الأخرى في حكم وإدارة البلاد. وفي السياسات التسلطية، قد تمسك المجموعات العرقية زمام السلطة مما يؤدي إلى استبعاد الفئات الأخرى؛ أو قد يتم استبعادهم تماماً من الحكم، أو قد يتشاركون حكم البلاد مع الفئات الاجتماعية الأخرى. لكنها الديمقراطية، هي التي تتيح المجال لدراسة السياسات العرقية في هذا الكتاب.

منهجياً، تُفضل المنظمات السياسية الديمقراطية لأنها تسمح بتمثيل وعرض مجموعة متنوعة من الأهداف والمصالح أكبر مما تسمح به الأنظمة التسلطية. وبالنظر إلى زيادة عدد الدول التي تنتهج الديمقراطية كنظام لها، فإنه من البديهي استشفاف أن الديمقراطية هي النظام السياسي الملائم في المستقبل. لذا، يتحتم فهم ومعرفة تأثير العرقية على استدامة الديمقراطية. وهذا الكتاب معني ومختص بالديمقراطية، التي تُعرَّف الديمقراطية بأنها نظام سياسي يسمح لجميع فئات المجتمع بالمشاركة بحرية وتتم فيه الانتخابات بحرية ونزاهة.

ويختلف وضع المجموعات العرقية في الدول التي تنتهج الديمقراطية. على سبيل المثال في كل من إسبانيا وبلغاريا تمت إعادة صياغة الديمقراطية، لتسمح للمجموعات العرقية بالمشاركة في السياسة الانتخابية. ومع ذلك، شهدت إسبانيا أعمالاً مستمرة من العنف العرقي التي يرتكبها مواطنو إقليم الباسك، في حين أنه في بلغاريا دخل حزب الحركة من أجل الحقوق والحرية (MRF) الذي يمثل الأقلية التركية في تشكيلة الحكومة وما لبث أن خرج منها. ولم يختلف الأمر في رومانيا، حيث أصبح حزب المنتدى الديمقراطي المجري (UDMR) جزءاً لا يتجزأ من حكومة الائتلاف. والسؤال الذي يشغل بيرنر هو: ما الذي يميِّز الديمقراطيات السلمية عن الديمقراطيات اللاسلمية؟

وحتى في ظل الديمقراطية نفسها يختلف منهج المجموعات العرقية. على سبيل المثال، لا تنتهج جميع المجموعات العرقية في إسبانيا أسلوب العنف. فبينما انخرط إقليم الباسك في أعمال العنف، سعى القوميون الكاتالونيون إلى المشاركة في الائتلافات الحكومية. ويتطرق الكتاب إلى سؤال آخر وهو: ما الذي يميِّز المجموعات العرقية اللاسلمية عن المجموعات السلمية في ظل الديمقراطية؟

وعلى عكس الفرضية السائدة بأن السياسات العرقية لا تؤدي إلى الديمقراطية الفتية، يؤكد هذا الكتاب أن السياسات العرقية تستطيع المساهمة في توطيد الديمقراطيات الجديدة من خلال الاتجاه إلى ترسيخ النظام الحزبي. فضلاً عن ذلك، فإنه سواءً أصبحت الجماعات العرقية ذات تأثير داعم أو مزعزع في الديمقراطيات الناضجة، فالهدف هو دخول المجموعة العرقية في تشكيلة الحكومة. فالدخول في تشكيلة الحكومة يعني إما انضمام الحزب العرقي كأحد الأحزاب التي تشكل ائتلاف الحكومة، أو أن الحزب العرقي يمارس نفوذاً وتأثير على حكومة الأقلية أو أن يتم تمثيل الحزب العرقي في الحكومة بحزب آخر غير عرقي. وبعد الانضمام إلى الحكومة، فإنها تؤثر بالطبع في وضع السياسة والموارد الحكومية.

وتهدف الكاتبة إلى إلقاء الضوء على تأثير السياسات العرقية بعد إقرار الديمقراطية. فبخلاف الحكمة التقليدية، تؤكد جوهانا كريستن بيرنر أن الجماعات العرقية ومطالبهم السياسية ليست من قبيل التعنت، وأن العنف ليس بالضرورة أن يكون نتيجة طبيعية للسياسات العرقية. وبدلاً من ذلك، توضح الكاتبة أن المجموعات العرقية والفصائل الأخرى تصبح متعنتة كرد فعل للمواقف السياسية عند عرقلة ومنع الوصول إلى الحكومة. لذا، فإنه من الممكن أن ينتج العنف والتعنت السياسي التي تُظهره بعض المجموعات العرقية (كما هو الحال في إسبانيا وسريلانكا) من ظروف خارجة على الانتماءات العرقية.

ومع تبني الدول نهج الديمقراطية، فقد أصبح من السهل تحويل ولاء وانتماء المجموعة العرقية إلى انتماءات حزبية ثابتة. ويعتبر الموضوع الرئيسي لهذا الكتاب هو أن الهوية العرقية تعد بمثابة عنوان ثابت لكنه في الوقت نفسه مرن ومتجاوب للخيارات السياسية، مما يؤثر في الشكل الحزبي والتنمية في الديمقراطيات الجديدة الناضجة. وأينما تم حشد المجموعات العرقية المتعددة والسماح لها بالمشاركة في السياسات

الديمقراطية الانتخابية، فيمكن التوقع بأنهم سيقدمون الدعم والمؤازرة إلى الأحزاب التي تمثل مصالحهم العرقية من بداية الانتخابات. علاوة على احتمال تصويت أعضاء وأفراد المجموعة العرقية بشكل دائم للحزب الذي يمثل مصالحهم السياسية. لذلك، فإنه في ظل المعلومات القليلة في الديمقراطيات الجديدة، تتوقع الكاتبة أن يؤدي فتح باب تكوين الأحزاب العرقية والتصويت إلى إرساء دعائم تطوير النظام الحزبي، ولو في المدى القصير على الأقل.

إذا فتح الباب أمام المجموعات العرقية للمشاركة في الحياة الحزبية، فإنه مع مرور الوقت، ستتمكن من الوصول إلى كافة المستويات الحكومية لتمثيل مصالح ناخبيها من الأقليات العرقية والدخول في مفاوضات حول السياسة، كما يُتوقع أيضاً التأثير الشامل في تطوير النظام الديمقراطي على المدى الطويل.

وتشير بيرنر إلى أن إشكالية عنوان الهوية العرقية الثابتة والمرنة تعتبر عامل جذب عرقياً. ووفق تفسيرها ورؤيتها، فإن عنصر الجذب العرقي يخلق نمط طويل الأجل من تعاون الناخبين العرقيين الذين يعتمدون على مناصريهم من جماعاتهم العرقية لتحقيق أهداف انتخابية. مثل هذه الهوية لا تتضمن أية نزعة سياسية معينة لأي عضو من المجموعة أو المجموعة ككل. وهذا هو ما أدى بالكاتب إلى القول إن الجماعات العرقية تعتبر متماسكة وثابتة، لكن جمهور الناخبين لديهم مرونة أصيلة. وفي هذا السياق، فإن التماسك سيسود سلوك المجموعات العرقية على المدى القصير، بينما ستصبح المرونة عادة وطبيعة على المدى الطويل، عندما تتعامل المجموعة كوحدة متماسكة ضد التأثيرات الخارجية.

نظرية عوامل الجذب العرقية لا تكشف عن عدم استقرار انتخابي أو عنف عرقي. وبدلاً من الاعتماد على افتراضية أن الديمقراطيات توفر تمثيلاً واسعاً للجماعات العرقية، تؤدي إشكالية عوامل الجذب العرقية إلى الاعتقاد بأن العنف وعدم الاستقرار الانتخابي في السياسات العرقية هي أمور شاذة. وبالتناقض مع الدراسة السابقة، التي تتناول سمات ومميزات الجماعة لاكتشاف احتمالات العنف العرقي، تدعو إشكالية عوامل الجذب العرقية إلى دراسة الظروف التي تمنع المجموعات العرقية من تنفيذ طموحها السياسي السلمي.

وتؤكد جوهانا كريستن بيرنر أن القيود المطلقة التي تعيق وصول المجموعات العرقية إلى السلطة التنفيذية تخلق أوضاعاً تحفز القضاء على مفهوم مشاركة المجموعات العرقية في الحياة الانتخابية السلمية. كما تشير إلى أنه في حالة انتهاج مجموعة عرقية ما موقف المعارضة المستمر، فإن أعضاء هذه المجموعة لن يكون لديهم الحافز على تعديل وضعهم. وبالتالي، إذا لم يُفرض على المجموعة الحاكمة التعاون مع المجموعات العرقية، فإن المجموعة الحاكمة لن يكون لديها سبب مقنع لتعديل مسار معارضتها تجاه مطالب المجموعة العرقية. هذا الوضع قد يؤدي إلى مشكلة سياسية مستمرة بين المجموعات العرقية والمجموعات الحاكمة، مما قد يتحول بدوره إلى التعنت بل العنف.

ونظراً للتأكيد المستمر على التعنت العرقي وتأثيره في زعزعة الديمقراطية، فقد اتجه الدارسون إلى التركيز على الحلول التي تبعد العرقية عن السياسة. فعلى سبيل المثال، أشار دونالد هورويتز إلى ضرورة الإصلاح الانتخابي الذي يجبر السياسيين على اجتذاب جميع المجموعات العرقية الموجودة في الدوائر من أجل انتخابهم. ومن جانبه دعا الباحث آريند ليففارت إلى نبذ مصدر النزاعات العرقية من خلال تفاوض النخبة حول آلية تقاسم السلطة في نطاق الديمقراطية التوافقية. ولا تعتقد بيرنر بامتلاك العرقية المتجاهلة مفتاح التعايش السلمي بين المجموعات الإثنية المختلفة. علاوة على أنها لا تؤمن بأن حل النزاع السياسي عبر تفاوض النخبة هو شرط ضروري لانضمام المجموعات الإثنية بشكل سلمي في السياسة الوطنية.

وتؤكد الكاتبة أن المجموعات العرقية في حد ذاتها ليست متعنتة بشكل دائم، وأن دخولها في التشكيلة الحكومية يشجع على الاعتدال السياسي، كما قد يقلل بواعث الحكومة في محاولتها عدم إضفاء طابع سياسي على الهوية القومية العرقية. لذا، فإن القيمة تكمن في العثور على هيكل مؤسسي يضم الأقليات العرقية ضمن حكومة مركزية.

ويعتبر هذا الكتاب أن المجموعات الإثنية هي عوامل سياسية مرنة، وأن تأثيرها على تطوير النظام الحزبي الديمقراطي يمكن تحجيمه من خلال المؤسسات. وتعتبر الأحزاب عنصراً مهماً لأنها تقدم التمثيل الشرعي والخبرة السياسية وتتيح المعلومات السياسية لجماهير الناخبين في ظل الأنظمة الديمقراطية. وتؤكد بيرنر أنه طالما يُسهل تطوير النظام الحزبي مثل هذا التمثيل للناخب من دون حجب الفائدة الناجمة عن الدخول في النظام أو منع انضمامهم إلى الحكومة مع الوقت، فإن الدعم المتزايد للأحزاب سيرسخ التطوير الديمقراطي السلمي. وفي المقابل، فإن النظام الحزبي الثابت وغير المرن يمنع الانخراط السياسي للمجموعات الإثنية من خلال الوسائل الديمقراطية الروتينية مما يسهم في عدم استقرار النظام الحزبي وتدهور الديمقراطية بل العنف العرقي.

في النهاية، تعتبر القضايا الأساسية المطروحة في هذا الكتاب والتي مآلها الاندماج السياسي والاشتراك في أنشطة المجموعات العرقية أمراً ثابتاً، لكن المعلومات المرنة تعتبر إشارة سريعة إلى الخيارات السياسية في الأنظمة الديمقراطية، وأن انضمام المجموعات الإثنية إلى الحكومة سيشجع على تعديل تركيبة جميع الأطراف السياسية الفاعلة، ومن ثم دعم السياسات العرقية السلمية. وتكمن قيمة هذا الكتاب في دحض الافتراضية القائلة بالتعنت العرقي والتأكيد على أهمية المؤسسات في تعزيز وترسيخ السلام بين العرقيات المتداخلة. وإذا كانت الفكرة ليست بالجديدة تماماً، فإنه بحث ونقاش مفيد يستحق الاهتمام ●

متى يكون الوقت مناسباً لشن الحرب؟

(3 - 2)

غاريث إيفانز

هل يتوجب علينا تقديم الأدوات القانونية التي نحتاج إليها؟

المادة الحادية والخمسون حول الدفاع الاحترازي عن النفس: تم قبول هذا المبدأ منذ فترة طويلة على أساس أنه إجراء قانوني دولي مُتبع. وقد خرج هذا المبدأ ليرى النور والممارسة الدولية منذ فترة طويلة، على الرغم من أن نص المادة يشير إلى الحق في الدفاع عن النفس الناجم عن (وقوع هجوم مسلح). ويطبق هذا الحق في حدود أبعد من حالات الهجوم الفعلي من الحالات وشيكة الحدوث أو التي يقع تهديد بارتكابها، وشريطة توفر الأدلة الدامغة بوجود التهديدات وشيكة الحدوث، وأن الدول المعرضة للتهديد لا يوجد أمامها أي خيارات بديلة ومتاحة، عندها يصبح اللجوء إلى استعمال القوة لا يمثل أي مشكلة على الإطلاق، ولم تكن هناك مشكلة قط في السابق. عندما كانت دولة ما تقوم، من دون الحاجة إلى طلب موافقة من مجلس الأمن، باستخدام القوة العسكرية بصورة احترازية، فإذا كان أحد الجيوش ينتشر مثلاً، وبدت قدراته على إلحاق الأضرار واضحة، وكانت نواياه العدائية لا تسمح بالريب أو الجدل، فمن المؤكد أنه لن يطلب أحد منك الانتظار لتُصاب بالدمار، وفي هذه الحالات يُعَد الدفاع عن النفس الاحترازي قانونياً دائماً.

لكن المشكلة تنبع من نوع آخر من الدفاع الاحترازي عن النفس، وهي الادعاء بأن ثمة تهديداً بارتكاب الهجوم قد يكون حقيقياً من دون وجود أسباب مقنعة تستدعي وتدفع إلى الاعتقاد بأنه وشيك الحدوث. ويبدو أن المسألة وفقاً لأعراف علماء اللغات المطالبين بضرورة استخدام الكلمات والمفردات بدقة ليست احترازية، بل وقائية «يبدو أن اللغة الإنجليزية فريدة من نوعها، لأنها تحتوي على كلمتين: (الاحتراز) لوصف ردود الأفعال تجاه التهديدات المحتملة، و(الوقائية) لوصف ردود الأفعال تجاه التهديدات غير الوشيكة الحدوث. ويبدو أن التلاعب بين هاتين المفردتين وما ينتج عن ذلك من منفعة يعيشها المتحمسون السياسيون الذين يتحدثون الإنجليزية بلغتهم الأم يترك ما يترك من إرباك أكثر من العمل على توضيح الجدل للآخرين الذين يستخدمون هاتين المفردتين بصورة متداخلة ومبهمة».

تُعَد حالات التهديد الكلاسيكية غير وشيكة الحدوث مجرد مرحلة مبكرة للحصول على أسلحة الدمار الشامل من قبل دولة يُزعم بأنها عدائية، وهذا هو الموقف الذي اتخذته إسرائيل ضد العراق في تبرير ضربتها للمفاعل النووي الذي كان قيد الإنشاء عام ١٩٨١، وهي الحالة ذاتها التي حاولت أمريكا تبريرها ضد العراق قبل شهر مارس ٢٠٠٣.

وهنا لا تكمن المشكلة بمبدأ العمل العسكري ضد التهديدات غير

مركز الخليج للأبحاث

IISS
المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

المصدر: (سيرفايفل) (Survival)، المجلد السادس والأربعون، العدد الثالث، خريف عام ٢٠٠٤، ص(٥٩-٨٢) - المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
نشر هذا المقال أصلاً باللغة الإنجليزية في (سيرفايفل) (Survival)، وقام مركز الخليج للأبحاث بترجمته ونشره باللغة العربية في سلسلة ترجمات خليجية العدد السادس، أغسطس ٢٠٠٨ بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠١٠ .
لا يسمح بإعادة نشر هذه المواد المترجمة للعربية أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة كانت إلكترونية أو آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

وشيكة الحدوث بحد ذاتها، إذ يمكن تخيل وجود تهديدات واقعية لا تكون وشيكة الوقوع، بما في ذلك سيناريو كوابيس بعض الدول الخطيرة وأسلحة الدمار الشامل والإرهابيين. والمشكلة تتلخص فيما إذا كانت هناك أدلة دامغة حول مدى واقعية التهديد المعني (إذا ما أخذنا في الاعتبار إمكانية شن الحرب والنوايا المحددة لارتكاب مثل هذا العمل) من عدمه، وما إذا كانت الاستجابة للعمل العسكري هي المخرج المعقول الوحيد في كافة الظروف، ويتوقف الأمر بصورة جوهرية على صانع القرار. لا تكمن المشكلة في إمكانية تبني عمل عسكري وقائي، فالأمر برمته يقع ضمن صلاحيات مجلس الأمن المحددة بموجب الفصل السابع من الميثاق في تفويض استخدام القوة إذا ما اقتنع بذلك، (ومن الواضح أن مجلس الأمن وأطرافاً أخرى يعيرون انتباهاً كبيراً هذه الأيام لمواضيع انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، ودراسة الظروف التي تحيط بالأحداث). ويبقى السؤال متركزاً حول ما إذا كان يجوز اتخاذ خيار العمل العسكري رداً على التهديدات غير وشيكة الحدوث من جانب واحد؟ هذا هو السؤال الذي أدى إلى تعرض الولايات المتحدة الأمريكية على رغم أنفها إلى عاصفة من الجدل الدولي المستمر خلال تحضيراتها لشن حرب ضد العراق عام ٢٠٠٣، وعلى الرغم من كل الانتقادات التي واجهتها فإنها لم تعتمد رسمياً على المادة الحادية والخمسين.

وكانت البداية تصريحات الرئيس السابق جورج دبليو بوش عن «محور الشر» في خطابه الذي ألقاه في يناير عام ٢٠٠٢، وأعلن فيه أن (الولايات المتحدة لن تسمح للأنظمة السياسية الأكثر خطورة أن تهددنا بأسلحة الدمار الشامل الأكثر فتكاً.[١٤]) وبعد هذه التصريحات بخمسة أشهر وفي ويست بوينت، أكد الرئيس بوش أنه (علينا أن نجر العدو إلى المعركة وأن نعمل على عرقلة خططه وإعاقتها ومواجهة أسوأ التحديات قبل ظهورها بشكل واضح.[١٥]) وأعقب ذلك في شهر سبتمبر ٢٠٠٢ إطلاق ما يُسمى استراتيجية الأمن الوطني التي كانت تتم مناقشتها في توسيع قدرات وأهداف أعداء اليوم والإشارة إلى أن هناك (حالة جبرية تقضي باتخاذ الإجراءات الاحترازية للدفاع عن أنفسنا، حتى لو بقيت هناك بعض الشكوك إزاء توقيت ومكان هجوم العدو.[١٦])

لقد كانت هذه المبررات أكثر من كافية حتى بالنسبة لهنري كيسنجر الذي كان من مؤيدي القانون الدولي بصورة صادقة ومن معارضي استخدام قوة الولايات المتحدة، إذ كتب في مقاله في الـ «واشنطن بوست» بتاريخ السادس عشر من سبتمبر ٢٠٠٢، قائلا: «إن الولايات المتحدة الأمريكية وبصفتها أقوى دولة في العالم تتميز بقدرات ومميزات فريدة تخولها تنفيذ قناعتها. كما أنه تترتب عليها التزامات في تبرير أفعالها من خلال مبادئ تفوق حدود تأكيدات القوة الطاغية والمهيمنة. وليس من المصلحة الوطنية لأمريكا أو العالم بأسره تطوير أي مبادئ تمنح كافة الأمم حقوقاً غير مقيدة باتخاذ الاحتياطات ضد ما ترى بحسب نظرها وتعريفها الخاص أنه يشكل تهديداً بالنسبة لأمنها».

وتكمن المشكلة الكبرى في توسيع نطاق الدفاع عن النفس من جانب واحد وفقاً للمادة الحادية والخمسين في الطريقة التي تبنتها إدارة بوش، إذ إنها شرعت احتمالات الضربات الوقائية التي يتم توجيهها لبعض المناطق التي تميل إلى ممارسة العنف ابتداءً من الشرق الأوسط وجنوب وشرق آسيا. ومن أجل تقويض أعراف عدم التدخل بصورة كاملة التي بُني عليها النظام العالمي بعد فترة طويلة من الجهود الحثيثة، كان لا بد من إدخال الفوضى والاضطراب، وهكذا فإننا نعيش في عالم يقوم على مبدأ استخدام القوة من جانب واحد من دون أي استثناءات.

لكن حتى في حالة عدم وجود احتمالات مدمرة من هذا النوع، فإن العناد الخاطئ والمضي في تنفيذ أو تهديد أو حتى مجرد القيام بضربات وقائية من جانب واحد يبدو جلياً للعيان. وإلى الحد الذي يمكن فيه اعتبار الهجوم على العراق إحدى تلك الضربات، لا يبدو أنه قد آتى أكله إلى حد كبير حتى قبيل الاعترافات المدمرة الأخيرة عن إذلال وإساءة معاملة الأسرى العراقيين. كما أنه لم يتم إحراز أي تقدم في قضية ديمقراطية الشرق الأوسط الأوسع. كما أن المحاولات التي بُذلت من أجل إخضاع كوريا الشمالية من خلال هذه الإجراءات عادت على ما يبدو بنتائج عكسية غير متوقعة، مما دفع مرتكبيها إلى الإسراع بقدر الإمكان لإيجاد مصدر لتلك الضربات، وبخاصة إذا ما أشرنا إلى الأسلحة النووية التي كان امتلاكها هو ما دفع إلى استخدام القوة من جانب واحد في المقام الأول. وفي السياق نفسه يمكن أن تحاول إيران المماطلة في القيام بما يُطلب منها من أجل الاستجابة للمطالب الدولية والإيعاز إليها بضرورة التخلص من برامجها النووية التي تثير الشكوك. وبالطبع فإن أي تحدٍ للسيطرة والهيمنة الأمريكية من قبل أي طرف سيكون بعيد المنال، والتاريخ حافل بأمثلة عن استخدام القوة العسكرية المفرطة، والتي كانت في النهاية تتم مواجهتها من قبل أحلاف دفاعية استمدت أهدافها وطموحها من تلقاء نفسها.

وبهدف إضفاء المزيد من الوضوح، إذا كان هناك تهديد حقيقي، لكنه غير وشيك الحدوث، وتوفر الوقت حسب الأعراف المتفق عليها لمعالجته، فإن هناك أسباباً تدعو إلى الاعتقاد بأنه يمكن من خلال الاستراتيجيات السياسية الملائمة والاستعانة بقدرات اللاعبين الدوليين الآخرين على النحو الصحيح وتحفيز الأطراف التي يُطلب دعمها بدلاً من تشتيتها، واحتواء ذلك التهديد أو ردعه أو تسويته من خلال الإقناع أو التفاوض أو الحد منه من خلال إيجاد نوع من العلاقات بين اللاعبين المعنيين. من ناحية أخرى، فإن إدراك الخطر الدفين والعواقب المريبة التي تنجم عن شن الحروب كانت دائماً تدفع الحكومات الجيدة إلى تفادي الحروب إن أمكن وضمان الأهداف الأمنية بطرق أخرى. لكن كما قال آرثر شلسنجر الأصغر «لقد تخلى الرئيس بوش عن الاستراتيجية

التي أدت إلى كسب الحرب الباردة واستبدل بها سياسة تهدف إلى تحقيق السلام من خلال منع الحرب، وتبني سياسة تعمل على تحقيق السلم عن طريق شن حروب وقائية.[١٧]»

الفصل السابع والتهديدات الخارجيـة

عندما تشكل دولة تهديداً بالنسبة لدول أخرى أو لأفراد خارج حدودها، يمنح الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الصلاحية التامة لمجلس الأمن لاتخاذ أي إجراءات تقوم على استخدام القوة، بما في ذلك العمل العسكري حسبما يكون ذلك ضرورياً لاستباب الأمن والسلام الدوليين والمحافظة عليهما. وليس من المهم ما إذا كان ذلك التهديد يمس الأمن أو كان مخالفاً للأمن أو أي عمل عدائي سواء كان يحدث الآن أو سيحدث في المستقبل القريب أو البعيد، أو أنه تم ارتكابه عن عمد أو بطريق الخطأ أو أنه ارتُكب بسبب تصرفات إحدى الدول بحد ذاتها أو من قبل مجموعات غير دولية تقوم دولة ما بتوفير المأوى والحماية لها.

وبصرف النظر عما إذا كان التهديد قد تم بارتكاب أعمال عنف فعلية أو يُحتمل وقوعها، أو كان مجرد تحدٍ لسلطات وصلاحيات مجلس الأمن. وإذا قرر الأخير أن هناك دولة ما لا تعمل وفقاً لقرارات المجلس السابقة، فإنها وبموجب هذا السبب فقط، تضع مصداقية قرارات المجلس في خطر، وبالتالي فإنها تشكل تهديداً للسلام بصرف النظر عن أي نوع آخر من التهديد قد تشكله تلك الدولة ويحق لمجلس الأمن اتخاذ ذلك القرار والعمل بموجبه.

كما أن الخيارات المتاحة لمجلس الأمن تمتد وبمطلق خياره لتطال تفويض استخدام القوة أو الموافقة عليها بوساطة القبعات الزرقاء أو القوات متعددة الجنسيات أو بتحالف الإرادة أو من قبل بعض الدول وحدها، وكذلك الموافقة (بعد وقوع الأحداث أحياناً) على القيام بأعمال عسكرية من قبل بعض المنظمات الإقليمية، وطبقاً لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونذكر هنا على سبيل المثال التجمع الاقتصادي لدول غربي إفريقيا وأعماله في ليبيريا وسيراليون.

ويبدو أن هناك دائماً مشكلات عملية تنشأ من التحقق من أن العمل العسكري يأتي بعد اتخاذ القرار، أو ما يوصف عادة بقضية هوستبر حول التقديم الفعلي للمصادر العسكرية المصرح بها. «إنني قادر على مناداة الأرواح من أماكن نائية وعميقة، لكن هل تستجيب لمناداتي؟[١٨]»

وباختصار شديد، لا يوجد أدنى شك في الصفة القانونية التي يتمتع بها مجلس الأمن في التصريح عن أي أمر يرى أنه قد يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، والتفويض بشن عمل عسكري وفقاً لذلك.

والسؤال الوحيد الذي يتم طرحه عادة، وهو ينطوي على طبيعة سياسية بحتة وليست قانونية، هو كيف يمكن ممارسة سلطات مجلس الأمن المحصنة من الشكوك والريب، في حين أن ميثاق الأمم المتحدة لا يقدم أي معايير تفصيلية لما تراه الدول بالنسبة لمصالحها بطرق مختلفة. ونجد أن بعض الدول تمارس تأثيرات ونفوذاً أكثر من سواها بكثير. وكما أشار إلى ذلك الأمين العام للأمم المتحدة في شهر سبتمبر الماضي، فإن هناك قبولاً وقناعة عامة بأن الضرورة تقضي بإصدار (قرار مبكر يقضي باستخدام القوة لمواجهة بعض أنواع التهديدات مثل الجماعات الإرهابية المسلحة بأسلحة الدمار الشامل). وارتأى الأمين العام بطريقة لبقة أن الدول الأعضاء في مجلس الأمن قد (تُضطر إلى الشروع بمناقشات حول هذه المعايير التي يتم بموجبها التصريح باتخاذ قرار باستخدام القوة)، وقد ورد أدناه تحليل مفصل لهذه المشكلة[١٩].

وقد يكون هناك بالطبع مسألة قانونية في قضية ما ـ كحالة العراق الشهيرة خلال العام الماضي ـ بشأن ما إذا كان مجلس الأمن قد أجاز فعلاً استخدام القوة أصلاً، أم أنه كان لا بد من قرار آخر لتنفيذ ذلك. وحيث إنني كنت نائباً عاماً في ما سبق ومحامياً استشارياً رفيع المستوى لمجلس الوزراء، فلا يخفى علي دقة وحساسية الإدلاء بالآراء، حيث ينبغي أن توفق بين الضمير القانوني المهني والضرورة السياسية المتصورة. ولا شك في أن هناك الكثير ليُقال، وقد قيل أيضاً، من قبل آدام روبرتز[٢٠] وآخرين ـ عن (افتراض استمرارية) تلك القرارات السابقة لمجلس الأمن، والتي تطالب العراق بنزع كامل لأسلحته وتلمح إلى عواقب وخيمة في حال رفضه.

لكني ما كنت لأتصور، حتى في أكثر أيامي تجملاً، أن بإمكاني أن أقنع نفسي، أو غيري، بأن القرار رقم ٦٨٧ الصادر في إبريل ١٩٩١، أو القرار ١٤٤١ الصادر في نوفمبر ٢٠٠٢ أو أي قرار صدر بينهما، أجاز فعلياً بحد ذاته استخدام القوة)بالطريقة التي أجاز بها بوضوح القرار ٦٧٨ الخاص بحرب الخليج عام ١٩٩٠؛ أو أن هذه القرارات تطلبت شيئاً آخر غير الرجوع مرة أخرى إلى مجلس الأمن قبل إمكانية استخدام القوة؛ أو أنها يمكن أن يتم تأويلها على أن بنودها واضحة بما فيه الكفاية لتجاوز الحقيقة الواضحة، وهي أن التصويت الذي جرى بخصوص استخدام القوة قصر عن بلوغ الأغلبية تقصيراً لا يطاله الشك، ناهيك عن انقسام أصحاب «الفيتو».

في حين نجد أن ميثاق الأمم المتحدة قد تمت صياغته بأوضح ما يمكن في ما يخص مسألة التهديدات الخارجية، إلا أنه أقل وضوحاً بكثير في ما يخص القيام بعمل جماعي ضد دولة ما عندما يكون التهديد الوحيد القائم يمس من في داخل هذه الدولة فقط: أي القيام بما يُسمى التدخل الإنساني. وفي الحقيقة فإن المادة ٢ (٧) تحظر بشكل واضح التدخل «في شؤون تُعتبر أساساً في نطاق صلاحية أية دولة»، لكن هذا يتنافى مع فقرات أخرى تعترف بالحقوق الفردية للإنسان؛ إضافة إلى كم كبير من القوانين والممارسات على مدى العقود القليلة المنصرمة وضعت حدوداً نظرية حقيقية بالنسبة لادعاءات الدول بالسيادة غير

المقيدة، ومن هذه القوانين والممارسات، وليس آخرها، ميثاق الإبادة الجماعية (Genocide Convention).

والأمر الواضح هنا هو أن باستطاعة مجلس الأمن دائماً أن يجيز العمل العسكري وفقاً للفصل السابع ضد أية دولة من الدول إذا كان مستعداً لأن يعلن أن الوضع المقصود، مهما بدت طبيعته داخلية، يبلغ بالفعل مستوى يمثل (تهديداً للسلم والأمن الدوليين). كما تم بالفعل على سبيل المثال في حالة الصومال وأخيراً في البوسنة في بداية التسعينات. ويُؤخَذ عادة برأي مجلس الأمن في تحديد المخاطر التي تهدد السلم والأمن العالميين ما لم تخالفه سلطة أعلى منه. لكنه كثيراً ما أحجم عن المبادرة أو إجازة أي عمل إلزامي، حتى في حالات تهز الضمير الإنساني هزاً مثل حالة رواندا في عام ١٩٩٤. وقد قاد هذا إلى إيجاد حالة من الاستعداد لتجاوز مجلس الأمن، في حالات بدت فيها الحاجة تتطلب ذلك، كما حدث في كوسوفو عام ١٩٩٩، وبطرق - إن تكررت - لا تساعد على ترسيخ سلطته، بل إضعافها.

إن الحاجة إلى أن نعني فعلياً ما نقول عندما نقول «لن يتكرر هذا مرة أخرى» بعد كل حالة مثل كمبوديا أو رواندا أو سربرنتشا - أو بتعبير آخر الحاجة إلى التصدي السريع والحازم لـ «الخروقات الفادحة والمنتظمة لحقوق الإنسان، والتي تطال كل مبدأ من مبادئ إنسانيتنا المشتركة»، على حد وصف كوفي أنان لهذه القضية في تقريره الألفي الذي قدمه للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ [٢١]، أقول إن هذه الحاجة تتعارض على الدوام مع رغبة الدول ذات السيادة في عدم الانتقاص من سلطتها السيادية.

إن متانة هذا الرابط بين الأمرين والتشبث به يمكن أن نشاهده في يومنا هذا في الإحجام الذي بدا واضحاً في مجلس الأمن عن مواجهة السودان ووضعها أمام مسؤولياتها عن مساهمتها في حالة الرعب الآخذة في التفاقم والانتشار في إقليم دارفور.

وسعياً وراء إيجاد حل لهذه العلاقة المتوترة بين ادعاءات الدولة السيادية من جهة وحقوق الأفراد من جهة ثانية، قامت الحكومة الكندية برعاية اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة (ICISS)، التي اشتركتُ في رئاستها مع المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإفريقية، محمد سحنون، والتي أصدرت تقريرها المسمى (مسؤولية الحماية) عام ٢٠٠١ [٢٢].

إن الإنجاز الأكبر الذي قدمه هذا التقرير هو وصفه للقضية المحورية بأنها لا تعني «حق» أي جهة «بالتدخل»، بل هي مسؤولية المجتمع الدولي للقيام بحماية شعب دولة ما عندما تتخلى الدولة نفسها عن تلك المسؤولية، سواء عن سوء نية أو لعدم قدرتها على القيام بذلك. فقد قامت اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة بصياغة القضية على شكل مبدأين محوريين: فالمسؤولية الأساسية عن حماية شعب دولة من الدول يجب أن تقع على عاتق الدولة نفسها. لكن إذا ما تعرض سكان بلد ما لمعاناة خطيرة، بسبب حروب داخلية أو عصيان أو قمع أو فشل أجهزة الدولة، وكانت الدولة المعنية غير راغبة أو غير قادرة على إيقاف المعاناة أو تفاديها، فإن مبدأ عدم التدخل ينبغي أن يقود إلى مبدأ أكبر منه، وهو مبدأ المسؤولية الدولية عن الحماية.

ونحن لم يكن يخامرنا شك في أن السلطة المختصة بإجازة العمل في مثل هذه الظروف هي مجلس الأمن، لكن كان لزاماً علينا أن نواجه مشكلة عدم قيام مجلس الأمن دائماً باتخاذ ما ينبغي أن يتخذه إزاء الخروقات الإنسانية التي تهز الضمير الإنساني.

ولم تكن غايتنا الأساسية إيجاد بدائل لمجلس الأمن، وإنما أن نجعل مجلس الأمن يعمل بشكل أفضل. وقد قادنا هذا على وجه التحديد إلى صياغة طائفة من المعايير للعمل العسكري، وقد شدّدنا على ضرورة قبولها قبولاً غير رسمي على أقل تقدير، كنقاط يسترشد بها مجلس الأمن على أمل أن تندمج في نهاية المطاف في الممارسة العملية، بحيث تتخذ صفة العرف في القانون الدولي.

وفي هذا السياق، وحتى نرفع إمكانية الوصول إلى إجماع على أعلى مستوى، حين نواجه مشكلة جديدة مثل رواندا أو كوسوفو أو دارفور، عمدت اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة إلى جعل معيار عتبة التدخل بالإكراه معياراً قاسياً جداً. وكان مدار الموضوع أنه ما لم نجعل حد التدخل شديد الارتفاع والضيق، بحيث يستثني الحالات التي لا تصل إلى مستوى الحالات الكارثية من انتهاك حقوق الإنسان، فقد نجد حالات ودعاوى تتطلب استخدام القوة العسكرية في نصف بلدان العالم. ولذلك افترضنا أن الشرط الذي يستدعي التدخل في هذه الحالات الداخلية ينبغي أن يُقَيَّدَ بنوعين من الحالات يتضمنان ضرراً خطيراً، ولا يمكن إصلاحه في حال وقوعه: وهذا إما أن يكون إزهاقاً للأرواح على نطاق واسع، ناتجاً عن عمل أو إحجام عن عمل متعمد من قبل الدولة أو لعدم قدرتها على القيام بالعمل اللازم، أو يكون «تطهيراً عرقياً» على نطاق واسع، ليس عن طريق القتل فحسب، بل من خلال إخراج الناس من ديارهم قسراً وكذلك نشر الذعر والإرهاب وأعمال الاغتصاب الجنسي.

وقد لاقت مبادئ «مسؤولية الحماية» زخماً ملحوظاً في الأروقة الأكاديمية والسياسية، وإن كان يطغى عليها إلى حد ما مخاوف الإشكاليات المتعلقة بالإرهاب وقضية أسلحة الدمار الشامل التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر. لكن لا بد من القول إن هذه المبادئ قد أُخرجت عن مسارها مع بروز الجدل الدائر حول غزو العراق في السنة الماضية - حيث تلاشت تدريجياً الطروحات الأخرى المتعلقة بالقنابل والإرهابيين - مما جعل قيام صدام حسين بأعمال الاستبداد والقتل التي مارسها ضد شعبه حالة مناسبة تستدعي المعالجة بالتدخل

لأسباب إنسانية. وفي الحقيقة فإن هذا الزعم أو المنطق كان سيقبل وبقوة قبل عقد أو عقدين ونيف من الزمان، عندما كان صدام يرتكب المذابح ضد الأكراد في نهاية الثمانينات وضد الشيعة في الجنوب بداية التسعينات. وحينها كان العالم في كلتا الحالتين يتغاضى عن الأمر بلا تردد. لكن هذا المنطق يكاد لا ينطبق إلا قليلاً في السنوات القليلة الماضية. فلم يكن هناك مثل هذه الأوضاع الكارثية حاصلة أو على وشك الحدوث، كما أن سلوك النظام العراقي، على رهبته، لم يكن أسوأ بأكثر من درجة أو درجتين من أنظمة أخرى[٢٣].

ولقد بدا الأمر تماماً على أنه تبرير منطقي مناسب أكثر من كونه دافعاً حقيقياً، وهو بالتأكيد بدا كذلك لأولئك المعنيين، لدوافع خيرة أو شريرة، بالإمكانية التي يمكن أن يصل إليها مبدأ التدخل لأسباب إنسانية. فهل يكون روبرت موغابي الحالة التالية للتدخل العسكري، ولا يكون المبرر المزعوم لهذا العمل انقضاضه الراهن على الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإنما المذابح التي ارتكبها في ماتيلاند في أواخر الثمانينات؟

إن النتيجة النهائية لكل هذا هي أن هذا العرف أو المبدأ الدولي الناشئ الخاص بإمكانية تحقيق منفعة حقيقية سيعاني ويكافح من جديد من أجل الحصول على القبول والموافقة. والذين سيكافحون منا للحصول على الاعتراف بمبدأ مسؤولية الحماية سيواجهون من جديد، في ضوء حالة العراق، مقولة أن أي اعتراف رسمي بهذا المبدأ لن يؤدي، على المدى الطويل من المهمات الإنسانية، إلا إلى دعم أولئك الذين لن يوفروا جهداً في إساءة استخدامه ●

الهوامش

١٤- الرئيس يلقي خطاب حالة الاتحاد، بتاريخ التاسع والعشرين من يناير ٢٠٠٢.

١١-http://www.whitehouse.gov/news/releases/٢٠٠٢/٠١/٢٠٠٢٠١٢٩

١٥- الرئيس بوش يلقي خطاب التخرج في ويست بوينت.

٣-http://www.whitehouse.gov/news/releases/٢٠٠٢/٠٦/٢٠٠٢٠٦٠١

١٦- استراتيجية الولايات المتحدة للأمن القومي

http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html

١٧- (أليس في غزة). New York Review of Books، بتاريخ الثالث والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٣.

١٨- شكسبير: هنري الرابع، الجزء الثاني.

١٩- خطاب ألقي بتاريخ الثالث والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٣.

http://www.un.org/webcast/ga/58/statements/sg2eng030923.htm.

٢٠- آدم روبرتز، (القانون واستخدام القوة بعد العراق)، دورية سرفايفل Survival، المجلد ٤٥ العدد ٢، ٢٠٠٣، وقد أوضح روبرتز تحفظاته الشخصية حول حدود (استمرارية الصلاحية continuing authority) كمبرر للغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، حيث بين، فيما بينه، أن هذه الحجة تنقضها الريبة في مدى مصداقية الأدلة حول ما إذا كان العراق لا يزال يمتلك أسلحة دمار شامل بكميات كبيرة، راجع الصفحة ٤٤، وتبادل الرسائل في مجلة سرفايفل المجلد الخامس والأربعون، العدد الرابع، شتاء ٢٠٠٣، الصفحات ٢٢٩-٢٣١.

٢١- أنظر:

http://www.un.org/millennium/sg/report/full/htm

٢٢- أعضاء اللجنة هم جاريث إيفانز ومحمد سحنون (رئيسين مشتركين)، إضافة إلى:

Gisele Cote-Harper, Lee Hamilton, Michael Ignatieff, Vladimir Lukin, Klaus Naumann, Cyril Ramaphosa, Fidel Ramos, Cornelio Sommaruga, Eduardo Stein and Ramesh Thakur. .

وقد قدمت اللجنة استشارات شاملة على مدى عام كامل، واجتمعت في آسيا وإفريقيا وكذلك في أمريكا الشمالية وأوروبا، وعقدت اجتماعات طاولة مستديرة وغير ذلك في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وروسيا والصين. ويمكن الحصول على تقرير لجنة سدّة مع ملحقاته الكبيرة من البحوث من الموقع الإلكتروني

www.iciss-ciise.gc.ca

٢٣- راجع جاريث إيفانز (الإنسانية لم تبرر هذه الحرب)، فاينانشال تايمز Financial Times، بتاريخ الخامس عشر من مايو ٢٠٠٣.

تصاعد القوة الخليجية الناعمة

فالح شمخي العنزي *
faleh@grc.net

يلحظ المتابع لمسار الأحداث العربية الأخيرة، ولا سيما في السنة الماضية التي شهدت اندلاع ثورات شعبية عارمة ضد العديد من أنظمة الحكم العربية في المنطقة، تطوراً ملحوظاً في توظيف القوة الخليجية الناعمة المتمثلة في «الاقتصاد والدبلوماسية والإعلام» في لعب دور خليجي مؤثر في مسار الأحداث.

وبرزت أهم ملامح هذا التطور أو التصاعد في القوة الخليجية الناعمة الجديدة في ثلاث قضايا جوهرية، تأتي في مقدمتها أحداث مملكة البحرين ثم الأحداث في اليمن ثم الأحداث في الدول العربية الثائرة الأخرى وآخرها سوريا.

ففي أحداث البحرين الأخيرة برزت، وبشكل لافت، القوة الناعمة الخليجية من خلال عدة مواقف بارزة تنوعت بين ما هو دبلوماسي من خلال المواقف والتصريحات الرسمية الخليجية في المحافل الدولية، وما هو اقتصادي من خلال الدعم المادي المباشر لحكومة البحرين، وما هو عسكري من خلال إرسال قوات (درع الجزيرة) لحماية المنشآت الحيوية البحرينية.

وفي أحداث اليمن لعبت القوة الناعمة الخليجية أيضاً دوراً بارزاً في إنجاح المبادرة الخليجية، لاسيما على صعيد الدعم الاقتصادي لليمن وعلى صعيد حشد الدعم الدولي لهذه المبادرة، وهو ما لم يكن ليتحقق لولا القوة الدبلوماسية الخليجية من خلال ما تمتلكه من علاقات قوية ومتينة مع القوى العظمى والدول ذات التأثير العالمي.

أما في أحداث الثورات العربية الأخرى في تونس ومصر وليبيا، فقد كان للإعلام الخليجي دور بارز في إنجاح هذه الثورات الشعبية من خلال تسليط الضوء على كل ما كان يدور من أحداث خلال هذه الثورات صغيرها وكبيرها وعلى مدار الساعة، حتى بات رجل الشارع العربي البسيط نجم الأحداث وينافس في نجوميته الشخصيات العامة. هذا بالإضافة إلى الجهد السياسي والدبلوماسي الخليجي الذي لا يمكن الاستهانة به في إنجاح بعض هذه الثورات لاسيما في ليبيا، والتي لعبت فيها دولة قطر وبقية دول الخليج، بدرجة أقل، دوراً لافتاً وبارزاً.

أما في أحداث سوريا الأخيرة فقد اتضحت، وبشكل أكثر وضوحاً وتبلوراً، ملامح القوة الخليجية الناعمة الجديدة من خلال قيادة جهود الجامعة العربية لإحداث تغير جوهري في فاعلية هذه الجامعة التي لم تكن في يوم من الأيام تعمل بهذا النشاط والفاعلية التي تسير بها اليوم تحت القيادة الخليجية.

لقد جاءت كافة هذه الأحداث والمواقف الخليجية لتؤشر بقصد أو من دون قصد إلى أننا على أعتاب عصر خليجي جديد ستلعب فيه القوة الناعمة الخليجية دور القوة العسكرية التقليدية، التي لم تعد تمثل سوى عبء على من يقتنيها ويسعى إلى كسبها، وقد أثبتت الثورات العربية فشل القوة العسكرية المفرطة بمفهومها التقليدي في حماية الأنظمة الدكتاتورية القوية عسكرياً من السقوط السريع والمدوي، وهو ما أدركته دول الخليج التي بدأت تعمل بشكل حثيث لتوظيف قوتها وقدراتها الناعمة لسد الفراغ السياسي والأمني المحتمل في المنطقة العربية، في محاولة على ما يبدو لا تهدف إلى فرض السيادة والهيمنة الخليجية بقدر ما تهدف إلى السعي للدفاع عن الذات وتحقيق الاستقرار في المنطقة خشية انفلات الأمور وخروجها على السيطرة.

لقد حظيت هذه المحاولة الخليجية وهذا التطور في القوة الناعمة باهتمام بالغ وتحليل معمّق من قبل العديد من المراقبين والمختصين في الشأن الخليجي والعربي إلى الحد الذي جعل الكثيرين يرون أن دول الخليج باتت تقف اليوم موقف الصدارة والزعامة للدول العربية، وأنها أصبحت تشغل وبجدارة حيز الفراغ السياسي والدبلوماسي العربي الذي أصبح شاغراً بغياب الدول العربية الكبرى (مصر والعراق وسوريا). وهو الأمر الذي جعل هؤلاء المراقبين ينقسمون في رأيهم بين مؤيد ومخالف لهذا التوجه الخليجي، فقد رأى المخالفون لهذا التوجه استغلالاً خليجياً لظروف وضعف الدول العربية الأخرى لفرض أجنداتها وإملاءاتها الخاصة، وأنها بدأت تلعب دوراً يفوق حجمها وقوتها الحقيقية، وهو ما سيجعلها تقف موقف العاجز إذا ما تطورت الأحداث إلى ما هو أسوأ في الدول العربية الثائرة. بل ذهب البعض إلى ما هو أبعد من ذلك بوصف الدول الخليجية بأنها جزء من خطة استعمارية جديدة تهدف إلى تمزيق الدول العربية الكبرى بذريعة الثورات الشعبية التي لا يعرف أحد إلى أين ستصل ببلدانها؟

أما المؤيدون لتصاعد القوة والنفوذ الخليجي في الدول العربية - وهم من أميل إلى رأيهم - فيرون أن الدول الخليجية اليوم تلعب الدور التاريخي الذي يفترض بها أن تقوم به في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الأمة، وأن السكوت والوقوف موقف المتفرج من كل ما يحصل من قمع وقتل للشعوب العربية هما الخيانة العظمى لهذه الأمة، وأن من حق الشعوب العربية التي ظلت عقوداً طويلة ترزح تحت ظلم القيادات الدكتاتورية العربية أن تجرب الأسلوب الخليجي في إدارة الأمور، فدول الخليج هي الدول العربية الوحيدة التي نجحت في تحقيق التعاون فيما بينها بشكل أقرب للمثالية، ونجحت أيضاً في تحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية لشعوبها، ليس فقط بأموالها - فهي ليست الدول العربية الوحيدة الغنية - بل بحكمة ونزاهة قادتها والتفاف شعوبهم حولهم ●

* مدير تحرير مجلة «آراء»

مركز الخليج للأبحاث
Gulf Research Center

WWW.grc.net

المعرفة للجميع
Knowledge for All